الحمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تيسمسيلت

كلية العلوم االقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

محاضرات في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية

المقياس : تاريخ الوقائع الاقتصادية

التخصص: علوم اقتصادية

المستوى: السنة الثانية ليسانس

اسم ولقب المؤلف : بدري عبد العزيز

قسم : العلوم الاقتصادية

الموسم الجامعي: 2023-2024

مقدمة :

يتميز الواقع الاقتصادي بعدم الثبات بسبب ما يرتبط به من ظروف الإنتاج ومواد وتوزيع وغيرها هذا يعني أن التاريخ الاقتصادي يشير إلى ظروف الإنتاج بكل مجمع ومدى تطورها كما يشير إلى شكل التنظيم القانوني للعلاقات الاقتصادية , إذن التاريخ الاقتصادي يختلف من دولة إلى أخرى لكن هذا لايمنع من سيطرة إتجاهات عامة للتطور الاقتصادي مثل الاتصال بين الدول والشعوب الذي لم ينقطع في أي وقت من الأوقات , مثلاً اكتشاف نشاط أو وسيلة معينة لايلبث أن ينتقل ويصبح مع الوقت ملكية عامة لجميع الشعوب مثل اكتشاف الزراعة أو ا لنار أو غيرها مثل النفط ، ركوب البحر.

فهناك التاريخ الاقتصادي الخاص بكل دولة أو إقليم وهناك أيضاً اتجاهات التاريخ الاقتصادي العام لتطور الواقع الاقتصادي في العالم مروراً بجميع المراحل مثل الري ، الزراعة ، الثروة الصناعية ، ثورة الانترنت .. الخ .

واشكال التنظيم الاقتصادي تختلف من مكان لآخر لكن أيضاً مع وجود اتجاهات عامة فهناك مرحلة الاقتصاد البدائي ومرحلة الاقطاع ، والرأسمالية التجارية ثم الرأسمالية الصناعية ثم الاشتراكية وغيرها وكل هذا يعني موضوعات التاريخ الاقتصادي العام والخاص .

ولدراسة الفكر الاقتصادي لابد من الاستعانة بعلم الاقتصاد والنظريات الاقتصادية لأن دراسة تاريخ الفكر الإقتصادي هي بطبيعتها انتقائية ولا وجود لمجموعة من الوثائق أو الآثار التي تتعلق فقط بالمسائل الاقتصادية وإنما يتداخل هذا الفكر ضمن أمور أخرى في السياسة والأخلاق ولذلك لابد من اختيار ما يمكن اعتباره اقتصادياً وفي هذه الحالة فإن النظرية الاقتصادية تساعد على حسن اختيار الأفكار الاقتصادية.

وللتعمق في التاريخ الاقتصادي لابد من التأكيد على ملاحظ مهمة تكمن في ضرورة أخذ التاريخ بمعنى واسع والتفريق بين تاريخ النظريات الاقتصادية تاريخ علم الاقتصاد(، وتاريخ الوقائع الاقتصادية .ويعود هذا الازدواج في الدراسات الاقتصادية إلى طبيعة الظواهر الاقتصادية نفسها، إذ إنها تختلف عن الظواهر الطبيعية .فالظواهر الطبيعية لا تتغير، لذلك نحتاج إلى دراسة تاريخ العلم ولا نحتاج إلى دراسة تاريخ الظاهرة الطبيعية لعدم تغيرها .أما الظواهر

الاقتصادية وكذلك الظواهر الاجتماعية عموماً فإنها قابلة للتغير، ولذلك فإنه من المفيد دراسة تاريخ العلم مستقلاً عن تاريخ الوقائع الاقتصادية.

وعلى ضوء ماتم ذكره تم تقسيم محتوى المطبوعة الى عشرة فصول كانت كالتالي:

- **الفصل الاول : الوقائع الاقتصادية مفهومها, اهميتها وخصائصها.**
- **الفصل الثاني : ازمة الكساد العالمي 1929**
- **الفصل الثالث : الثورة الصناعية**
- **الفصل الرابع : الواقائع الاقتصادية للدول الاشتراكية بعد الحرب العالمية**
- **الفصل الخامس : الواقائع الاقتصادية للدول الرئسمالية بعد الحرب العالمية**
- **الفصل السادس : النظام النقدي بريتن وودز**
- **الفصل السابع : النظام الاقتصادي العالمي الجديد**
- **الفصل الثامن : بروز الاقتصاديات الاسيوية**
- **الفصل التاسع : العولمة الاقتصادية والتكتلات الاقتصادية**
- **الفصل العاشر: الازمة المالية العالمية 2008**

وفي الاخير كلي شكر لك اللجنة العلمية و كل المحكمين من خلال كل الملاحظات والتعقيبات حول المطبوعة , وكلي امل ان تحقق غايتها الاساسية في تعميق الفهم وابراز المفاهيم في اطار علمي سليم .

د. بدري عبد العزيز

استاذ محاضر فسم ب

كلية العلوم االقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة تيسمسيلت

محتوى المادة حسب الدليل البيداغوجي:

- الكلية : كلية العلوم االقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,تيسمسيلت.
- قسم : العلوم الاقتصادية .
- الفئة المستهدفة : المقياس موجه لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية.
- عنوان المقياس : تاريخ الوقائع الاقتصادية.
- نوع المقياس : محاضرة +اعمال موجهة.
- السداسي : الاول / الوحدة : وحدة التعليم الاساسية .
- استاذ المقياس : بدري عبد العزيز.

1- التعريف بالمقياس :

إن دراسة مقياس تاريخ الوقائع االقتصادية يعد من أهم الدراسات التي يمكن من خلالها التعرف على التاريخ البشري منذ نشأته الى يومنا هذا، هذا التاريخ الذي اتسم بمحاولة االنسان التكييف بين احتياجاته المتزايدة تدريجيا وموارد بيئته المحدودة نسبيا، وقد مر خلال ذلك بعدد كبير من الاحداث والوقائع التي احدثت فارقاكبيرا.

لدراسة تاريخ الوقائع االقتصادية يجب توضيح مختلف الانظمة التي مر بها الانسان وصولا إلى وقتنا الحاضر مع توضيح مرتكزاتها ونتائجها ونقاط القصور فيها للتمكن من تكوين فكرة حول الماضي و الاستفادة منه في المستقبل، إضافة إلى توضيح أهم المحطات التي انعكست على الحياة الاقتصادية وغيرت من اتجاهاتها.

2- اهداف المقياس :

إن دراسة، ومعرفة تاريخ الوقائع الاقتصادية له اهداف و أهمية بالغة تكمن في:

أ- تنمية القدرة لدى الطلبة على البحث، والبحث العلمي،

ب- معرفة التاريخ تمكننا من نتاج رجال الفكر، والفلاسفة، وما توصلوا إليه من أفكار وأساليب لعلاج تلك المشاكل و الاستفادة من ذلك لمعالجة مشاكل الحاضر، وظروف المستقبل، وانتقاء أحسن الطرق الموجهة؛

ث- تتبع حركة التغيرات التي تمر بها المجتمعات الإنسانية من وقوف على علاقات الإنتاج التي سادت فيها على مستوى تقسيم العمل، ودور المنظم في تسيير المشاريع الإنتاجية ؛

ج- التعرف على أهم المحطات الاقتصادية (الأحداث الاقتصادية الحاسمة)؛ التي عرفها الإنسان.

ح- إيجاد التفسير العلمي، والموضوعي لمختلف الظواهر الاقتصادية، والاجتماعية؛ والاستفادة من تجارب، وخبرات الأجيال الماضية في تحسين أوضاع الأجيال الحالية.

3- متطلبات المقياس :

لدراسة مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية والالمام به لابد أن يكون الطالب :

- ملما ببعض الملبادئ العامة للاقتصاد.
- معرفة الأساليب والطرق العلمية التي يسلكها الباحثون الاقتصاديون عند دراسة المشاكل المطروحة.
- ضرورة التعرف على العناصر المتعلقة بوفرة الموارد، وتحديد الحاجات، واختيار ما ينتج لإشباعها من سلع وخدمات متمثلة في:
  - الكمية المنتجة؛
  - الطريقة الفنية المستعملة لإنتاجها؛
  - المكان الذي يمكن أن يتم إنتاجها فيه؛
  - أي الموارد يمكن أن تستخدم في العملية الإنتاجية؛

4- الادوات المطلوبة في المقياس :

مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية يتطلب المام الطالب ببعض الادوات والمكتسبات القبلية التي تساعده في فهم واستيعاب هذا المقياس ومن أهم هذه المكتسبات القبلية نذكر منها:

- مكتسبات في التاريخ: كون أن هذا المقياس يعرف على أنه تلك الأحداث الاقتصادية التي عاشها الإنسان في إطار زماني، ومكاني محدد.
- مكتسبات في الجغرافيا: كون أنه سيتم التطرق لأحداث وقعت في عدة مناطق مختلفة في العالم.
- عموميات ومفاهيم في الاقتصاد: والتي يجب أن يكون الطالب على دراية ببعض المصطلحات والمفاهيم والأفكار الاقتصادية مثل الأزمات، الأنظمة الاقتصادية، النظرية، الرواد الاقتصاديين، التضخم، الكساد، السياسة النقدية، المالية، النقود، الضرائب.
- القدرة على التحليلو الاستنتاج والاستنباط .

الفصل الاول : الوقائع الاقتصادية مفهومها , اهميتها وخصائصها .

لايمكن فصل تاريخ الفكر الاقتصادي عن التاريخ الاقتصادي والأوضاع الاقتصادية السائدة فالتاريخ الاقتصادي يحدد الإطار العام للمشاكل الاقتصادية المطروحة وبالتالي يؤثر في اتجاه الفكر الاقتصادي, وفهم الأفكار الاقتصادية لايمكن أن يكون بمعزل عن الأوضاع الاقتصادية.

ومن اهم الوقائع الاقتصادية التي عرفها الانسان هي الثورة الصناعية وما انجزته من تطور في طرق الانتاج وتوسيع المجالات في ظل الحرية الاقتصادية كتجسيد للفكر الكلاسيكي ومختلف نظرياته ، وكذلك الازمة العالمية لعام 1929 ودورها في الانقلاب على الفكر الكلاسيكي وظهور الفكر الكينزي الحديث.

وقد قسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث كانت كالتالي :

- **المبحث الاول : ماهية تاريخ الوقائع الاقتصادية واهميتها .**
- **المبحث الثاني :خصائص ومميزات دراسة الوقائع الاقتصادية.**
- **المبحث الثالث: أساليب عرض التاريخ الاقتصادي.**

المبحث الاول : ماهية تاريخ الوقائع الاقتصادية واهميتها .

يعتبر التاريخ الاقتصادي عرض وتحليل الأحداث التاريخية المتتالية او المتفرقة التي تنطوي عليها والانعكاسات الناتجة عنها بالإضافة إلى تحديد أسبابها وأثارها **التاريخية** .

المطلب الاول :مفهوم تاريخ الوقائع الاقتصادية.

تاريخ الوقائع هي تلك الأحداث التي عاشها الإنسان في اطار زمني ومكاني محدد ، أي انها عبارة عن احداث ومجريات شغلت حيزا معيناً من التاريخ ومجالا مكانيا واضح المعالم ، فظهرت النظريات الاقتصادية ، لتفسير وتوضيح مجرى هذه الأحداث ، كما ان هذه الاحداث في حد ذاتها نتاجاً لأفكار ونظريات تزامنت معها ورسمت مسارها الطبيعي

هي الدراسة التاريخية الاقتصادية وتحليل الظواهر الاقتصادية خلال مراحل تطور المجتمعات، وكثيرا ما يطلق عليها علم التاريخ الاقتصادي أو التاريخ الاقتصادي أو تاريخ الأحداث والوقائع الاقتصادية

و هي تلك الأحداث التي عاشها الإنسان في زمان ومكان معينين والتي عملت حيزا من التاريخ ومجالا مكانيا واضح المعالم، فظهرت النظريات الاقتصادية المختلفة لتوضيح وتفسير مجريات هذه الأحداث، وعليه فإن التاريخ الاقتصادي يتناول دراسة الوقائع الاقتصادية التي حدثت في تاريخ المجتمعات البشرية منذ نشوء الإنسان.

المطلب الثاني : اهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية

وقد اتفق الاقتصاديون على دراسة التاريخ الاقتصادي وفقاً لاحد الاساليب الآتية :

أ- **الاسلوب العام** : إذ قسم التاريخ الاقتصادي إلى ثلاثة عصور هي العصور القديمة – العصور الوسطى – العصور الحديثة .

ب- **الاسلوب القطاعي** : الذي يميل اصحابه إلى تقسيم النشاط الاقتصادي إلى قطاعات مختلفة ودراسة تاريخ كل قطاع والتطورات التي لحقت به بمعزل عن القطاعات الاخرى .

ت- **الاسلوب الذي يقوم على دراسة النماذج التاريخية** كما حددها كارل ماركس وكما يأتي :المجتمع المشاعي – المرحلة العبودية – المرحلة الاقطاعية – المرحلة الرأسمالية – المرحلة الشيوعية والاشتراكية .

و لدراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية ابعاداً وافاقاً اكبر من مجرد تناول احداث أو وقائع اقتصادية ويمكن تحديد اهمية دراسة هذه المادة بالنقاط الآتية :

أ- **تتبع حركة المتغيرات** التي تمر بها المجتمعات الانسانية من خلال الوقوف على علاقات الانتاج التي سادت فيها ، على مستوى تقسيم العمل ودور المنظم في تسيير المشاريع الانتاجية .كما ان لدراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية ان ترصد حركة التغيير التي تمر بها المجتمعات المختلفة من حيث مسيرتها في سبيل التقدم الاقتصادي ، اذ انه كلما ظهرت علاقات انتاج جديدة وتم نضجها في إطار نظام قديم اوجب عليه مزاحمة النظام القديم لأنه اصبح يعكس حالة اقتصادية تم تخطيها مثلا النظام الاقطاعي والنظام الرأسمالي، فضلا عن الظروف السياسية والاجتماعية السائدة في اي فترة من فترات تطور الانظمة والطبقة الحاكمة ومدى استجابتها مع الظروف الراهنة

ب- **تنمية القدرة على التحليل والبحث العلمي** : كثيراً ما تتيح معرفة الاساليب والطرائق العلمية التي يملكها الباحثون الاقتصاديون لدى دراسة المشاكل المطروحة والطرق العلمية على غرار الدراسة والتحليل ، ثم انماء القدرات بهذا المجال ، كما ان معرفة الافكار والنظريات الاقتصادية التي سادت خلال فترات التاريخ تمكننا من التعرف على نتاج عقول رجال الفكر والفلاسفة وما توصلوا اليه من افكار واساليب لعلاج تلك المشاكل من جهة ، ومن جهة أخرى الاستفادة من معرفة مشاكل واخطاء الماضي لمعالجة مشاكل الحاضر وظروف المستقبل إثر انتقاء احسن الطرق الموجهة.

ت- **استيعاب النظريات المعاصرة** : ان دراسة النظريات والاحداث الاقتصادية التي تواجدت خلال فترات التاريخ الانساني يساعد ولحد كبير في فهم واستيعاب النظريات الحديثة ، إذ لابد من قبل الاحاطة بسير الظواهر الاقتصادية المعاصرة الحديثة ، من العودة إلى التاريخ الاقتصادي والالمام بتطورات الوقائع الاقتصادية الماضية ، غير ان كثيراً من النظريات لم تأخذ بنظر الاعتبار الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الظروف الداخلية البيئية ، وعليه دراسة الوقائع الاقتصادية له اهمية في معرفة التسلسل الزمني للإحداث الاقتصادية والاستفادة منها في اقرار مناهج جديدة متكيفة مع ظروف العصر والواقع .

ث- **استنباط العلاج للمشكلة الاقتصادية** : يختلف علاج المشكلة الاقتصادية تبعاً لتطور المجتمع الفني والتكنولوجي بحسب تنظيمه الاقتصادي ، لذلك دراسة التاريخ الاقتصادي تساعد على التعرف على الاساليب المختلفة التي طبقت في علاج المشكلة خلال العصور التاريخية.

ج- **تدبير ظروف المستقبل**: تبين لنا دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية تحديد الروابط التي نشأت بين الاحداث الاجتماعية المختلفة من اجل الاستفادة من تجارب الانسانية لتدبر ظروف ورسم افاق سياسة المستقبل.

ح- **استلهام السياسة الاقتصادية الناجحة** : تستدعي دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية استلهام الافكار الجديدة لرسم السياسة الاقتصادية التي قد ينجم عنها نقل سكان مجتمع متخلف من الفقر إلى الغنى والتقدم والازدهار ,وتعد اكثر الدول نجاحاً في رسم السياسة الاقتصادية المثلى ، تلك التي تكون اكثرها اطلاعاً على تاريخ الوقائع الاقتصادية واسلوب تحليل الظواهر السائدة والتدابير المتخذة حيالها.

لابد من التأكيد على ملاحظ مهمة تكمن في ضرورة أخذ التاريخ بمعنى واسع والتفريق بين تاريخ النظريات الاقتصادية تاريخ علم الاقتصاد و تاريخ الوقائع الاقتصادية، ويعود هذا الازدواج في الدراسات الاقتصادية إلى طبيعة الظواهر الاقتصادية نفسها، إذ إنها تختلف عن الظواهر الطبيعية فالظواهر الطبيعية لا تتغير، لذلك نحتاج إلى دراسة تاريخ العلم ولا نحتاج إلى دراسة تاريخ الظاهرة الطبيعية لعدم تغيرها. أما الظواهر الاقتصادية وكذلك الظواهر الاجتماعية عموماً فإنها قابلة للتغير، ولذلك فإنه من المفيد دراسة تاريخ العلم مستقلاً عن تاريخ الوقائع.

ومن هنا فإن أهمية دراسة التاريخ الاقتصادي تكمن في :

- يتناول دراسة التطور الاقتصادي لمؤسسات حدثت في التاريخ (مؤسسات اقتصادية) منذ القدم إلا انه يربط بين الماضي والحاضر ليصبح امتدادا للمستقبل ذلك لان المنهج العلمي يتطلب النظرة التحليلية الموضوعية لكل من الماضي والحاضر بحيث يصبح المستقبل امتدادا منطقيا لهما ، فإذا انقطعت تلك الجذور التاريخية التي تربط بين الماضي والحاضر فان دراسة التاريخ الاقتصادي عندئذ تصبح قليلة الجدوى وضعيفة الأثر .
- يساعد في دراسة الحضارات الإنسانية القديمة والتعرف على إسهاماتها الاقتصادية، إذ تؤكد الدراسات حقيقة حضارية تتجسد في إسهام كل الأمم في تطوير المعرفة الإنسانية، ويبدو في هذا المجال المساهمة الكبيرة والجادة

لشعوب الشرق القديم عموما والعرب بوجه خاص في تطوير المعرفة الإنسانية والعطاء الفكري المبدع مما شكل علامة مضيئة في تاريخ الحضارة.

ومن هنا فإن أهمية دراسة التاريخ الاقتصادي تكمن في :

يتناول دراسة التطور الاقتصادي لمؤسسات حدثت في التاريخ (مؤسسات اقتصادية) منذ القدم إلا أنه يربط بين الماضي والحاضر ليصبح امتدادا للمستقبل ذلك لان المنهج العلمي يتطلب النظرة التحليلية الموضوعية لكل من الماضي والحاضر بحيث يصبح المستقبل امتدادا منطقيا لهما ، فإذا انقطعت تلك الجذور التاريخية التي تربط بين الماضي والحاضر فان دراسة التاريخ الاقتصادي عندئذ تصبح قليلة الجدوى وضعيفة الأثر .

المبحث الثاني :خصائص ومميزات دراسة الوقائع الاقتصادية .

من اهم خصائص تاريخ الوقائع الاقتصادية انه يساعد في دراسة الحضارات الإنسانية القديمة والتعرف على إسهاماتها الاقتصادية، إذ تؤكد الدراسات حقيقة حضارية تتجسد في إسهام كل الأمم في تطوير المعرفة الإنسانية، ويبدو في هذا المجال المساهمة الكبيرة والجادة لشعوب الشرق القديم عموما والعرب بوجه خاص في تطوير المعرفة الإنسانية والعطاء الفكري المبدع مما شكل علامة مضيئة في تاريخ الحضارة الإنسانية .

الطلب الاول : خصائص تاريخ الوقائع.

تاريخ الوقائع الاقتصادية يتمتع بعدة خصائص منها:

- تنوع الأحداث يشمل مجموعة واسعة من الأحداث، الاقتصادية مثل الركود والنمو الاقتصادي، والتضخم والأزمات المالية .
- تأثير على الأفراد والشركات يتناول تأثير الأحداث، الاقتصادية على الأفراد والشركات، بما في ذلك تأثيرها على الوظائف، والدخل، والاستثمارات.
- **تفاعل الأسواق المالية:** يرتبط بشكل كبير مع حركات، الأسواق المالية وتأثيرها على قيمة الأصول المالية مثل الأسهم والسندات.

- **التطور زمني:** يظهر تطوراً زمنياً يتيح فهم كيفية تطور الاقتصاد على مر العصور وكيف تشكلت التنظيمات الاقتصادية.
- **توثيق القرارات السياسة** : يوثق الأحداث الاقتصادية.
- تأثير القرارات السياسية على الاقتصاد ويوفر دروساً لاتخاذ القرارات المستقبلية.
- مصدر للتحليل والبحث يوفر مصدراً للتحليل والبحث الاقتصادي، مما يساهم في تطوير نظريات اقتصادية جديدة وفهم عميق للظواهر الاقتصادية.

المطلب الثاني : مميزات تاريخ الوقائع الاقتصادية .

تاريخ الوقائع الاقتصادية يُمكن من:

أ- **تحليل الأنماط** : يساعد في فهم الأنماط التاريخية للأحداث الاقتصادية وتأثيرها على الأسواق .والاقتصاد.

ب- **اتخاذ القرارات:** يمكن استخدام الخبرات الماضية لاتخاذ قرارات أفضل في المستقبل، سواء على مستوى الأفراد أو الشركات أو الحكومات.

ت- **توضيح الأسباب والنتائج** : يساعد في تحليل أسباب الأزمات أو الانتعاش الاقتصادي وتقديم توجيهات لتجنب الأخطاء الممكنة.

ث- **تحديد الاتجاهات الطويلة الأمد** : يمكن تحديد الاتجاهات الاقتصادية على المدى الطويل والتكامل و في توجيه السياسات الاقتصادية .

ج- **تقويم الأداء** : يسمح بتقييم أداء السياسات الاقتصادية والبرامج على مر الزمن وفهم النجاحات والفشل.

ح- **التوعية العامة:** يعزز الفهم الشامل للوقائع الاقتصادية التوعية العامة ويمكن المشاركة الفعالة في الحوارات الاقتصادية في معرفة أهمية دراسة التاريخ الاقتصادي .

المبحث الثالث: أساليب عرض التاريخ الاقتصادي.

تقدم تاريخ الفكر الاقتصادي بأساليب متنوعة تعكس التطورات الفكرية والاقتصادية على مر العصور: من بين الأساليب الشائعة :

أ- **التقسيم الزمني**: تقسيم التاريخ الاقتصادي إلى فترات مثل العصور القديمة، الوسطى، و الحديثة وتحديد الأحداث الاقتصادية الرئيسية في كل فترة.

ب- **المدارس الإقتصادية**: تتبع تطور المدارس و تسليط الضوء على مدارس الفكر الاقتصادي المختلفة مثل الكلاسيكية، النيوكلاسيكية، والماركسية وتحليل كيف تأثرت بالظروف الاقتصادية.

ت- **التأثيرات الاجتماعية والثقافية** : الروابط بين الفكر والثقافة فحص كيف تأثرت . العوامل الاجتماعية والثقافية بتطور الأفكار الاقتصادية.استخدام هذه الأساليب يمكن أن يساعد في فهم أعماق التفكير الاقتصادي وتأثيره على تطوير السياسات والمجتمعات تحليل الأحداث الرئيسية.

ث- **تسليط الضوء على الأحداث الرئيسية** : فحص الأحداث الاقتصادية المهمة وتأثيرها على التطورات الفكرية، مثل الكساد الكبير أو الثورة الصناعية .

ج- **المقارنة بين النظريات** : تحليل المقارنات مقارنة بين النظريات الاقتصادية المختلفة لفهم التباينات والتشابهات بينها.

ح- **التركيز على الشخصيات** : التركيز على الأفراد البارزين دراسة حياة وآراء أفراد الرواية السردية.

خ- سرد تطور الأفكار: استخدام السرد لتقديم قصة تطور الفكر الاقتصادي عبر العصور، مما يسهل فهم السياق التاريخي.

د- **تأثير التكنولوجيا والابتكار**: تحليل كيف أثر التقدم التكنولوجي والابتكار على التفكير الاقتصادي وتشكيل نماذج اقتصادية جديدة.

الفصل الثاني : ازمة الكساد العالمي 1929.

تمهيد :

واجه التطور الاقتصادي عدة أزمات اقتصادية كانت قديما تتبع من ظروف خارج إرادة الإنسان كالجفاف و الحروب ..... و لكنها في العصر الحديث غدة أكثر تعقيدا و أصبحت من السلوك الاقتصادي و الاجتماعي للأفراد و المنظمات .

فقد بدا العالم الاقتصادي الناشئ عن الثورة الصناعية واثقا من قوته حيث لم يعرف في دلك الوقت طوارئ أزمات كبيرة و ساد في القرن التاسع عشر جوا من التفاؤل و الرفاه و ذلك باستثناء بعض الأزمات التي ضربت بعض البلاد الاروبية و نذكر منها ,أزمة 1816 التي انطلقت في بريطانيا و سماها دافيد ريكاردو أزمة إعادة التحويل , وأزمة 1825 التي نشأت في لندن , و أزمة 1873 التي نشأت في كل من في ألمانيا و الولايات المتحدة و انتقلت إلى باقي دول العالم الرأسمالي .

ولقد كان الجدل الكبير حول تسبب تدخل الدولة في إحداث الأزمات من عدمه و انقسمت الدول إلى مجموعتين مجموعة اشتراكية و المجموعة الرأسمالية بل حتى داخل مجموعة الرأسمالية وقع جدال حول تدخل الدولة في الاقتصاد و بدأت الرأسمالية تاريخها الاقتصادي مع الأزمات منذ بداية القرن 19م تقريبا .

من خلال ما سبق تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث زهي:

- **المبحث الاول: الأزمات الاقتصادية في العالم قبل سنة 1929.**
- **المبحث الثاني : الوقائع الاقتصادية السابقة لازمة الكساد 1929**
- **المبحث الثالث: ازمة الكساد العالمي 1929.**

المبحث الاول: الأزمات الاقتصادية في العالم قبل سنة 1929.

الحياة الاقتصادية تلازمها تغيرات عديدة ومستمرة اذ يمر التطور الاقتصادي بمراحل من الازدهار والانكماش، وقد لاز م النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي عديد الأزمات الفجائية ، وهذا ما يبرر اختناق الرأسمالية بالأزمات التي تعاقبت الواحدة تلو الأخرى بدءا من أزمة خفض الإنتاج في إنجلترا عام 1825 إلى آخر ذالك من الأزمات التي هزت اركان النظام الرأسمالي، والشيء الذي يتفق عليه الاقتصاديون أن أزمة الكساد الكبير 1929 كانت الأقوى حيث وصفت انها أعنف أزمة عرفتها البشرية خلال القرن العشرين.

المطلب الاول : مفهوم الازمات الاقتصادية .

الأزمة الاقتصادية هي حالة مفاجئة من الاضطراب والخلل في النظام الاقتصادي العام الخاص بالدول، والذي تنتج عنه حالة من عدم التوازن في كافة الجوانب والعناصر الاقتصادية من حيث الإنتاج والاستهلاك، والدخل والاسعار والمنافسة والتصدير والاستيراد، وأسعار العملات وغيرها.

فالأزمة من المصطلحات المستحدثة رغم كونها موجودة من بدا الخليقة ويمكن تعريفها عموما على انها " عبارة عن خلل يؤتى تأثيرا ماديا سواء سلبيا او إيجابيا على النظام ككل " هي الانتقال من المرحلة صاعدة الى مرحلة هابطة يكون غالبا عنيفا وفجائيا في حين ان الانتقال من حركة الانخفاض الى حركة الانتفاع لا يكون بوجه عام في مثل هذا البروز وبما انها تنبثق من عمليات عميقة تبدأ بمراح الازدهار الى مرحلة الانكماش.

ويرى البعض انها حالة من الانخفاض غير المسبوق وغير المخطط له في أسعار الأصول، والتي تتمثل في راس المال، والأسهم وحسابات الادخار وحقوق الملكية.

يرى دانييل ارلوند " أن الأزمة الاقتصادية عبارة عن فترة انقطا في مسار النمو الاقتصادي السابق، لا بل حتى انخفاض في مستوى الإنتاج في فترة يكون فيها مستوى النمو الفعلي أدنى عن النمو الاحتمالي.

ويعرفها محسن أحمد الخضيري على أنها: " لحظة رجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها مشكلة بذالك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة.

يرى جون ما نر كيتز ان الازمات الاقتصادية هي تلك الازمات التي تنشأ عن نقص في الاستهلاك بمعنى عدم كفاية الطلب الفعلي بسبب هبوط الفعالية الحدية لراس المال.

المطلب الثاني :أهم الأزمات الاقتصادية قبل ازمة الكساد 1929 .

أ- **ازمة فقاعة زهرة التوليب1634**: من أولى الفقاعات المالية التي سجلت في التاريخ، والتي ظهرت عندما بدأ المستثمرون آنذاك بشراء هذه الأزهار بشكل جنوني دافعين بأسعارها للارتفاع إلى حد كبير جداً، وتجاوز سعر الزهرة الواحدة ما يعادل الدخل السنوي لحرفيٍ ماهرٍ في ذلك الوقت. حيث بيعت هذه الزهرة بأكثر من 4000 Florins العملة المحلية لهولندا في ذلك الوقت. وعندما انهارت أسعار هذه الزهرة خلال أسبوع، أصاب الإفلاس الكثير من الناس التي استثمرت مدخراتها في هذه الزهرة , خلقت هذه الزهرة الفوضى التي عمت جميع أنحاء هولندا، وحاولت الحكومة التدخل وإيقاف الانهيار من خلال التزامها بسداد 10% من قيمة عقود الزهرة الاسمية، ولكن فيما بعد غرق السوق أكثر من ذلك، مما جعل من هذا التدخل أمراً عديم النفع. لم يخرج أحد من هولندا سالماً من هذه الأزمة، حتى الأشخاص الذين باعوا أزهارهم قبل انخفاض قيمتها وجنوا أرباحاً طائلةً عانوا من الكساد الذي أصاب هولندا خلال هذه الأزمة.

ب- **أزمة الإمبراطورية أو أزمة الائتمان 1772**: هي أزمة مالية اندلعت في وقت السلام، بدأت في لندن لتنتشر في أجزاء أخرى من أوروبا مثل، اسكتلندا وهولندا. وكان النمو الاقتصادي في تلك الفترة، يعتمد بشدة على استخدام الائتمان الذي يستند إلى حد كبير على ثقة الناس في البنوك. وفي الوقت الذي بدأت تهتز الثقة، تبع ذلك شلل في نظام الائتمان، ليتجمع الناس أمام البنوك مطالبين بسداد الديون نقداً، أو سحب إيداعاتهم. ونتيجة لذلك، أعلنت 22 مؤسسة مصرفية إفلاسها أو أوقفت عمليات الدفع للعملاء لتعاني إثر ذلك العديد من المؤسسات من ضائقات مالية. ويرى بعض الخبراء، أن قطاعي التجارة والائتمان العام، لم يشهدا مثل هذه الضربة قبل 50 سنة , تبنى المصرفيون في اسكتلندا، ممارسة سيئة في سحب

وإعادة سحب سندات الصرف الوهمية في محاولة لتوسيع دائرة الائتمان. وبغرض زيادة الواردات المالية، عمد بنك «دوجلاس، هيرون آند كومباني»، المؤسس في اسكتلندا في 1769، بعد استنفاد رأس المال الأساسي، لجمع المال من خلال سلسلة من العملات الورقية .وأغفل التجار البريطانيون والمزارعون الأميركيون تماماً، مؤشرات تكدس المنتجات في الرفوف والمستودعات، التي تدل على وقوع أزمة وشيكة. آثار الأزمة في اسكتلندا أعقب الأزمة، ارتفاع واضح في عدد حالات الإفلاس، حيث بلغ المتوسط في لندن 310 في الفترة بين 1764 إلى 1771، إلا أن الرقم ارتفع إلى 484 في 1772 وإلى 556 في 1773. وعانت البنوك التي شاركت في المضاربات، من ضائقات شديدة خلال الأزمة . ولم تعان البنوك التي امتنعت عن المشاركة في المضاربات، من أي خسائر، بل كسبت الاحترام لجودة أدائها، بصرف النظر عن الاضطرابات. وتعرضت شركة الهند الشرقية المعروفة أيضاً باسم شركة جون، وهي شركة تشكلت في البدء لمزاولة التجارة مع جزر الهند الشرقية، ولكن انتهى بها الأمر بالمتاجرة مع شبه القارة الهندية والصين، لخسائر ضخمة وانهارت أسعار أسهمها بشكل مريع.

ت- **ازمة 1873** : ظهرت هذه الازمة في بورصتي فيينا سميت بأزمة الكساد العالمي بسبب المضاربات الضخمة لها أدى الى انهيار شبه كلي في باقي البورصات الأوربية. وفي العام 1882 حدثت ازمة انهيار الوحدة العامة في البنوك الفرنسية الذي حقق مكاسب مالية كبيرة نتيجة الاستثمارات الحيوية الاقطاعات الاستراتيجية هي المناجم التأميمات، والوكالات العقارية غير ان المكاسب المحققة سرعان ماتراجعت نتيجة قيمة الأسهم، مما أدى الى ازمة مصرفية في واحد من اهم البنوك الفرنسية ، وتبعه افلاس الكثير من البنوك الفرنسية واهتزاز بورصة ليون وباريس.

ث- **ازمة الهلع البنكي 1909**: عرف القرن العشرين أزمة اقتصادية كبرى في العام 1907 وليدة انهيار كبير ومفاجئ في أحد أهم البنوك الائتمانية في مدينة نيويورك الامريكية سمي ب بنك نيكر بوكر الذي عرف عمليات مضاربة كبيرة فاشلة ما أدى بالمودعين إلى سحب أموالهم بشكل متسارع ما ساهم في زيادة نسبة البطالة إلى 8 % في الو.م.ا وخسارة 50 % من قيمة الأرباح السنوية وانهيار اثنا عشر صندوقا

انتمائيا قبل ان يعرف العالم اكبر ازمة اقتصادية في العالم العام 1929 التي بدأت في بورصة نيويورك وامتد تأثيرها إلى العالم بأسر.

المبحث الثاني : الوقائع الاقتصادية السابقة لازمة الكساد 1929.

تعددت الازمات الاقتصادية في العصر الحديث وتعددت مسبباتها غير أن هذه الازمات كانت محلية و جهوية في أقصى انتشار لها ولكن منذ الحرب العالمية الأولى و تزايد التبادل التجاري بين الدول و إضافة إلى عدة عوامل أخرى كانت كمناخ سابق لانفجار أول أزمة اقتصادية عالمية سنة 1929 تبعتها اثأر عنيفة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي على حد السواء.

المطلب الاول : الوضع الاقتصادي في اوربا والعالم قبل الازمة.

خلفت الحرب العالمية الأولى آثار سلبية وخيمة مست الكثير دول العالم سنة 1917 و التي كانت سنة خاصة في غاية الأهمية بأبعادها العسكرية الاقتصادية والاجتماعية فهي سنة اعمال الشغب والاضطرابات الاجتماعية في واروبا وهي سنة ولوج الو.م.أ الحرب العالمية الأولى وتغيير ميزان القوة كما عرفت الثورة البلشفية التي قادتها الطبقة العمالية في روسيا القيصرية ضد نظام الحكم القيصري وميلاد نظام الجديد بشكل هذين الحديثين وصفا اقتصاديا وسياسيا جديدا ولم تكن شيوعية الثورة في روسيا نتيجة للحرب، بل انعكاسا للوضع القائم آنذاك وبذالك فان روسيا 3ستبقى بعيدة عن كل الازمات الاقتصادية للعالم الرأسمالي في فترة ما بين الحربين.

ففي ألمانيا مثلا انتقلت نسبة الديون من 5 الى 154 مليار مارك مما أنهك الميزانية العامة، مما أدى البنك المركزي الألماني بالتخلي عن إمكانية تحويل أوراقه النقدية إلى الذهب ولم يعد إصدار النفوذ يعتمد على كمية النفوذ التي تحتفظ بها البنك ما أدى إلى انتقال مبلغ الأوراق النقدية المتداولة بسرعة فائقة من 02 مليار إلى 45 مليار مارك أما الحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية وعلى رأسهم فرنسا وبريطانيا فقد لجأوا الى اقتراض اكثر من 13 مليار دولار وكان السبيل الوحيد لتسديد تلك الديون هو دفعها من طرف المانيا التي اعتبرت المتسبب اشتغال فتيل الحرب حسب ، وقد وصل المبلغ الإجمالي للتعويضات المفروضة على 2 ما اوفر ه معاهدة فير ساي المانيا في ربيع 1920 ، أكثر من 158 مليار دولار أي ما يعادل 14 مليار في عام 2007ومابعد تسديد مبلغ 01

مليار مارك الماني على البلد عدم قدرته على مواصلة الدفع ابتداء من شهر ديسمبر 1922 ما أدى بفرنسا إلى الاحتلال منطقة الروفر التي كانت تمثل حوضا صناعيا ومنطقة مهمة لإنتاج الفحم في ألمانيا وفي واقع الأمر فبين السنوات 1914 ـ 1920 كانت الأسعار قد ارتفعت في المانيا 117% ، 127 % في بريطانيا، 240 % في فرنسا، وبسبب الحصار الذي عاشه الاقتصاد الألماني كان من الضروري إعادة ضبط وتوزيع الموارد الأولية والموارد المالية وتدخل الدولة في إدارة الاقتصاد من خلال سياسة نجد الأسعار وترشيد النفقات بغية ايجاد ومراقبة التجارة الخارجية كان على الحكومة الألمانية المحرومة من فحم الروهر ان تتفق مالديها من مدخرات في الواردات المتزايدة الامر الذي سبب عجز الميزان التجاري في المانيا .

أما في فرنسا فعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى اعتقد الجميع انها ستكون قصيرة الأمد لذالك خطط بنك فرنسا لتقديم سلفيات للدولة بقيمة 5.2 مليار فرنك وبفعل طول الفترة الحرب زاد اجمالي نفقاتها من 9 مليار فرنك وبفعل طول فترة الحرب زاد اجمالي نفقاتها من 9 مليار فرنك الى 55 مليار وفي الواقع فقد أدت تكاليف النزاع العالمية (مم اشات الحرب تكاليف إعادة البناء) الى عجز كبير في الميزانية العامة مما تسبب في خفض قيمة الفرنك الفرنسي وارتفاع نسبة التضخم بين عامي (1919 ـ 1926 (كان هذا الوضع في البداية لان التضخم يسمح بتقليل الدين ، ولم تأخذ الحكومة الفرنسية تفاقم مشكلة المديونية 2 الخارجي للدولة وينشط الاستهلاك الخارجية وارتفاع الواردات على اعتبار ان تلك الحكومة وحتى الشعب الفرنسي كان يعتقد ان المانيا ستدفع ومع مرور السنوات وارتفاع نسب التضخم بشكل متسارع انعدمت الثقة في الفرنك وزاد تسرب رؤوس الأموال وعجز البنك الفرنسي المركزي في تغطية العجز وعرفت السياسة الاقتصادية تحولا جذريا رغم الإجراءات التي قام بها ريمون بوان كار ي care poin raymond سياسة مضادة للتضخم ابتداء من 1926 من خلال زيادة سعر الفائدة وردع ارتفاع الأسعار تراجع مستمر وواجهت الزراعة انخفاض في أسعار المنتجات والأموال التدعيم ما سبب افراطا مزمنا في الإنتاج مرده الى تراجع الطلب العالمي والنمو الديمغرافي البطيء ، وتسارعت عمليات الاندماج بين فرنسا وبريطانيا املا في تجاوز هذه المشاكل في ظل تشجيع من الحكومة الفرنسية لمثل

هذه الإجراءات بين اتخاذات المنتجين الفرنسيين والبريطانيين م أدى الى تحسن معدلات النمو في بعض السنوات 2 .منذ سنة 1926 بعد انتهاء أزمة إعادة بناء الاقتصاد الفرنسي .

أما في بريطانيا ففي بداية العشرينات من القرن الماضي فقد انتهجت سياسة انكماشية لموجهة التضخم وتضررت هي الأخرى بشكل كبير من حرب العالمية ومع ذلك فقد استطاعت على اقتراض ديون كبرى من الخارج وخصوصا في مستعمراتها جراء استثماراتها الكبيرة وتوظيفها للرؤوس أموال ضخمة قبل الحرب العالمية الأولى و بالتالي استرجاع دورها الريادي المالي و استعادة الثقة في الجنيه الإسترليني و تجنب تخفيض قيمة عملتها مع فرض قيود كبيرة على الائتمان و بفضل هذه السياسة منذ 1925 كانت هناك استفادة للثقة المالية من جهة لكن أدت من جهة ثانية الى تدهور القدرة التنافسية لأسعار السلع البريطانية الموجهة للتصدير بعد اعتماد قاعدة تحويل الجنية إلى ذهب بشكل معادل لما قبل الحرب (8 غ من الذهب مقابل 1جنيه) بالإضافة إلى صعوبات صناعية و تسويح العشرات من العمال فادى ذلك إلى اضطرابات عامة في بريطانيا عامي 1925-1926 من قبل اتحاد النقابات رئيس الوزراء ونستن تشرشل.

المطلب الثاني :الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة قبل الازمة .

أما فيما يخص الاقتصاد الأمريكي فقد بدأت حركة الرخاء الاقتصادي مبكرة و ترجع إلى سنة 1922 و استمرت هده الأخيرة إلى سنة 1929 كما عرف الاقتصاد الأمريكي وثبة كبيرة بعد الحرب العالمية الأولى نتيجة انفتاح أسواق العالم أمامه بشكل كبير وتوحيد الإنتاج التي مكنت من تحقيق نمو سريع لاسيما أسواق أوربا و كان من أهم العوامل التي ساهمت في خلق رخاء اقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية دلك النشاط الكبير في صناعة البناء فحركة الانتعاش التي سادت صناعة البناء تسربت إلى قطاعات الصناعة الأخرى.

و كانت موجة الاختراعات و التجديدات التي وضعت موضع التنفيد بعد الحرب العالمية الأولى من العوامل الأساسية الدافعة للنمو – (الرخاء – التوسع) – في الفترة السابقة للكساد الكبير, حيث ساهمت هده التجديدات و الاختراعات في التوسع الصناعي من ناحيتين :

1- التوسع في إنتاج سلع قائمة بتكاليف منخفضة .

2- **خلق سلع جديدة كان أهمها** : التوسع في إنتاج السيارات و هو ماشجع التوسع في إنتاج السلع و الخدمات المكملة كالتوسع في إنتاج زيوت البترول و المطاط و الصلب و بناء الطرق ,و من السلع التي ظهرت بكثرة السلع الكهربائية المنزلية و غيرها من السلع الكهربائية الحديثة .

مع العلم أن الرخاء الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية لم يشمل جميع أوجه النشاط الاقتصادي و دلك للتراجع الملحوظ الذي كان يحققه القطاع الزراعي في تلك الفترة , هدا وقد عرفت البورصات و خاصة في الولايات المتحدة موجات كبيرة من المضاربات في الأوراق المالية و دلك كنتيجة لسيادة حالة من التفاؤل في ظل الرخاء و التوسع الاقتصادي الذي كان يعرفه الاقتصاد الأمريكي.

كما سجل الدخل القومي الأمريكي تطورا متسارعا بفعل الإنتاج الصناعي وزيادة قاربت 25% عرفت الاقتصاديات الدول الاوربية كبريطانيا وفرنسا وألمانيا ركودا ولم يكن بوسع الصناعة الأوربية ان تجد رؤوس أموال لتجديد تجهيزاتها كالصناعة الامريكية.

فأسعار الأوراق المالية كانت في ارتفاع مستمر, ففي بداية الأمر كان الارتفاع في أسعار الأوراق المالية قائما على أساس اقتصادي سليم و يعكس الارتفاع الحقيقي في معدلات الإرباح التي تحققها الشركات التي أصدرت تلك الأوراق المالية المتداولة في البورصة,و لكن بعد دلك تمادى المتعاملون في تفاؤلهم و أخد التعامل في البورصة ياخد صورة مضاربة حامية , حيث اخدت الزيادة في الطلب على الأوراق المالية تعقبها مباشرة زيادة في أسعارها إلى أن وصلت أسعار الأوراق المالية إلى مستويات خيالية .

المبحث الثالث: ازمة الكساد العالمي 1929.

تعود أصول الأزمة العالمية إلى أحداث سوق المضاربة المالية في بورصة ، بالإضافة إلى الوثبة الكبيرة في نيويورك عندما انخفضت أسعار الأسهم بشكل يثير الهلع في الاقتصاد الأمريكي خلال الحرب العالمية الأولى والى انفتاح أسواق العالم أمامه بشكل كامل ولاسيما أسواق أوربا التي لبثت إن أغلقت بسبب عودة المصانع والمؤسسات الأوربية إلى الإنتاج مما أدى إلى انخفاض نسبة الصادرات الأمريكية إلى 3 .الخارج مع الإبقاء على وتيرة إنتاجها المتصاعد ،دون تامين أسواق بديلة له.

و قد رحبت السلطات النقدية في البداية بانهيار أسعار الأوراق المالية اعتقادا منها بان هدا الانخفاض سوف يؤدي إلى عودة أسعار الأوراق المالية إلى مستوياتها الطبيعية , و لكن الانهيار تواصل ليدخل بعدها الاقتصاد الأمريكي في مرحلة من الكساد الاقتصادي لم يشهد لها الاقتصاد الرأسمالي مثيلا في الأزمنة الحديثة , حيث اخدت مستويات الإنتاج و العمالة في الهبوط المستمر حتى بلغت أدنى مستوياتها في عام 1932.

لقد أصابت هذه الأزمة الاقتصاد الأمريكي في الصميم بضربة قاسية جدا فأوقفت جزءا مهما من الإنتاج، وضاعفت عدد العاطلين عن العمل،وانتشر أثرها في العالم اجمع وانتشرت بسرعة فائقة في أوربا الوسطى وانجلترا وفرنسا حتى أنها بلغت أمريكا اللاتينية وامتد صداها إلى اليابان.

وقد اختلفت أراء الاقتصاديين حول الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تدهور الانتاج و العمالة في الولايات المتحدة , دلك التدهور الذي كشف عنه انهيار سوق الأوراق المالية و ساعد على حدته , و لكن ما من شك أن هناك عوامل حقيقية يتفق عليها معظم الاقتصاديين و هو انه في الفترة السابقة للكساد الكبير حقق النشاط الاقتصادي مستويات قياسية و وصل الإنتاج و الاستثمار إلى درجة التشبع بمعنى أن ضاقت منافذ الاستثمار و بلغت الطاقة الإنتاجية في الصناعة حدا اكبر مما يستوعبه السوق , فصناعة السيارات مثلا كانت طاقتها الإنتاجية في عام 1929 اكبر بكثير من مقدرة السوق على استيعاب منتجاتها و بالمثل في صناعات أخرى كصناعة الأدوات الكهربائية المنزلية و صناعة المباني , و بلغة بسيطة كان هناك فائض في الإنتاج الصناعي أي أن العرض اكبر من الطلب و هدا ما يعني انخفاضا كبيرا في الاسعار و انخفاضا في الأرباح.

لقد تسرب الكساد من الولايات المتحدة إلى دول اروبا و دول العالم الأخرى و اثر في اقتصادياتها تأثيرا بليغا . و هدا يرجع إلى الأهمية الكبيرة التي يحتلها الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي نظرا لضخامة إنتاجه بالإضافة إلى الحجم الكبير الذي تحتله تجارته الخارجية في التجارة العالمية . فتراجع النشاط الاقتصادي الأمريكي أدى بالضرورة إلى هبوط حجم المشتريات الأمريكية من منتوجات الدول الأجنبية بالإضافة إلى تقلص حجم القروض و الإعانات التي كانت الدول الأجنبية و خاصة الاروبية تحصل عليها من الاقتصاد الأمريكي حالة.حيث ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية إلى سحب جزء كبير من رؤوس أموالها الموجودة باروبا فخلق هدا حالة من الذعر المالي كان له اثر بالغ الأهمية خاصة

في ألمانيا و النمسا, أما الدول الأخرى خارج القارة الاروبية فقد تأثرت كثيرا و خاصة أن معظمها دولا تنتج و تصدر و ذلك لانخفاض أسعارها نتيجة انخفاض الطلب عليها.

المطلب الاول: اسباب ازمة الكساد العالمي 1929.

اختلفت الآراء والتفسيرات حول مسببات أزمة 1929 فالبعض يعتبرها أزمة فائض في الإنتاج نتيجة تطور تقنيات الإنتاج أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى مما زاد في حجم إنتاجية المصانع الأمريكية الأمر الذي خلق تكدس الإنتاج السلمي وما ، فيما ينصب الجزء الأخر إلى أن الأزمة الكساد صاحبه من خلل في توزيع الثروة العالمي هي في المقام الأول أزمة مالية وهو ما يفنده صامويل الذي يعتبر انهيار سوق الاوراق المالية اسطورة وفيما يلي عرض لاهم الأسباب اللازمة .

1**– الأسباب غير المباشرة** : بسبب الديون المتراكمة أعقاب نهاية الحرب العالمية الأولى اصبح الاقتصاد الأمريكي مهيمنا و كانت غالبية القوى الاوربية تعتمد على القروض الامريكية التي لم تستعمل في انجاز مشاريع منتجة و إنما صرفت في سبيل التخريب والتسلح أثناء الحرب والتخلص من تلك المديونية عن طريق زيادة الضرائب أو التخصيص قيمة عملها او دفعها بالذهب وفي نهاية الامر فالمستفيد الأكبر ، وفي نهاية الحرب العالمية الأولى هم الأثرياء و أصحاب المال على حساب الفقراء.

كانت قيمة المديونية الأوربية للولايات المتحدة الأمريكية12 مليار دولار بوصفها قروضا حربية إضافة إلى التعويضات المفروضة على ألمانيا في معاهدة فيرساي باعتبارها المتسبب الأكبر في الحرب والتي ناهزت 27 مليار دولار ولم يمكن الدائنون على استعداد لتأجيل دفع الديون فكان لذلك آثاره المدمرة , بالاضافة الى مجموعة من الاسباب نذكر منها :

أ- **بغزارة الإنتاج الصناعي**: بسبب تطور آليات ووسائل الإنتاج أدى الى الافراط في الاحتكار ما ساهم بدوره في ارتفاع المستوى العام للأسعار وعليه صنف الطلب مقابل العرض حدثت أزمة الكساد .

ب- **عدم توازن القطاعات الاقتصادية**: بدليل أن أسعار المواد الأولية قد انخفضت كثيرا خلال فترة الحربين العالمتين الأولى والثانية كما سجل القطاع الزراعي وبالتالي فان الكساد الزراعي والبطالة المتزايدة وضخامة الإنتاج الصناعي وزيادة نسب المضاربة أدت الى اقتصاد قومي غير سليم في جوهره .

ت- **ارتفاع نسب الادخار وسهولة عمليات الاقتراض:** فبد سنوات الرخاء الاقتصادي التي تلت الحرب العالمية الأولى خصوصا بداية العشرينات على الحصول على لقروض لتموين المشاريع الاقتصادية وتم تحويل أقساطا كبيرة جدا من الدخل القومي على الفور الى مدخرات او استثمارات فيما كان نصيب الطبقات العمال والمزارعين من الدخل غير كاف .

ث- **اختلال التوازن بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي:** فقد شهدت الفترة بين 1919 . 1929 تراجعا ديمغرافيا محسوسا في البلدان الصناعية أين يتواجد المستهلكون الدائمون في وقت عرف الإنتاج قفزه نوعية وقد أثر ذلك على كساد الإنتاج وهذا مؤشر على ان الازمة تستأخذ بعام الأكثر حدة.

ج- **ارتباط النقد بالذهب** وعدم توافر المرونة الكافية لكمية النقود تجاه المتغيرات التي يعرفها النشاط الاقتصادي للدولة بمعنى آخر عجز النظام الاقتصادي في تل تلبية ، والمستمرة خصوصا في ظل احتكار احتياجات التطورات الاقتصادية المتزايدة الو.م. أ لنصف الاحتياطي العالمي للذهب وسوء توزيع لهذه المادة في ظل سياسة , الاحتكار وهناك تفسيرات أخرى للأزمة منها ما نجم عنه الضائقة الاقتصادية.

2- **الأسباب المباشرة** : يعتبر أهم سبب في حدوث أزمة الكساد العالمي بين (1929ـ 1933) الى الانهيار الذي مس بورصة وول ستريت بتاريخ 24- 10- 1929 الأمريكية إذ هبطت أسعار 16 مليون سهم إلى مستويات غير معقولة حتى أصبحت حسب البعض مجرد قصاصات ورق في يد أصحابها الذين كانت حياتهم ومداخيلهم تتوقف على ارتفاع ، وقد أدى انخفاض أسعارها وفجأة وجد كل هؤلاء أنفسهم معدمين لا يملكون شيئا الأسعار الى الإسراع الى ا يداع في بيع الأسهم دون وجود من يشتري ما جعل العرض اعلى من الطلب وتراكمت الديون على المستثمرين وتحملت البنوك أعباء 3قروض ضخمة غير قابلة للسداد مما أدى الى اغلاق اكثر من 500 بنك أمريكي وهبطت قيمة الأوراق النقدية المتداولة من 89 بليون دولار الى 15 بليون دولار فقط وبلغت خسارة جملة الأسهم حوالي 75 مليون دولار ولو وزعت هذه الخسارة على السكان الو. م .أ لبلغ نصيب منها 616 دولار ويفسر البعض ذالك بـ :

- أزمة نقص الاستهلاك والفجوة الحاصلة بين الإنتاج الضخم وضعف القدرة الشرائية ما نتج عنه هبوط عام للأسواق .
- فيما يذهب كينز إلى طرح أربعة عوامل أساسية ساهمت في خلق الأزمة وهي :تناقص الاستهلاك انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال الإفراط في تفضيل السيولة .
- تجميد أموال الاحتياطية . جنون سوق الأوراق المالية واللامسوؤلية من المصارف والبنوك التي أقرضت الملايين من الدولارات دون قيود ولا شروط ما أدى إلى عمليات مضاربة غير سليمة افقدت البورصة استقرارها المالي.
- ويرى الماركسيين في أطروحتهم أن سبب الأزمة يعود إلى تراكم رأس المال وهو السبب في الأزمات المتعددة في النظام الرأسمالي إذن برى للماركسيين و الاشتراكيين ان أزمة 1929 هي أزمة نظام رأسمالي.

المطلب الثاني: سبل العلاج للخروج من الازمة.

اعتمدت حكومات في أوربا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا برامج حفز اقتصادي ووضعت سياسات مالية توسعية كفيلة بحماية الاقتصاد وتعزيز ثقة المستثمرين كخفض معدلات الفائدة، وحماية المدخرات والودائع المصرفية، وتقديم تمويل طارئ للبنوك والشركات المتعثرة، وإنشاء صناديق للاستقرار المالي، وتخفيض الضرائب، إضافة إلى زيادة الإنفاق الحكومي ودعم أسواق المال.

ولقد كان الكساد في دركه الأسفل عندما تولى روزفلت الحكم في 04 مارس 1933 ،وكان النظام الاقتصادي للبلاد على شفا الانهيار التام، لقد تصدى روزفلت للأزمة بجرأة وحمية، فقد دفع إلى حيز الوجود، بمجموعة من التشريعات أكثر تنوعا وأهمية مما صدر عن أي واحد من سابقيه مند جورج واشنطن لقد وضع روزفلت لمواجهة الأزمة منهاج عمل والذي سماه الأمريكيون " البرنامج الجديد Deal New"والذي كان يرتكز على الأسس التالية::

- إعادة النشاط إلى المصارف والمؤسسات المالية
- إعادة الإنتاج إلى المستويات الكفيلة يشتغل عدد من العمال المتعطلين

- تنفيذ مشروعات صناعية وزراعية تستوعب المزيد من المتعطلين واذا فحصنا تطبيق النظام الجديد وجدنا أن روزفلت اتخذ تدبيرين عظيمين الأول لإصلاح حال الزراعة والثاني :لتحسين حال الصناعة وبالنسبة لمشكلة العمال والعاطلين عن العمل والإنتاج عمل روزفلت وحكومته على تنفيذ عدة مشروعات لإقامة السدود لخدمة الري :
- انتاج الكهرباء ومد الطرق البرية والحديدية وبناء الضواحي والمساكن .
- ولقد أرسى دعائم برنامج واسع للإنفاق على الإنشاءات العامة والجسور ولكي تنشط الصناعة والتجارة وتوفر العمالة، ولقد أنشأ نظاما فضفاضا لإغاثة المتعطلين فلم تحن سنة 1940 حتى كان الإنفاق حوالي 16 بليونا من الدولارات للإغاثة المباشرة و7 بلايين أخرى على مشاريع عامة متباينة.

وفي هذا السياق قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع ضخم في واد نهر تسني وهي منطقة تشتمل على النهر 640 ألف ميل مربع في قلب الجنوب الذي سبق وأن بينت فيه أثناء الحرب العالمية الأولى سدود ومصانع للذخيرة في ماسكل شولز ولم تنجح في بيعها عندما عاد الأمن والسلام، وفي عام 1933 أوجدت الحكومة سلطة وتسني من خلال بناء العديد من السدود الإضافية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية لتحسين أوضاعهم وفي غضون بضع أعوام أصبحت هذه المنطقة التي كانت متخلفة فيما مضى أرضا تعج بالصناعات والمزارع المزدهرة.

اما في الصناعة وضع روزفلت في 16 جوان 1933 قانون الانتعاش الصناعي الوطني وبحسب هذا القانون يجب على الصناعات أن تضع قواعد المنافسة الشريفة ويجب على هذه القواعد أن تحتوي عددا من البنود تتعلق باليد العاملة :

- تتبين حد أعلى لساعات العمل، للحد من البطالة، يجعل الأسبوع مما ساعة على الأكثر وتخفيضه إلى 30 ساعة.
- تعيين حد أدنى للأجرة .

- وضع هذه القواعد يقتضي بالضرورة مراقبة الحكومة لجميع فروع الصناعة وهذا التدخل كان حدثا جديدا في السياسة الأمريكية .

وفي جوان 1934 صرح الرئيس روزفلت بوجوب تضمين خطة النهج الجديد ببرامج إصلاحية اجتماعية تتضمن وضع نظام التأمين على البطالة وتامين على الشيخوخة وتم التحول إلى قانون الضمان الاجتماعي في 14 جويلية 1935.

هكذا نرى أن سياسة البرنامج الجديد قد حكمت المحكمة العليا نوعا ما يبطلاها لأن روزفلت اصدم بالدستور لكن هذا الإخفاق لم يمنعه من المحافظة على بعض صفات سياسته، فقد استمر بصورة خاصة في سياسة الأشغال العامة الكبرى التي تكن مخالفة للدستور ومع هذا فقد مر روزفلت بظروف حرجة في إثر الأحكام التي لفظتها المحكمة العليا، غير انه توصل إلى تقديم الوضع فجعل الكونغرس يصوت على قوانين جديدة تأخذ الدستور بعين الاعتبار ولكنها من جهة أخرى تضعف كثيرا السياسة التي امتدحتها في السابق.

الفصل الثالث : الثورة الصناعية.

تمهيد:

شاع مصطلح الثورة في اوروبا للدلالة على التغير الواسع النطاق في عالم التجارة والزراعة والسياسة والصناعة وغيرها،اطلق عليه التوسع الكبير خلال العصر الحديث في انجلترا. في عالم التجارة حين اتسعت العلاقات التجارية في انجلترا والعالم وأدى ذلك الى زيادة الثروة وتراكمها كما أطلق عليه التوسع الكبير،خلال العصر الحديث في انجلترا في عالم الزراعة بإسم الثورة الزراعية حين إتسع الانتاج الزراعي بتأثير إستعمال الآلة والأسمدة والاساليب العلمية فأدى ذلك بدوره زيادة الثروة وتراكمها وكان تراكم رأس المال بسبب الثورتين التجاريةوالزراعية سببا في حدوث الثورة الصناعية,بعد ذالك في انجلترا والعالم ،واستعملت كلمة الثورة في عالم السياسة على ماحدث في انجلترا سنة 1688م،وأطلق عليها اسم الثورة البيضاء وبها صارت انجلترا ملكية مقيدة ثم قامت الثورة الامريكية سنة 1776 وبها تحررت المستعمرات الأمريكية 13 وكونت دولة الولايات المتحده الامريكية ثم جاءت الثورة الفرنسية التي حولت ملكية مطلقة الى ملكية مقيدة ثم الى امبراطورية وقضت على النظام الاقتصادي الاقطاعي وادت الى وصول البرجوازية إلى الحكم فكانت الثورة السياسيةويقصد بها الطبقة التي تستمد قوتها من النشاط التجاري والصناعي التي تزاوله ولا تبتعد عن السلطة العليا .

مما سبق تم تقسيم الفصل الى ثلاث فصول وهي :

- **المبحث الاول: ماهية الثورة الصناعية ونشاتها.**
- **المبحث الثاني: عوامل قيام الثورة الصناعية ونتائجها .**
- **المبحث الثالث : الثورة الصناعية والإستعمار الأوروبي.**

المبحث الاول: ماهية الثورة الصناعية ونشاتها.

يعتبر ظهور الثورة الصناعية في انجلترا الافلات الذي يبدو مفاجئا في اقل من جيل من الفية التقدم الاقتصادي البطيء الذي يثير الشفقة, لكن سرعان ما تسارع هذا التطور ليظهر للعالم قوة الثورة الصتاعية القادمة من بريطانيا لتنتشر الى كافة اوروبا.

المطلب الاول : مفهوم الثورة الصناعية:

تعتبر الثورة الصناعية سلسله من التغيرات الاساسيه في طرق الصناعة التي عرفتها اوروبا ما بين 1760 الى 1840 وتجلت في انتشار المصانع والبنوك واتساع المدن والتي نقلت المجتمع من الحرف والزراعة الى التصنيع والاتجاه نحو الانتاج باستخدام الات صناعية بدلا من انتاج بالاعتماد على العمل اليدوي للانسان وقامت نتيجة النهضة العلمية العملية التي اجتاحت اوروبا.

واستعمل هذا المصطلح ايضا من طرف ادولف بلا وهي تشرح لاهم ظاهرة شاهدها العالم في القرن 18 ميلادي والتي تميزت بانتقال المجتمع الاوروبي من المجتمع الفلاحي الى مجتمع صناعي المكننه بامتياز حيث ساهمت في تطور مختلف فروع صناعة الحديد والتعدين والفحم وصناعة المنسوجات وبدورها ساهمت في حدوث الزيادة الهائلة في كل من انتاج وتطوير رأس المال وأصبحت الصناعة النشاط الرئيسي في الاقتصاد الوطني وتشغل اكبر نسبة من اليد العاملة بعد ما كانت في السابق تشتغل في الفلاحة منه تعتبر بصفة عامةهي التطورات الكبيرة التي عرفتها الصناعة في اوروبا عامة وانجلترا خاصة ابتداءا من نصف القرن 18 حيث عرفت اوروبا في هذه المرحلة موجةعارمة من الاختراعات او الاكتشافات في تطوير مختلف الصناعات وتطوير العمل الخاص للمزارعين وتغيير الوضع المعيشي .

المطلب الثاني : تطور و نشأة الثورة الصناعية.

ظهرت الثورة الصناعية في اوروبا بين عامي 1760 الى 1840 ميلادي وكان اول ظهور لها في بريطانيا العظمى هو ذلك من خلال العديد من الابحاث والتجارب في الفروع العلمية المختلفة وقد ادت هذه التجارب والابحاث الى

اكتشافات وكانت هي السبب المباشر في قيام الثورة الصناعية وكانت مدينة مانشستر الواقعة شمال لندن هي الاولى في صناعة المنتوجات القطنيه في العالم , ثم تطورت فيها الى ان تم صنع مكائن النسيج ومكان اخرى للصناعات المختلفة الامر الذي جعل اهم المدن الصناعية في بريطانيا وجعلها محل استقطاب للتجارب يأتونها من شتى أنحاء العالم وهذا بدوره ادى الى زيادة عدد سكانها .

كانت بريطانيا السباقة بين الدول العالم في تحقيق النهضة الصناعية كبيرة ولقد ساهمت في تنشيط اقتصادها مما ادى الى ظهور نظام اقتصادي جديد احدث تاثيرا كبيرا في المجتمع الاوروبي واجمالا وقد اتسعت نشاطات مدينه مانشستر خلال القرن 19 الامر الذي أدى الى ظهور اول شركه للاتصالات وظهور شركة تأمين اضافة الى ظهور البنوك.

اما عن تعزيز نشاطها الاقتصادي فقد كان السبب بناء شبكة قطارات والتي ساهمت انتقال المواد الاوليه والبضائع بين جميع المدن بريطانيا بالاضافة الى بناء قناة للسفن في عام 1890 وامتدت من المنطقة سالفورد وصولا إلى الساحل الشرقي.

المبحث الثاني: عوامل قيام الثورة الصناعية ونتائجها .

المطلب الاول : عوامل قيام الثورة الصناعية .

أ- **عوامل تقنية(التكنولوجيا):**

- ظهور عددا من الافكارالعلمية والاختراعات الحديثة التي كان من نتائجها طرح فكرة رئيسية وهي الاعتماد على استخدام الالات كوسيلة هامة من وسائل الانتاج الصناعي
- ظهور التكنولوجيا والاعتماد عليها للتغيير الجذري لعملية الاداء والقيام بالاعمال الحرة والتخلي عن عمل الاشخاص بالايدي.
- الرغبةالكبيرة في انجاز الاعمال والمهام والتي لا يمكن القيام بها بشكل يدوي من جانب الانسان .

- وأخيرا النهضة العلميةكانت الحياة العلمية في العصور الوسطى مقيده بقيود الكنيسه وبذلك كانت الكشوفات العلميه نادرة ولم يستطيعوا المنشغلون بالعلم بالتفكير ونصب أعينهم بما ترضى عنه الكنيسة.

ب- **عوامل إقتصادية:**

- الثورة الزراعية: تراكم رؤوس الاموال والانتشار والاكتشافات العلمية ويعد من اهم العوامل التي أدت الى حدوث الثورة الصناعية في اوروبا فإن التطور الحاصل في القطاع الزراعي يعتبر ايضا من اهم العوامل التي تساعد على وقوع الانقلاب الصناعي على النحو الذي وقع به حيث ان كل الدول التي عرفت الثورة الصناعية من منتصف القرن18 ميلادي كانت قد عرفت قبل من قبل تطورا هاما وملحوظا في القطاع الزراعي
- توافر رؤوس الأموال:أدى إلى تمويل المخترعات والأبحاث والإستمرار في توسيع المشروعات الصناعية والسلع الإنتاجية ولقد لجأت بعض الحكومات الأوروبية التي لاتتوافرلها رؤوس أموال كبيرة في إتباع سياسات مختلفة لتوفير رؤوس الاموال اللازمة الصناعة منها:إقراض بعض الصناعات والإشتراك في البعض الآخر

ت- **عوامل سياسية:**

- تطور الفكر الليبرالي: إن تطور الفكر السياسي في اوروبا عموما منذ اواخر القرن 17 ميلادي انصب اساساعلى مقاومة السلطة المطلقة للملوك من جهة لتحقيق الحرية الفردية والمساواة من جهة اخرى وفي هذا المجال كانت انجلترا اسبق من فرنسا ولكن تاريخ الفكر السياسي يعود دائما الى الثورة الفرنسية وعلى الاخص تلك المبادئ الكبرى التي طرحتها (الحرية، الاخاء ،المساواة والتي بقي لزمن طويل دليل على تحقيق النظام الديمقراطي وضمان الحرية الفردية .
- مبدأ القوميات: كان الكتاب الماركسيون هم اول من لاحظ العلاقة بين مبدأ القوميات وتكوين الطبقات في المجتمع الحديث وعلى الاخص البرجوازية فالتطلع الى الوحدة الوطنية لم يكن في حقيقه

الامر الا انعكاسات للمطالب الاقتصادية وعلى الاخص ايجاد اسواق داخلية وخارجية متسعة تمكن الطبقة الراسمالية من تصريف منتجاتها دون قيود في الداخل والخارج وبفرض سلطة الامة على غيرها من الامم في الخارج وقد عبر ماركس عن ذلك بقوله (ان السوق هي المدرسة الاولى التي تتعلم فيها الطبقة البرجوازية مبدأ القوميات) .

المطلب الثاني: نتائج الثورة الصناعية .

أ- النتائج الإقتصادية:

- **نشوء النظام الاقتصادي الرأسمالي:** احد اهم نتائج الثورة الصناعية وتطور النظام الاقتصادي نحو الراسمالية حيث تم التحول من الاقتصاد مبني على الزراعة والحرف اليدوية الى اقتصاد صناعي يعتمد على الصناعة والانتاج الضخم.
- **نمو الانتاج والصناعة:** انعكس تطور التكنولوجيا واستخدام الآلات على زيادة الانتاجية والانتاج الصناعي مما ادى الى توفير سلع اكثر وبأسعار أدنى.
- **تطور القطاع الزراعي:** شهد القطاع الزراعي تحسنا كبيرا بفضل استخدام التقنيات الجديدة والآلات مما زاد انتاجية الاراضي وتحسين كفاءةالانتاج الزراعي
- **توسع التجارة والصادرات:** زاد حجم الانتاج والصناعة ممأدى إلى زيادة حجم الصادرات وتوسع نطاق التجارة مع دول أخرى .
- **تطور نقابات العمال:** بدأت في التفاوض مع أصحاب المصانع من أجل تحسين أوضاع العمل.

ب- النتائج الإجتماعية:

- **تشكل طبقات إجتماعية:** ظهرت طبقة البرجوازية وهي طبقة الاثرياء وأصحاب المصانع والاعمال التجارية بالمقابل نشأت طبقة العمال المهاجرين من الريف الى المدن للعمل في المصانع
- **ظروف العمل الصناعي:** تسبب تحول العمل من الزراعة إلى الصناعة في ظروف عمل قياسية حيث اضطرالعمال للعمل لساعات طويلة وبأجور منخفضة

- **تطور القوى العمالية:** نمت النقابات العمالية لحماية حقوق العمال وتحسين ظروفهم وهذا أدى الى تحسين الأجور وتقليل ساعات العمل
- **مشاركة النساء والاطفال في العمل:** انضمت النساء والأطفال الى سوق العمل الصناعي بشكل واسع مما أثر على الحياة الاسريةوالتعليم

ت – النتائج السياسية:

- **التنافس بين الدول الصناعية:**الهيمنة على الأسواق والمواد الاستراتيجية
- **نشوء فكرة الاستعمار:** بسبب احتياج الدول الصناعية للمواد الخام والسوق لسلعها ازداد الاهتمام بفكرة الاستعمار .

المبحث الثالث : الثورة الصناعية والإستعمار الأوروبي.

للثورة الصناعية فرعان احدهم اقتصادي والثاني تاريخي فنجد ان جذور النظام العالمي تعود الى أوروبا وهنا تظهر العلاقة بين الثورة الصناعية والحركه الاستعمارية الأروبية إلاأنه لا يمكن ضبط أسباب التقدم الأوروبي بدقة واثاره في تشكيل ذلك النظام وهناك أسباب واضحة جلية منها ظهور قوى متمثلة في دول أوروبا وتحكمها في التصنيع في مناطق دونه اخرى من العالم فالنظام العالمي ظهر على أنقاذ مجموعه من الأنظمة الاقتصادية السابقة فمثلا في وجه الاسلام تمكن المسلمون من التحكم في التجارة بين اوروبا والهند واستطاعوا التحكم في البحر وكل مبادلات تجارية لكن بتطور تقنية الابحار عند الاوروبيين وفقدان المسلمين لأساطيلهم البحرية عند المواجهة مع البرتغاليين زالت تلك الوساطة وتلك الأهمية التجارية وبفتح القسطنطينية سنة م1453 تمكن المسلمون من السيطرةعلى بعض الطرق التجارية مرةأخرى كطريق الحرير إلا أن طريق ان طابع الجهادي والعسكري للدولة العثمانية وعدم المامها بالجانب الاقتصادي فقد كانت قوة عسكرية اكثر منها اقتصادية لكن هذا لم يمنحها من لعب دور الوساطة بين الهند وأوروبا وتمكنت من جمع الأموال لتطوير الجانب العسكري على حساب الاقتصادي وقد رأت في هذا النظام خطرا على مجتمعاتها فتخلصت منه وقامت بنقل الى المناطق المكتشفه حديثا أو المستعمرةكل ذلك للقضاء على الارضيةالاجتماعية والاقتصادية لهذا البلدان والسيطرةعليها ثم ان رؤوس الأموال فاضت واصبحت اكثر من الحاجة

المحلية داخل الدول الاوروبية الصناعية فصار الرأسماليون يبحثون على مجالات جديدة للاستثمار اموالهم خارج تلك الدول وفي الوقت نفسه إشتتدت حاجة أصحاب المشاريع للمواد الخام التي يمكن الحصول عليها الى القسم الأكبر منها خارج اوروبا إضافة الى ذلك زادت البضائع المنتجة والمصنعة عن حاجة الاسواق.

ومن واقع سيطرة الدول الاوروبية الصناعية هو ان دول آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية تخضع اجمالا لنظام شبه استعماري اما المستعمرات فإن الدول الصناعية الاوروبية الاستعمارية تديرها بنفسها وتستثمرها استثمارا مباشرا فالصين مثلا لم تستقيل اقتصاديا لأن سواحلها لم تسلم من الخضوع للسياسة الاوروبية بسبب نفوذ الأجانب على طول البلاد وعرضها أما في تركيا سيطرة الشركات الاوروبية التي كانت تستثمر في موارد البلد الطبيعية كالفحم والرصاص والزنك وموارد السكك الحديدية ووسائل النقل البحري التي تقود لتلك الشركات وإن أموال البلد العامة تقع كلها تحت رقابة المصارف الاجنبية فلا شك في ان الدول الاوروبية الصناعية تملك مجالا واسعا لبسط سيطرتها الاقتصادية على مستعمراتها واستغلال مواردها الطبيعية ومجهودات سكانهاعلى وجه يكون اكثر ملائمه لمصالحها تميزت السنوات الاخيره في القرن 19 صراع استعماري استمر على اشده مدة طويلة من 1870 الى 1914 وساره متوقعا يؤدي في النهايه الى قيام حرب بين الدول المتنافسة.

الفصل الرابع : الواقائع الاقتصادية للدول الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية.

تمهيد:

نشأة الفكر الاشتراكي مع نشأة الانسان و هو لم يعبر عن مرحلة تاريخية معينة بل هو حصيلة تاريخية الانسان و مرتبط بعمقه حيث كان النظام الاقتصادي الاول السائد في الكون هو نظام المشاعبة البدائية و الشيوعية بمفاهيمها الاولى للفكر الاقتصادي الغربي نوه بها الفيلسوف أفلاطون (348-428) ق.م ، و ضمن مرحلة الإغريق في تكوين المجتمع من طبقات ، طبقة الفلاسفة و الجند الذين يعيشون فيها حياة مثالية فاضلة بشكل متساوي و عادل و لكي تأخذ الحياة دورها في التفكير بكيفية حل المشاكل الإجتماعية ، فمنع التملك لكي يكون الملك عام للجميع ، و ان كان أفلاطون بعني بذلك المجتمع الخبة الذي يتم افعتماد عليه في التغيير و ليس العبيد.

من خلال ماسبق قسم هذا الفصل الى :

- **المبحث الاول: النظام الاشتراكي , مفهومه, وخصائصه .**
- **المبحث الثاني: الواقع الاقتصادي للدول الاشتراكية بعد الحرب لعالمية الثانية .**
- **المبحث الثالث : انهيار النظام الاشتراكي(انهيار الاتحاد السوفياتي).**

المبحث الاول: النظام الاشتراكي , مفهومه, وخصائصه .

ظهرت في القرن 18 كمذاهب ومدارس مختلفة تعمل على إحلال النظرة الجماعية على الفردية التي قام عليها النظام الرأسمالي , والمتمثل في تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

المطلب الاول :مفهوم النظام الاشتراكي .

الإشتراكية هي نظام اقتصادي يمتاز بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج و الإدارة التعاونية للإقتصاد ، أو هي فلسفة سياسة تدافع عن هذا النظام الإقتصادي ، الملكية الإجتماعية تعود لأي شخص ما أو مجموعة مما يلي : شركات تعاونية أو ملكية شائعة أو ملكية عامة مباشرة أو دولة المؤسسات المستقلة.

النظام الاشتراكي هو نموذج اقتصادي وسياسي يتميز بتملك الدولة أو المجتمع لوسائل الإنتاج والثروة، وتوزيع الثروة بالتساوي على المواطنين أو على أسس عادلة. وفيما يلي بعض التعريفات الهامة لنظام الاشتراكية

عرفه كارل ماركس (1818-1883): عبّر ماركس عن الاشتراكية كنظام يهدف إلى تملك المجتمع لوسائل الإنتاج وتحقيق توزيع الثروة بالتساوي. وصاغ ماركس فلسفته الشهيرة حيث تكون "من كل حسب قدرته، لكل حسب احتياجه".

بمعنى آخر، يجب أن يقدم الأفراد ما يمكنهم تقديمه وأن يستفيدوا من الموردات والخدمات وفقًا لاحتياجاتهم.

وعرفه فريدريش إنجلز (1820-1895): كان إنجلز صديقًا وزميلًا لماركس، وساهم في تطوير أفكار الاشتراكية العليا. وقد سعى إلى تحقيق المساواة اجتماعية واقتصادية من خلال تملك الدولة لوسائل الإنتاج وتوزيع الثروة بالتساوي.

وعرفه ماوريس كورنفور (1810-1871): وصف كورنفور الاشتراكية على أنها "تعاونية عظمى"، حيث يتم فيها تنظيم الإنتاج والتوزيع من قبل المجتمع وتحت إشراف الدولة.

المطلب الثاني :خصائص النظام الاشتراكي .

وتميز النظام الاشتراكي :

أ- **الملكية الإجتماعية لوسائل الانتاج:** ولها أهمية كبيرة في النظام الإقتصادي الإشتراكي و هو الجوهر الاساس في الاختلاف عن النظام الرأسمالي ، و المقصود بما هو أن وسائل الانتاج مملوكة ملكية اجتماعي أي أن المالك

هو المجتمع و هذه الخاصية الأولى الرئيسية في النظام الاشتراكي و بموجبها يحصل توافق معين في المصالح بين العمال وزيادة الإنتاج باعتبارهم المالكون لوسائل الإنتاج و تستخدم تلك الوسائل لإشباع رغبات و احتياجات المجتمع الذي يمثله العمال بشكل أساسي و رئيسي .

ب- **التخطيط الإقتصادي المركزي** :الهدف من التخطيط هو خضوع جميع الفعاليات الإقتصادية الأساسية بمختلف أشكالها الى هدف الدولة المركزية و المتمثل بالتوزيع العادل للسلع و الخدمات لكل شخص يقدر الجهد المبذول و الحاجة للسلعة أو الخدمة ، و هذا يأتي من خلال تواجد لجان مركزية للتخطيط تضع خطة موحدة لإقتصاد البلد ككل و ليس لتحقيق أهداف فردية ، تحدد بموجبها واجبات و أهداف كل كل مفصل من مفاصل الإقتصاد ، و يحدد دوره ضمن خطة التنمية افقتصادية الموحدة البلد ، يشمل التخطيط المركزي خطة افنتاج و التوزيع و تحديد السعار و العلاقات بين مفاصل الإقتصاد .

ت- **تحقيق أقصى اشباع عامل ممكن لأفراد المجتمع** : و هذا الأمر تنفرد به الدولة في النظام الاشتراكي و من خصائصها ، و هي القوانين الاقتصادية الرئيسية المكونة للنظام الاشتراكي ، فالدخل القومي هو حصيلة ايرادات الدولة من السلع و الخدمات في المجتمع المسيطر عليه ذاتيا من قبل لجنة التخطيط المركزية في مجال التخصص و يتم التوزيع حسب نظام موحد و عادل بين افراد المجتمع لكل دوره او مساهمته في العمل بحيث يؤدي إلى تحقيق الاشباع الكامل لكل أفراد المجتمع ، و ليس لمجموعة دون المجموعات الأخرى ، و بهذا يكون الهدف اشباع مجتمعي لكل الحاجات و ليس هدفه تحقيق الربع لفئة دون الأخرى و هو مجال عمل النظام الرأسمالي .

المبحث الثاني: الواقع الاقتصادي للدول الاشتراكية بعد الحرب لعالمية الثانية .

المطلب الاول :بناء الاقتصاد الاشتراكي السوفياتي .

لقد كان النظام الاقتصادي والسياسي السائد في روسيا قبل الثورة أكتوبر 1917 نظاما رأسماليا إقطاعيا، ولكن بعد الثورة أخذ تطبيق السياسة الاشتراكية، ولأول مرة في العالم فأخذت تؤمم الصناعات والمصارف ووسائل النقل والأراضي وفرض الاحتكار على التجارة الخارجية وإقامة الصناعة الثقيلة، ومنذ ذلك التاريخ ظهر اتجاهان :

- الأول هي الاشتراكية الوطنية الت ي تمثل حركة الدولة ترمي إلى إقامة دكتاتورية الطبقة العاملة تحت زعامة الحزب الشيوعي الوطني للوصول بكافة المجتمعات إلى مرحلة الشيوعية كما أشار إلى ذلك " ماركس ."
- الثاني الذي تمثل في جميع الاتجاهات الاشتراكية والتعاونية في العالم وهذه الاتجاهات تستفيد من كافة الكتابات الاشتراكية، ولكنها لا تلتزم بأي منها، بل تأخذ منها ما يتلاءم وظروفها الخاصة، كما تضيف إليها ما يحقق لها إغراضها التطورية.

قبل نهاية الحرب العالمية الثانية وعندما ظهرت بوادر النصر للحلفاء بدأ كل من الاطرف الغرب في أمريكا والشرق في روسيا في الإعداد لما بعد الحرب, وفي الوقت الذي ارتفعت فيه الأصوات في الغرب للتحذير من مخاطر الشيوعية فإن الاتحاد السوفييتي وقد اتسع نفوذه المباشر لعظم دول أوروبا الشرقية وغير المباشر عبر الصين إلى آسيا وجد أن الدعوة إلى »الاحتواء» و«الستار الحديدي» ظرف مناسب لتعزيز وجوده في هذه الأراضي الجديدة وتدعيم الأساس الاقتصادي ببناء قاعدة صناعية اشتراكية تمكنه من مواجهة الاقتصاد الغربي.

وبذلك فإن «الاحتواء» والستار الحديدي لم يكن مجرد سلاح شهرته الدول الغربية في وجه الاتحاد السوفييتي وكتلته الاشتراكية بقدر ما كان وسيلة في يد النظام الاشتراكي الجديد لتدعيم الاقتصاد الوطني وإنشاء الصناعات الثقيلة وتحقيق تراكم رأس مال يسمح باللحاق بالاقتصاد الغربي بعيدا عن إغراءات انماط الاستهلاك الترفي وتشتيت الجهود مع دعاوى التعددية السياسية. وهكذا فالأوضاع الاقتصادية جاءت للمواجهة الأيديولوجية بين الرأسمالية والاشتراكية استجابة لاعتبارات متناقضة في كل من المعسكرين ولكنها مطلوبة لكل منهما على السواء لكن لأسبابه الخاصة. ووجد الاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الاشتراكية في هذه المواجهة الجديدة استمرارا للحرب

الاقتصادية وهي حرب ضد التخلف وراء أسوار من الحماية وبدأت تستقر فكرة أن تحقيق التقدم الاقتصادي هو نوع من اقتصاد الحرب.

المطلب الثاني :خصائص النوذج السوفياتي في الاقتصاد .

- **حصص الإنتاج لكل وحدة إنتاجية:** تم الحكم على مزرعة أو منجم أو مصنع على أساس ما إذا كان إنتاجها يفي بالحصص وسيتم تزويدها بحصة من المدخلات التي تحتاجها لبدء الإنتاج، ومن ثم يتم سحب حصتها من الإنتاج وتُعطى لوحدات الإنتاج الموجودة أو يتم توزيعها على المستهلكين.
- **التخصيص:** من خلال السيطرة السياسية على النقيض من الأنظمة التي تحدد فيها الأسعار تخصيص الموارد، في الاتحاد السوفياتي، فإن البيروقراطية تحدد التخصيص، خاصةً وسائل الإنتاج. تم إجراء الأسعار التي تم إنشاؤها بعد صياغة خطة الاقتصاد، ولم تأخذ هذه الأسعار في الحسبان الخيارات المتعلقة بما تم إنتاجه وكيف تم إنتاجه في المقام الأول.
- **عمل بدوام كامل:** وكان على كل عامل ضمان العمل. ومع ذلك، كان العمال بشكل عام غير موجودين في الوظائف. قامت إدارة التخطيط المركزي بتعديل معدلات الأجور النسبية للتأثير على اختيار الوظيفة وفقًا للمخطط العام للخطة الحالية.
- **تخليص البضائع عن طريق التخطيط** : إذا تم تجميع فائض من المنتج، فإن سلطة التخطيط المركزية إما أن تقلل من الحصة المخصصة لإنتاجها أو تزيد من الحصة المستخدمة.

يرى ماركس أن رأس المال في معناه الحديث هو استبدال النقود بالنقود، لان رأس المال المقترض يولد فائدة وتتراكم هذه الفائدة بتكوين رأس المال جديد يستخدم في العملية الإنتاجية إذ تكون النهاية أي النقود تولد السلع وان السلع تولد النقود وتكون النتيجة استبدال النقود بالنقود. كما يرى ماركس أن هناك اختلاف بين قيمة التبادل (أي أن سعر السلعة يحددها السوق) وقيمة المنفعة (وهي مقدار العمل الاجتماعي الذي بذل في إنتاج السلعة)، يتم بيع السلع من السوق بقيمتها التبادلية التي تزيد عن قيمة المنفعة وهذا الاختلاف هو الذي يولد فائض القيمة الذي نادى ماركس بضرورة إعادته لأصحابه الحقيقيين وهم الطبقة العاملة وذلك بتحقيق العدالة الاجتماعية

المطلب الثالث :الخطط الخمسية لتطوير الافتصاد السوفياتي .

لقد كان الغرض من مشروعات السنوات الخمس هو تنمية عوامل الإنتاج والاعتماد على مصادر الثورة الداخلية من إقامة صناعات وطنية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وإلى تدعيم أركان النظام الجديد وبذلك يستطيع الدفاع عن الدولة وأنظمتها.

حيث تم تقديم نظام التخطيط في الاتحاد السوفيتي تحت حكم ستالين بين عامي 1928 و 1934. في أعقاب الحرب العالمية الثانية، في البلدان السبعة ذات الحكومات الشيوعية في وسط وشرق أوروبا، تم تقديم التخطيط المركزي مع خطط خمس (أو ست سنوات) على النموذج السوفيتي بحلول عام 1951. وكانت السمات المشتركة هي تأميم الصناعة والنقل والتجارة والمشتريات الإجبارية في الزراعة (ولكن ليس الجماعية) واحتكار التجارة الخارجية. تم تحديد الأسعار إلى حد كبير على أساس تكاليف المدخلات، وهي طريقة مشتقة من نظرية القيمة للعمل. وبالتالي، لم تحفز الأسعار مؤسسات الإنتاج التي تم تقنين مدخلاتها عن قصد من خلال الخطة المركزية. بدأ «التخطيط المشدود» هذا في عام 1930 في الاتحاد السوفيتي، ولم يتم تخفيفه إلا بعد الإصلاحات الاقتصادية في 1966–1968 عندما تم تشجيع الشركات على جني الأرباح.

كان الغرض المعلن للتخطيط وفقًا للحزب الشيوعي هو تمكين الناس من خلال مؤسسات الحزب والحكومة من التعرف بأنشطة كان من الممكن أن يحبطها اقتصاد السوق (على سبيل المثال، التوسع السريع في التعليم الشامل والرعاية الصحية والتنمية الحضرية مع كتلة الإسكان نوعية جيدة والتنمية الصناعية في جميع مناطق البلاد). ومع ذلك، ظلت الأسواق موجودة في الاقتصادات الاشتراكية المخططة. حتى بعد تجميع الزراعة في الاتحاد السوفيتي في ثلاثينيات القرن العشرين، كان لأعضاء المزرعة الجماعية وأي شخص لديه قطعة أرض خاصة حرية بيع منتجه (غالباً ما كان العمال المزارعون يدفعون عينية) تعمل الأسواق المرخصة في كل مدينة وبلدة حيث تمكنت الشركات غير المملوكة للدولة (مثل التعاونيات والمزارع الجماعية) من تقديم منتجاتها وخدماتها من 1956 فضاعدًا، تمت إزالة جميع أدوات التحكم في زمن الحرب على القوى العاملة، ويمكن للناس التقدم بطلبات والتخلي عن الوظائف بحرية في الاتحاد السوفيتي. استمر استخدام آليات السوق في يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والمجر. منذ عام 1975، كان للمواطنين

السوفييت الحق في ممارسة الأعمال اليدوية الخاصة، وفي عام 1981، كان بوسع المزارعين الجماعيين تربية الماشية وبيعها على نحو خاص. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن الأسر كانت حرة في التصرف في دخلها كما اختاروا ودخلوا في ضريبة الدخل.

ولقد كان الهدف من وضع الخطط الخمسية هو :

- ضمان الإدخال السريع للمنجزات العلمية المتطورة والعمل الدائم على استخدام التكنولوجيا في جميع القطاعات الاقتصادية .
- إيجاد فائض اقتصادي يتمثل في الفرق بين الإنتاج الكلي والاستهلاك الكلي مع احتياطات نقدية تسمح بالتغلب على التأثير السلبي في تنفيذ الخطط من جانب مختلف العوامل المفاجئة وتمكن من القيام بالإنتاج بصورة منظمة ومنتظمة .
- توزيع بعض من هذا الفائض على الأغراض الاستثمارية لإحداث العمالة من جهة ورفع مستوى المعيشة من جهة أخرى.
- توسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية مع البلدان الأخرى ولهذا علق بعض الاقتصاديين المعاصرين أن الاقتصاد الاشتراكي ما هو إلى اسم فقط أو أسلوب جديد تتبعه الدولة لتسيير أمورها الداخلية، أما كونه تستعمل فيه المبادلات الخارجية فإنه تحول إلى هدف البحث عن الربح وبهذا لا تخلوا صفاته الجوهرية صفات النظام الرأسمالي .وكان أول مشاريع الخطط الحديثة قد وضع سنة 1928 يهدف إلى تنمية الاقتصاد بشكل عام وإلى بناء وسائل النقل والموصلات ثم استغلال المناجم والتوسع في الأراضي الزراعية وطرق الري.

المطلب الرابع : سياسة التوجيه الاقتصادي.

لقد تم تنظيم الاقتصاد الموجه في بادئ الأمر من الاتحاد الوطني على أساس الأتي :

- تدخل الدولة بشكل كامل في النشاط الاقتصادي إذ تحولت الملكية كلية إلى الدولة فيما يخص النشاطات الاقتصادية (زراعية، صناعية، تجارية).
- يجبر جميع الأفراد القادرين على مسؤولية العمل ولا يستطيع فرد أن يعيش على دخل غير مكتسب أي انتزاع فائض القيمة الذي كان يعود للرأسمالي .

- مبدأ العمل والأجر المطبق (من كل حسب جهده ولكل حسب عمله).
- التخطيط والتوجيه الاقتصادي عن طريق مشاريع الخطط الخمسية .
- توجيه عوامل الإنتاج توجيها يغير من طبيعة الإنتاج فيحوله من إنتاج يهدف للربح إلى إنتاج يهدف لإشباع الحاجيات الاجتماعية .

المبحث الثالث : انهيار النظام الاشتراكي(انهيار الاتحاد السوفياتي).

كان النظام الاشتراكي قد حصد على العديد من الانتقادات و التي كانت التمهيد بشكل غير أساسي إلى سقوط النظام الاشتراكي بعدما فشل فشلا ذريعا ، و قد قام العديد من المؤرخين بمدح النظام الرأسمالي و تفضيله على النظام الاشتراكي متذرعين بفشل النظام الاشتراكي في جميع المجالات و خاصة مجالات السلع و الانتاج و الاقتصاد السوقي كما وقد صرح العديد من العلماء الدراسين بان النظام الاشتراكي كان أحد الانظمة التي حدث و قللت من حرية الأفراد في اتباع طرقهم الخاصة في تسويق منتجاتهم ، و كانت بالتالي تلعب دورا غير مباشر في ابعاد ما في السوق من المنافسة التجارية و الانتاجية ، و بذلك كانت قد فشلت أمام النظام الرأسمالي الداعم للتنافس بين التجار في النظام السوقي و الاقتصادي ، و قد قدم هؤلاء العلماء حجة عدم الاستقرار في اسعار السلع و تقلبها الثابت و قد تناولوا بذلك تاثير هذا الخلل على عمليات العرض و الشراء و البيع ، و ما أدى به إلى انخفاض الربح و كيف أدى بالنظام الاشتراكي على الوقوع في العديد من المشاكل الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية .

المطلب الاول: اسباب و ظروف انهياره النظام الاشتراكي .

بين عامي 1953 إلى 1985 مر الاتحاد السوفيتي بمراحل مهمة فقد أصبح قطبا موازيا لأمريكا ودخل طرفا في أزمة كوبا 1962 والتي كادت أن تدخل في حرب عالمية نووية وزاد بعدها نفوذ الاتحاد بإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وغزا السوفييت أفغانستان (1979-1989) وامتدت مساحة الاتحاد حتى استولى على سدس المساحة اليابسة ، ولكن رغم ذلك كانت البلاد لم تتشافى من سياسات ستالين التي أدخلتها في ركود اقتصادي وسياسي سرع في انهيار المعسكر الشرقي و بشكل خاص الاتحاد السوفياتي عام 1991 بالاضافة الى:

1- **الازمة الاقتصادية:** حيث اعتمد الاتحاد على نموذج اقتصادي مركزي و اقتصاد مخطط ادى الى تدهور اقتصادي تدريجي فشل التكامل الاقتصادي و تحقيق التحول الصناعي الحديث ساهم في تراجع الانتاج و تكبد الاقتصاد لخسائر كبيرة.

2- **التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي** بما في ذلك تولي ميخائيل غوربا تشوف السلطة و تبنيه لسياسة البروسترويكا و الغلاسنوست و التي تهدف الى تحسين الاقتصاد و التفاعل مع المجتمع الدولي.

3- **الازمات الاقليمية و مشكلات في الدول الشيوعية** الحليفة مثل بولندا و هنغاريا و تشيكسلوفاكيا و تحولات سياسية في هذه الدول شكلت ضغطا على النظام السوفياتي.

4- **ارتفاع التكاليف العسكرية** و سباق التسلح مع الو م ا ادى الى تحمل تكاليف الصراعات المحلية التي دعمها الاتحاد السوفياتي مما اثقل كاهله الاقتصادي ,بالاضافة الى المطلبات الوطنية بالحقوق الوطنية و الاستقلال في جمهوريات الاتحاد السوفياتي و تصاعد رغبة بعض الجمهوريات في الانفصال عن الاتحاد.

5- **الغلاسنوست (الانفتاح)** شهدت هذه فترة تحررا سياسيا و اقتصاديا و تزايد الطلب على الديمقراطية, فتصاعدت الانتقادات للنظام الشيوعي و الفساد و هذا ادى الى تفكك الوحدة الوطنية ,كما استهدفت الجمهوريات السوفياتية الفردية طموحات الاستقلال ,مما ادى الى اعلان استقلال العديد منها ,كاحداث اغسطس عام 1991 مع محاولة انقلاب في موسكو و معارضة بعض القادة لاصلاحات غورباتشوف ساهمت في التسارع نحو انهيار الاتحاد السوفياتي.

وهناك : - **اسباب داخلية** :

- تعدد القوميات والأديان واللغات
- شساعة المساحة وصعوبة التضاريس
- الاصلاحات الاقتصادية لغورباتشوف الفاشلة

- النفقات العسكرية مما أدى إلى إفلاسه
- التسيير الاشتراكي وغياب الديمقراطية

- الأسباب الخارجية:

- سياسة الاحتواء والتطويق ضد الاتحاد السوفيتي
- خسائر السوفييت بعد احتلال أفغانستان (1989/1979)
- ظهور حركة عدم الانحياز ودورها في التخفيف من الصراع
- فشل الاتحاد السوفيتي في تحقيق الأمن الغذائي مما عرضه لضغط السلاح الأخضر الأمريكي

المطلب الثاني: نهاية الاتحاد.

بدات النهاية عندما قدم غورباتشوف استقالته من رئاسة الحزب الشيوعي في 25 أغسطس/آب 1991، وتم إنزال علم دولة الاتحاد السوفياتي من الكرملين في موسكو، ورفع بدلا منه علم روسيا، وصوت البرلمان السوفياتي في 29 أغسطس/آب 1991 على إيقاف عمل الحزب الشيوعي وإغلاق مقاره.

في الثامن من ديسمبر/كانون الأول 1991، تم توقيع اتفاقية "بيلوفيجسك" (اتفاقية إنشاء رابطة الدول المستقلة) بين روسيا و11 دولة منها أوكرانيا وبيلاروسيا (باستثناء دول البلطيق وجورجيا) لتكون بديلا عن الاتحاد.

واتفقت دول الرابطة على أن الاتحاد السوفياتي "لم يعد موجودا" بعد توقيع اتفاقية إنهاء وجوده، وخلال شهرين بعد إعلان تفكك الاتحاد، كانت قد أعلنت كل الجمهوريات السوفياتية استقلالها.

وفي 25 ديسمبر/كانون الأول 1991، أعلن رسميا انتهاء الاتحاد السوفياتي، والاعتراف باستقلال الجمهوريات السوفياتية، وبدأت حقبة تاريخية جديدة في المنطقة والعالم.

المطلب الثاني: نتائج انهيار الاتحاد السوفياتي.

اثر انهيار الاتحاد بشكل سلبي على الدول الاشتراكية حيث شهدت العديد منها تحولات جذرية انتقلت بعضها الى الديمقراطية و اقتصاد السوق وواجهت اخرى تحديات اقتصادية و اجتماعية كبيرة ,النتائج اختلفت حسب السياق الوطني لكل دولة .

كما تاثرت روسيا هي الاخرى حيث شهدت تحولات هائلة في مجالات الاقتصاد و السياسة و الاجتماع و تبنت روسيا نظاما جديدا يعتمد على الاقتصاد السوقي و تحقيق الديمقراطية .

تاثرت دول العالم الثالث هي كذلك من هذا التغير حيث فقدت بعض هذه الدول دعما اقتصاديا و عسكريا كانو يتلقونه من الاتحااد السوفياتي و ادى هذا الى فوضى و عدم استقرار و تغيرت ديناميكيات القوى العالمية حيث انتهت فترة الحرب الباردة بين الو م ا و الاتحاد السوفياتي بزوال السوفيات و زاد هذا الحدث من اهمية الو م ا كقوة عالمية و التحول من الثنائية القطبية الى الاحادية القطبية .

الفصل الخامس : الواقائع الاقتصادية للدول الراسمالية بعد الحرب العالمية الثانية.

تمهيد :

حدوث عملية التراكم لرأس المال لدى التجار والحرفيين في أوروبا و جمعهم للثرو ات عن طريق ممارستهم للنشاط التجاري والنشاط الحرفي، ساهم بشكل كبير في ظهور نظام آخر جديد سمي بالنظام الرأسمالي، تجلى في أولى مراحله بتراكم الرأسمال الآتي من التجارة وأطلق عليها بالرأسمالية التجارية، لتعرف بعد ذلك أوروبا نهضة صناعية كبيرة ساهمت في ظهور الشكل الثاني من الرأسمالية وهي الرأسمالية الصناعية، لتصل وبفضل التطور الكبير الذي شهده العالم ككل الى آخر وأحدث أشكالها وهي الرأسمالية المالية والتي أصبحت فيها المؤسسات المالية والمصرفية القاعدة الأساسية للنشاط الاقتصادي العالمي.

قسم هذا الفصل الى :

المبحث الاول : النظام الراسمالي , مفهومه, مراحله وخصائصه .

المبحث الثاني: الواقع الاقتصادي للدول الراسمالية بعد الحرب لعالمية الثانية.

المبحث الاول : النظام الراسمالي , مفهومه, مراحله وخصائصه .

تقوم الرأسمالية في جذورها على شيء من فلسفة الرومان القديمة يظهر ذلك في رغبتها في إمتلاك القوة وبسط النفوذ والسيطرة و لقد تطورت منتقلة من الإقطاع إلى البرجوازية إلى الرأسمالية وخلال ذلك اكتسبت أفكارا ومبادئ مختلفة تصب في تيار التوجه نحو تعزيز الملكية الفردية والدعوة إلى الحرية قامت في الأصل على أفكار المذهب الحر والمذهب الكلاسيكي.

المطلب الاول :مفهوم الراسمالية.

الرأسمالية نظام إقتصادي ذو فلسفة إجتماعية وسياسية يقوم على أساس إشباع حاجات الإنسان الضرورية والكمالية ، وتنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها ، متوسعا في مفهوم الحرية

وتعرف أيضا على أنها نظام إنتاج إجتماعي يتميز بمرتكز أدوات ووسائل الإنتاج ومجموع الثروات بأيدي عدد قليل جدا من الناس يعرفون تحت اسم " طبقة الرأسماليين " بينما تصبح الأكثرية من الناس مضطرة للعمل كأجراء لدى الرأسماليين .

ولذلك نميز بين طبقتين :

- الطبقة البرجوازية : وهي مجموعة قليلة جدا من الأفراد تتمركز وتتراكم لديها الثروة .
- طبقة واسعة جدا من الأفراد : مضطرة للعمل لدى البرجوازية .

المطلب الثاني : مراحل ميلاد الرأسمالية .

تطورت الرأسمالية عبر ثلاث مراحل كبرى ، هي :

أ- **مرحلة الرأسمالية التجارية:** اشتق اسم الرأسمالية التجارية من الإيطالية (التاجر) ، وهي أول شكل من أشكال الرأسمالية وقد عبرت هذه الرأسمالية أساسا عن مصلحة فئة التجار ، ونشأت الرأسمالية التجارية في الثلث الأخير من القرن الخامس عشر ، وكانت تهدف إلى إجتذاب أكبر كمية من الذهب و الفضة إلى داخل البلاد , وتتلخص أهم المبادئ التي بنيت عليها الرأسمالية التجارية في :

- تمجيد المعدن النفيس لدرجة إعتباره مصدر للثروة
- تحقيق فائض في الميزان التجاري .

- تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية .
- ترتيب أوجه النشاط الإقتصادي وجعل التجارة الخارجية في القمة فهي مصدر المعدن النفيس ، تليها الصناعة باعتبارها أساس الصادرات ، أما الزراعة فلم يولوها عناية كبيرة إذ لم يجدو فيها مجالا بارزا للتصدير ."
- زيادة عدد السكان ؛ حيث أن زيادة حجم السكان يؤدي إلى توفير اليد العاملة الرخيصة ، الأمر الذي يساعد بدوره على نمو الصناعة ."

ب- **مرحلة الرأسمالية الصناعية** : بدأت مرحلة الرأسمالية الصناعية إبتداءا من منتصف القرن 18 ، وقد تميزت بتغيير الهيكل الأساسي للإقتصاديات الأوروبية ، فبالرغم من أن التجاريين قد أسهموا فعلا في تحقيق التنمية الإقتصادية بصورة نسبية في المجتمعات الأوروبية ، إلا أنها أسفرت عن ظهور موجة من الأستياء العام بالنسبة للطبقات العاملة وجمهور المستهلكين ، اذا رأت الحكومة ضرورة تدخلها لتبني المشروعات الصناعية من أجل إنعاش الإقتصاد الوطني وزيادة الناتج الوطني بما يكفل تحسين أسلوب توزيعه ، إلا أن تلك القيود المفروضة كبحت النشاط الإقتصادي و وارتدت عليه سلبا مما استدعى العودة إلى الحرية الإقتصادية من جديد, وتمثل الرأسمالية الصناعية ذلك البناء الذي يقوم بصفة أساسية على الإستخدام الواسع للآلات الحديثة في العملية الإنتاجية مع سيطرة رأس المال الخاص على مختلف أوجه النشاط الإقتصادي في ظل سيادة الحرية الإقتصادية , ومن أهم العوامل التي أدت إلى ظهور الرأسمالية الصناعية هي الثورة الصناعية والتي بدأت في سنة 1776 وتصاعدت مع الزمن حيث أن نمو الصناعة قاد إلى زيادة التأكيد على الجانب الصناعي في الحياة الإقتصادية.

ت- **مرحلة الرأسمالية المالية:** شكل جديد من أشكال الرأسمالية تم خلاله سيطرة البنود على تمويل المشروعات الصناعية القديمة و الجديدة في معظم الإقتصاديات الرأسمالية , تميزت بعدة مميزات أساسية هي :

- ظهور المشروعات الكبيرة ونمو الإتجاهات الإحتكارية أدى إلى ظهور مشكلة التمويل وتعبئة المدخرات اللازمة لهذه المشروعات الضخمة حيث وجدت هذه المشكلة حلها في الأخذ بنظام الشركات المساهمة التي تضم عددا كبيرا من المساهمين من ذوي المسؤولية المحدودة .

- تحول تنظيم الصناعة من ملكية الأفراد إلى الملكية المساهمة ، مما أدى إلى سرعة إنتشار نظام الشركات المساهمة في كافة دول أوروبا ، وتداول أسهم هذه الشركات و سنداتها في الأسواق للحصول على المال اللازم لتمويل المشروعات الكبيرة .
- الدور الأساسي الذي لعبته البنوك في تمويل المشاريع الصناعية حيث كانت إحدى الوظائف الرئيسية للبنوك هي إنشاء وإدارة المشاريع الصناعية"
- تشكل إتحادات إحتكارية عالمية بين الرأسماليين ، وإنجاز تقسيم العالم بين الدول الرأسمالية الكبرى .
- إن إنخفاض الأرباح التي تحققها رؤوس الأموال من خلال استخدامها في الداخل ، إضافة إلى محدودية مجالات هذا الإستخدام ، وبالذات في الدول المتقدمة ، أدى إلى البحث عن مجالات استخدام مربحة في الخارج ، ومن خلال الشركات المتعددة الجنسيات وكذلك من خلال التعاملات المالية الدولية واسعة النطاق والتي تتم عن طريق الأسواق المالية والنقدية .

المطلب الثالث : خصائص الرأسمالية .

يتسم النظام الرأسمالي بجملة من الخصائص وهي:

أ- **الملكية الخاصة(الملكية الفردية)** : تعتبر الملكية الخاصة لجميع وسائل الإنتاج أهم مظهر من مظاهر النظام الرأسمالي حيث أن معظم وسائل الإنتاج تكون ذات ملكية خاصة من قبل الأفراد والشركات لامن قبل الحكومة كما أن القانون يحمي تلك الملكية ويؤمن حرية التصرف بها ، لكن هذا النظام لاينفي وجود الملكية العامة والخاصة في بعض المجالات المحدودة التي لايرغب أحيانا القطاع الخاص بالعمل والإستثمار فيها ، إما لأنها تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة أو أن درجة المخاطرة فيها عالية أو أنها تحتاج لفترة إسترداد رأس المال العامل طويلة نسبيا وهي نشاطات ضرورية ولازمة مثل بناء الموانئ وطرق المواصلات وإنشاء الجسور وشبكات الري .

ب- **حافز الربح** : يعد حافز الربح في النظام الرأسمالي هو الدافع الأساسي لزيادة الإنتاج ، وهو المحرك الرئيس لأي قرار يتخذه المنتجون ، فكل فرد في هذا النظام إنما يتصرف بما تمليه عليه مصلحته الشخصية بما يتفق

مع تحقيق أهدافه الخاصة ، وبما أن الربح هو الفرق بين الإيرادات و التكاليف ، فإن المنتجين في النظام الرأسمالي يختارون النشاط الإقتصادي الملائم لإستغلال الموارد بأفضل طريقة ممكنة ، وحين يحدث ذلك في جميع الأنشطة الإقتصادية فإن كل الموارد الإقتصادية تكون قد أستخدمت ونظمت بحيث تعطي أقصى أرباح ممكنة ، وبالتالي يحصل المجتمع على أقصى دخل ممكن من موارده .

هذا الربح في النظام الرأسمالي يسمى عائد المخاطرة ، لأن الشخص صاحب المشروع يخاطر ويغامر ، فقد يربح أو يخسر ، هذا وقد أشار آدم سميث إلى وجود يد خفية توفق بين المصلحة الخاصة للفرد وبين المصلحة العامة للمجتمع ، فالفرد الذي يسعى لتحقيق أقصى ربح ممكن إنما يقوم بإنتاج السلع التي يزداد الطلب عليها وبذلك فهو يلبي حاجة المجتمع لهذه السلعة. كما أنه يحقق المزيد من الأرباح وهكذا نجد أن الربح في النظام الرأسمالي ليس مجرد عائد يحصل عليه المنظمون فحسب ، ولكنه يعتبر أيضا أحد العناصر الأساسية المسيرة للنظام الإقتصادي وتعمل دائما على تنميته ، حيث أن مزيدا من الأرباح يعني في النهاية مزيدا من الإنتاج .

ت- **المنافسة** : من خلال حرية الشركات في دخول الأسواق و الخروج منها مما يؤدي إلى الرفاهية الإجتماعية ، أي الرفاهية المشتركة للمنتجين والمستهلكين .

ث- **آلية السوق** : التي تحدد الأسعار على نحو لامركزي من خلال العلاقات التفاعلية بين البائع و المشتري . فتقوم الأسعار بدورها بتخصيص الموارد التي سعى بطبيعة الحال لتحقيق أعلى عائد والتي لاتقتصر على السبع والخدمات وإنما تشمل الأجور أيضا .

ج- **عدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي** :والذي يؤدي إلى حرية السوق دون فرض أية قيود عليه وقد ساغ آدم سميث ذلك وفق شعار ^دعه يعمل اتركه يمر .

ح- **سيادة المنتج** : بما ان المنتج يسعى الى تحقيق اقصى ربح فان رغبات المستهليكين هي التي تحدد مجالات الانتاج التي فيها ربح اكبر وكذالك حين تزداد رغبات المستهليكين لمنتج معين يزداد طلبهم عليها وبالتالي يتجه المنتجون الى انتاج هذا المنتج ليحققوا ارباح اكبر.

خ- **تقسيم الناتج** الاجمالي الى قسمين حسب طبقات المجتمع فتحصل الطبقة التي تملك وسائل الانتاج على القسم الاكبر من الناتج في شكل ارباح و فوائد بينما تحصل طبقة العمال على جزء قليل منه لضمان سد حاجاتها الضرورية في شكل اجور

د- **اعتماد النظام الراسمالي على الصناعة** بالدرجة الاولى بدلا من الزراعة

ذ- **توسع مجال التقسيم الاجتماعي للعمل** واصبح الانتاج بهدف الى التبادل وتحقيق الربح بدلا من الاستهلك لذالك سمي بالاقتصاد السلعي

ر- **الانتقال الحر لليد العاملة** وانفصالها عن وسائل الانتاج الاخرى وصار العمل كاسلعة تباع وتشترى في السوق.

المبحث الثاني: الواقع الاقتصادي للدول الراسمالية بعد الحرب لعالمية الثانية

تعتبر هذه الفترة مليئة بالوقائع الاقتصادية والتي شكلت شبكة من العلاقات الاقتصادية المعقدة على مستوى العالمي بالنظر إلى الأحداث الاقتصادية المتعاقبة التي لا تزال بظلالها على الراهن الاقتصادي للدول .

المطلب الاول : بناء الاقتصاديات الرأسمالية

تراء ى لكثير من المفكرين الاقتصاديين الرأسماليين، التنبؤات التي تنبأ بها بعض المفكرين الاقتصاديين حول مصير الرأسمالية متمثلة في فشلها كما أشار إلى ذلك المفكر " ماركس" أو نجاحها الذي يقضي عليها في النهاية كما أشار إليه المفكر " شومبيتر ." فالأزمات الاقتصادية التي حلت بالنظام الرأسمالي في القرن التاسع عشر والثلث الأول من القرن العشرين، تم حدوث الحربين العالميتين من جهة، ونشوء النظام الاشتراكي من جهة أخرى كانت احد المؤشرات لتلك التنبؤات، لكن الفكر الإنساني أحال دون ذلك فأعيد بناء الرأسمالية بإتباع أساليب وطرق جديدة من ناحية كرد فعل للفكر الاشتراكي ومن ناحية أخرى كرد فعل للتخوف الاشتراكي الزاحف بزعامة الإتحاد السوفيتي.

نتيجة للأزمات الاقتصادية وما خلفته من أضرار اقتصادية ثم الحرب العالمية الأولى والثانية ونتيجة للزحف الاشتراكي، قامت الحكومات 88 الرأسمالية بتدخلات سريعة لإيقاف تلك الأزمات التي كادت أن تؤدي إلى انهيار النظام الرأسمالي، وقد تمثلت التدخلات الحكومية في التالي:

- **العمالة الكاملة:** حاولت وما زالت الحكومات الغربية في تحقيق أو على الأقل رفع مستوى العمالة إلى نسبة عالية حتى يتمكن كل أفراد المجتمع في الاندماج في الحياة الاقتصادية، فاتبعت في ذلك سياسات توسيع الاستثمارات من أجل خلق فرص عمل جديدة ثم فتح المجال أمام النقابات العمالية من اجل أن تنظم نفسها وتتابع مطالبها من اجل رفع مستواها المادي. ووضع قوانين وبشروط للعمل ثم تحديد الأجور حسب قوانين عملية وعقلانية .
- **التجارة الخارجية:** لعبت الجارة الخارجية دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية وخاصة للدول التي لها أسواق ضيقة أو التي لا تتوفر لديها كميات كبيرة من الموارد الاقتصادية، وقد تمثلت التجارة الخارجية بصورة خاصة فيما بين الدول الأوربية بقيام الكتل التجارية Blocks Trade مثل السوق الأوربية المشتركة ومنظمة التجارة الحرة، الأمر الذي زاد من حرية التجارة وتوسيع السوق وهذا بدوره أدى إلى: – كبر حجم الوحدات الإنتاجية –التشغيل الكامل للوحدات الإنتاجية .– التشجيع على البحث والابتكارات والتقدم التكنولوجي –التشجيع على التخصص وتقسيم العمل
- **الاستثمارات والمساعدات الحكومية:** يعتبر هذ ا العامل من أهم العوامل في بعث النظام الرأسمالي للوجود فيعتبر بعض الاقتصاديين أن أهم عناصر النمو الاقتصادي الأوروبي تكمن في تلك العامل، فتوفر رأس المال يمكن من زيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة إنتاجية العمل ثم الاستفادة من الابتكارات الجديد , كما أن المساعدات الحكومية أعطت اهتماما كبيرا نحو الأفراد والقطاعات المختلفة في الاقتصاد ومن ذلك مثلا برامج مساعدة العجزة والمسنين برامج الصحة والتعليم المجاني.
- **برامج مساعدة العاطلين عن العمل،** هذا بالإضافة إلى الإعانات التي تقدمها الحكومات إلى الزراعة وإلى الجامعات والبحث العلمي . وفي النهاية الإشراف على الخدمات العامة التي لا تهدف إلى الربح ثم كفالة المشاريع التي تحقق عجزا اقتصاديا أو خسارة في النتيجة، وتوسع الأمر إلى حماية مصالح المؤسسات التي تعمل في الخارج .

- **التقدم التكنولوجي**: الإنفاق من اجل التقدم التكنولوجي كان أحد العوامل الهامة في النمو الاقتصادي الأوروبي، ونتيجة للتقدم التكنولوجي أولت الحكومات اهتماما كبيرا للتعليم وخاصة التعليم الفني والطبيعي ثم التدريب العلمي
- **المساعدات والتشجيعات الاقتصادية والسياسية**: التي تقدمها الدول الرأسمالية لبعضها البعض من أجل المحافظة على بقائها ضمن النهج الرأسمالي.

المطلب الثاني :نتائج إتباع السياسات الاقتصادية الموجهة .

عمل بنظام الاقتصاد الموجه دول أوربية ورأسمالية كثيرة، فمثلا ألمانيا تبعت تلك السياسة لتحقيق الاقتصاد الحربي وخاصة في الفترة بين الحربين العالميتين، أما إيطاليا اتبعت تلك السياسة لتوسيع زراعتها وإنماء صناعتها، أما الولايات المتحدة فرأت في ذلك مكافحة أزمتها الاقتصادية, و المنهاج الذي تضعه الدولة يختلف من بلد إلى بلد آخر وذلك حسب ظروفها وطبيعة مواردها الاقتصادية الطبيعية والبشرية .

ويقوم هذا الاتجاه على عاملين أساسين : –

1– الإبقاء على أسس النظام الرأسمالي كالملكية الخاصة ودوافع الربح والحريات الفردية .

2– التدخل الاقتصادي تصحيحا للمساوئ الناشئة عن نظام الحرية الاقتصادية، وتهدف سياسة التوجيه الاقتصادي إلى :

- تحقيق المنافسة الحرة باتخاذ التدابير ضد الاتحادات الاحتكارية بالحد من سيطرتها أو من مراقبتها، ثم إجراء التسهيلات اللازمة لإقامة النشاط التعاوني وتشجيعه .
- تشجيع الادخار وذلك عن طريق تحسين أوضاع العمال ورفع الأجور وفرض نظم الضمان الاجتماعي والصحي .
- إعادة التوازن الاقتصادي بتشجيع التسليف وتسهيل عمليته .
- اتخاذ التدابير المختلفة في شتى القطاعات الاقتصادية كتأميم الصناعات الرئيسية وإخضاعها على الأقل لتوجيهات الدولة.

الفصل السادس : النظام النقدي بريتن وودز.

تمهيد :

وضعت أسس النظام النقدي الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية في بريتن وودز في نيوهامشر في 1944بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة , ويمكن أن يفهم على نحو أفضل باعتباره محاولة لمنع تكرار الظروف الفوضوية في التجارة الدولية والتمويل الدولي التي سادت بعد الحرب العالمية الأولى، وقد دعا النظام الجديد إلى انشاء الصندوق النقدي الدولي لمراقبة اتباع الأقطار جملموعة متفق عليها من القواعد في سلوكها المتعلقة بالتجارة الدولية والتحويل الدولي وكذلك لوضع تسهيلات افتراضيه للأقطار التي تواجه عجز مؤقت في ميزان المدفوعات، وقد استمر نظام برتن وودز حتى سنة 1971عندما انهار تماما .

قسم هذا الفصل الى :

- **المبحث الاول: ماهية اتفاقية بريتن وودز ونشاتها .**
- **المبحث الثاني : قواعد وأسس اتفاقية بريتن وودز واثارها.**
- **المبحث الثالث: فترة أنهيار اتفاقية بريتن وودز.**

الميحث الاول: ماهية اتفاقية بريتن وودز ونشاتها .

شهد العالم خلال الثلاثينات ظروفا غير عادية عرفت بعدم الاستقرار ، حيث اتجهت اسعار صرف العملات الدولية لتقلب شديد، فضلا عن اتجاه الدول إلي تخفيض قيمة عملتها وتقيد التجارة الخارجية الدولية، مما أدي إلي تقلص حجم هاذه التجارة إلي النصف ولكي لا بقى العالم في مثل هاذه الظروف وقبل انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأت الكثير من الدول في البحث عن نظام نقدي جديد يكون أساس للعلاقات الاقتصادية بعد الحرب.

المطلب الاول : تعريف نظام بريتن وودز .

نظام بريتن وودز هو نظام نقدي دولي تم تأسيسه في عام 1944 عقب الحرب العالمية الثانية. تم انعقاد هاذا مؤتمر في مدينة بريتن وودز في الولايات المتحدة، حيث اتفقت الدول المشاركة على توحيد النظام النقدي الدولي.

اتفاقية بريتن وودز هي اتفاق دولي تم توقيعه في 1944 في منتجع بريتن وودز بولاية نيوهامشر في الولايات المتحدة. هذه الاتفاقية وُضعت لإعادة ترتيب النظام النقدي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية. وقد نصت الاتفاقية على عدة نقاط منها:

- تأسيس صندوق النقد الدولي (IMF) لتعزيز التعاون النقدي الدولي والاستقرار المالي.
- تحديد قيمة الدولار الأمريكي بالذهب.

المطلب الثاني : تبني اتفاقية بريتن وودز .

يرجع أهم ما قدم من اقتراحات إلى كل من المخطط البريطاني عن طريق ممثل الخزانة البريطانية "جون مينار كينز" و المخطط الأمريكي الذي اقترح على لسان موظف الخزينة الأمريكية "هاري دكستر وايت".

ا– المشروع البريطاني:

كانت منطلقات كينز تتمثل في أن النظام النقدي الجديد يجب أن يكفل عدم التدخل في السياسات الداخلية للدول. إلا ما كان له أثر هام في العلاقات الاقتصادية الدولية و بشرط أن تكون تلك العلاقات متساوية في المزايا بين الدول و أن يحقق النظام المصلحة العامة لكل الدول المشارك.

وقد ذهب كينز في مشروعه إلى أن إدارة و ضبط النظام الجديد يتطلبان تكوين مؤسسة دولية ذات طابع مركزي عالمي. و يكون لكل دولة مشتركة حصة تحدد مسؤولياتها في إدارة شؤون هذه المؤسسة. و قد قصد كينز بتلك المؤسسة تكوين "اتحاد المقاصة الدولية" تكون مهمته كمهمة البنك المركزي في النظام النقدي المحلي.

و ما يميز مشروع كينز هو موقفه من الدور الذي سيلعبه الذهب في النظام الجديد. فهو يرى أن عالم ما بعد الحرب في حاجة إلى تلك الكميات من النقود و الاحتياطات الدولية التي لن تناسب مع كمية الذهب في العالم: و يجب أن تتحدد كمية النقد الدولي العالمي لا على أساس إنتاج الذهب و تكاليفه و لا على الاحتياطي الموجود منه. و إنما على أساس حجم التجارة الدولية. و في ضوء هذه الحاجة يمكن للعالم أن يزيد أو ينقص من كمية النقود الدولية لمواجهة أحوال التضخم أو الانكماش في العالم: وقد اقترح أن يكون النظام الجديد مرتكزا على عملة دولية لا تخضع لسيادة أي بلد و أطلق على هذه العملة مصطلح "البانكور, و هي عبارة عن وحدة حسابية قياسية نقدية تستخدم في تسوية المدفوعات الدولية بعد أن توافق الدول على استخدامها و تكون قيمتها مرتبطة بالذهب و لكنها قابلة للتغير حسب الأحوال و على أن يكون كمية المصدر منها متناسبة مع حاجة التجارة الدولية بطريقة وهنا يتعين على الدول المشتركة في النظام أن تحدد سعر الصرف عملتها "بالبانكور"830001 و هو ما يعني أن تكون قيمة عملتها مربوطة بوزن معين من الذهب. و لا يجوز تغيير هذا السعر إلا بموافقة اتحاد المقاصة الدولي. فالهدف يجب أن يكون هو ثبات أسعار الصرف.

و الواقع أن هذا المشروع كان يحاول إلغاء دائنية و مديونية الدول اتجاه بعضها البعض. حيث تصبح مع اتحاد المقاصة الدولي. و هو في هذا كان يدافع عن مصلحة بريطانيا المدينة. و يحاول أن يعيد مركز الاقتصاد البريطاني.

ب– المشروع الامريكي:

أما مشروع "هاري وايت" فم يكن يهدف إيجاد سلطة نقدية دولية تحل مكان السلطة النقدية المحلية. بل تصوّر إمكان التعاون بين هذه السلطات. وكان جوهر اقتراحه يتلخص في أن النظام النقدي الدولي الجديد يجب أن يستهدف العمل على استقرار أسعار الصرف و محاربة مختلف أشكال القيود على المدفوعات الخارجية التي تحد من حرية التجارة و حرية انتقال رؤوس الأموال و قد اقترح لذلك تكوين صندوق دولي لتثبيت قيمة العملات للدول الأعضاء المشتركة

فيه. كما اقترح أن تكون وحدة التعامل الدولي هي " اليونيتاس" 5 التي ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب, و على الدول الأعضاء أن تحدد قيمة عملتها بالذهب أو باليونيتاس. و ليس لها الحق في تغيير هذه القيمة إلا بعد موافقة أربعة أخماس أصوات الدول الأعضاء في مدينة تقيّد فيها الأرصدة باليونيتاس و يمكن سحب العملة بالذهب أو بالعملات الأخرى. و يقتصر دور الذهب في عمليات التسوية على دفع الفائض في الحساب الجاري للدول الأعضاء. و في حالة حدوث اختلال جوهري في ميزان المدفوعات تكون مهمة الصندوق هي السعي لتثبيت قيمة العملات من خلال الائتمانيات المتبادلة بين الأعضاء. كما اقترح "هاري وايت" أن يكون حجم الحصة لأي دولة على اساس حجم ما في حوزة الدولة من ذهب و نقد اجنبي و حجم دخلها القومي. و هو بهذا الشكل كان يعبّر عن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تملك آنذاك أكبر كمية من الذهب العالمي و تحقق أعلى دخل في العالم.

و في آخر المطاف اتفق المؤتمرون على تبني المشروع الأمريكي نظرا لقوة الدولار من جهة و قوة الولايات المتحدة اقتصاديا و عسكريا من جهة أخرى. فضلا عن مساندة دول أمريكا اللاتينية للمشروع(1) كما تمّ تعيين "هاري وايت" على راس صندوق النقد الدولي باقتراح من الرئيس روزلفت.

المطلب الثالث: المحتوي العام لاتفاقية بريتن وودز .

في 20 جويلية 1944, تم التوقيع على جملة الاتفاقيات في بريتون وودز م بالضبط في الضفة الشرقية للولايات المتحدة الأمريكية في "نيو هامبشاير (حيث اجتمع ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية و انجلترا بالإضافة إلى ممثلي اثني و أربعين دولة أخرى, و توصلوا إلى نظام مصرف بالذهب حيث اصبح للدولار دورا اساسيا في الحفاظ عليه و ذلك من خلال تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بتلبية أي طلب لتحويل الدولار إلى الذهب عند سعر ثابت 35 دولار للأوقية بدون حدود أو قيود. أما باقي عملات دول العالم فيتم تثبيت قيمتها بمقابل الدولار و بالتبعية تصبح مثبتة في مواجهة الذهب أيضا.

و يمكن تلخيص خصائص هذا النظام في النقاط التالية:

- ربط أسعار عملات الدول إلى الدولار و بالتبعية إلى الذهب؛

- أن تلتزم كل دولة بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي للحفاظ على سعر الصرف في حدود 61 % و ارتفاعا و انخفاضا عند سعر التعادل في مواجهة الدولار
- يمكن للدول أن تموّل عجزها المؤقت في موازين مدفوعاتها باستخدام احتياطاتها الدولية و بالاقتراض منٍ صندوق النقد الدولي. أما في حالة وجود اختلال هيكلي. أي وجود عجز أو فائض بشكل كبير و مستمر في ميزان المدفوعات. فإنه يسمح للدولة بأن تغير السعر الاسمى لعملتها في حدود 20010 دون اشتراط الموافقة المسبقة للصندوق .
- استخدام الدول لما لديها من أرصدة دولارية لشراء عملتها المحلية عندما تميل قيمتها للتدهور بأكثر من 71 من سعر التعادل أو التدخل ببيع عملتها و شراء الدولار عندما تتحسن قيمتها بما يفوق 1 من سعر التعادل؛
- فرض القيود على تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل و ذلك لتفادي تأثيرها على نظام أسعار الصرف الثابتة.

و تعتبر هذه الأفكار بمثابة الأهداف الأساسية التي خرج بها مؤتمر "بريتون وودز" و التي أوكلت مهمة الإشراف على تطبيقها لصندوق النقد الدولي الذي انبثق عن المؤتمر المذكور و كذلك البنك الدولي للإنشاء و التعمير. الذي أصبح يعرف باسم البنك الدولي.

المبحث الثاني : قواعد وأسس اتفاقية بريتن وودز واثارها.

انعقد مؤتمر "بريتن وودز" باجتماع 44 دولة في فندق بغابات "بريتن وودز "في ولاية "نيوهامشير" الأمريكية، وكان كل من الاقتصادي الأمريكي "هنري وايت "والاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز" مهندسا هذا المؤتمر والذي انعقد لإيجاد نظام اقتصادي عالمي جديد ينظم العلاقات الاقتصادية بين دول العال, وبهذا وضعت قواعد واسس النظام.

المطلب الاول : قواعد واسس اتفاقية بريتن وودز .

الاتفاقية بريتن وودز العديد من القواعد وأسس ترتكز عليها منها:

أ- **الدولار كعملة احتياطية:** تم تحديد الدولار الأمريكي كعملة احتياطية عالمية للدول الأخرى المشاركة في النظام. وقد تم ربط قيمة العملات الوطنية بالدولار وثابتتها بسعر صرف ثابت مع الدولار، وكان يمكن للدول تبادل الدولارات بمقابل الذهب

ب- **ثبات سعر الصرف:** تتطلب النظام الاحتفاظ بثبات سعر الصرف بين الدول المشاركة, ولتحقيق ذلك، تم تثبيت قيم العملات الوطنية بناءً على سعر صرف محدد مقابل الدولار الأمريكي، وكان على الدول المشاركة في النظام الحفاظ على سعر صرف لعملتها داخل نطاق ضيق مقابل الذهب

ت- **تحويلات الحسابات الرسمية:** يتضمن نظام بريتون وودز إمكانية تحويل الأموال بين الحكومات المشاركة في النظام, وتم ربط الحسابات الرسمية لدى البنوك المركزية ببعضها البعض، مما يسهل عمليات التحويل ويعزز التعاون الدولي.

ث- **الإطار المؤسسي والتنظيمي:** نظام بريتون وودز أنشئ أيضًا هيكل إطاري وتنظيمي لإدارة النظام، وكانت الهيئات الرئيسية المسؤولة عن ذلك هي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي

ج- **صلابة الدولار الأمريكي:** تم تثبيت قيمة الدولار الأمريكي بواحد وثلاثين جرامًا من الذهب، وبذلك يصبح الدولار مبادلة قابلة للتحويل إلى الذهب بسعر ثابت.

ح- **زيادة نقدية:** كان يُسمح للدول بزيادة النقد الذي أصدرته إذا زادت أسعار السلع والخدمات في بلدهم بشكل مستمر. وكان هذا الإجراء يعكس الرغبة في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

خ- **تفويض لنظام بريتون وودز:** كانت المسؤولية الرئيسية لنظام بريتون وودز هي تنظيم النظام المالي الدولي. وقد منحت الدول المشاركة في النظام صلاحية الإشراف على معاملات النقدية.

المطلب الثاني : اثار اتفاقية بريتن وودز:

على الرغم من فوائد نظام بريتون وودز، إلا أنه كان له عدة آثار سلبية أيضًا، ومن بين تلك الآثار:

- **عجز التمويل**: كان هناك ضغط على الدول التي تعاني من عجز في الميزانية لتوفير الدولارات الأمريكية اللازمة لتنفيذ الصفقات. وهذا أدى إلى زيادة الديون العالمية والتبعات الاقتصادية المصاحبة.
- **منسوب التضخم**: تم تثبيت سعر صرف الدولار الأمريكي بعض الشيء في نظام بريتون وودز، وهذا أدى انهيار اقتصاد بعض الدول
- **تعاظم العجز التجاري الأمريكي**: قام النظام بوضع الدولار الأمريكي كعملة احتياطية والذهب كقيمة قاعدية، مما أدى إلى تدفق كميات كبيرة من الدولارات إلى الخارج. هذا أدى فيما بعد إلى تكبد الولايات المتحدة عجز تجاري مستمر وزيادة الديون الخارجية.
- **تحويل القوة الاقتصادية للولايات المتحدة**: باعتبار الدولار الأمريكي كعملة الاحتياطية الاولي في العالم وتمركزه في الولايات المتحدة الامريكية .
- **تثبيت أسعار الصرف**: نظام بريتون وودز تسبب في تثبيت أسعار الصرف العالمية بشكل اصطناعي، مما جعل صعودها أو هبوطها في الأسواق العالمية أمرًا نادرًا، وهذا قد يعرقل حركة التجارة العالمية الحرة.
- **القيود على سياسات النقد**: قيود نظام بريتون وودز على سياسات النقد الصادرة عن البلدان المشاركة في النظام، أدت إلى انعدام السياسات المناسبة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاتفاقية.

.

المطلب الثالث : فترة أستقرار اتفاقية بريتن وودز.

اولا : مرحلة القوة (مرحلة الازدهار).

لقد تركت الحرب العالمية الثانية أوروبا و اليابان في حالة دمار اقتصادي و لم تستطيع أوروبا تزويد نفسها بالسلع الاستهلاكية بالإضافة إلى السلع الرأسمالية الضرورية لإعادة البناء.

وفي ضوء هذه الظروف. كان من الضروري استيراد العديد من السلع لأوروبا و كانت المشكلة تكمن في الحاجة إلى العملة الصعبة و خاصة الدولار الأمريكي للدفع مقابل الواردات. إذ لم تكن لأوروبا طاقة تصديرية تستطيع من خلالها الحصول على العملة الصعبة. كما احتياطاتها الدولية غير كافية.

و نظرا لكون الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الأساسي للسلع الإنتاجية. فقد كان نقص السلع في أوروبا يمثل نقصا في الواردات. و للمساعدة في تخفيف وطأة نقص الدولارات. قامت الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و عدد من المنظمات الدولية بمنح عدد من القروض و المنح لأوروبا شملت برنامج الانتعاش الأوروبي, و المعروف بمخطط "مارشال" حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمنح 13 مليار دولار11,6 مليار دولار في شكل منح و الباقي في شكل قروض. و في مقابل ذلك طلبت من الدول المستفيدة إعطاء الأولوية لإعادة التعمير و التقدم الاقتصادي في سياستها الاقتصادية و النقدية و تشجيع تصدير منتجاتها و من هنا ظهرت فكرة "الفترة الانتقالية" التي أتاحت لدول أوروبا تشجيع صادراتها عن طريق تخفيض أسعار الصرف عملاتها. بالرغم من الآثار التي يمكن أن يحدثها هذا الإجراء. و الذي يؤثر سلبا على صادرات الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه أوروبا.

و مما سبق. نستطيع القول أن معظم دول العالم كانت في حاجة ماسة للاقتصاد الأمريكي. و هذا يعني أنها في حاجة للدولار الأمريكي. مما جعل الدول تجري وراءه. و بالتالي أصبح بمثابة النقد الذي يستعمل في تسوية المدفوعات الدولية.

فخلال الفترة الممتدة من 1946إلى 1949 حققت الولايات المتحدة الأمريكية فائضا ضخما في ميزان مدفوعاتها مع أوروبا , إلا أنه منذ عام 1950 بدأت أوروبا تستعيد مستواها الاقتصادي وهذا ما ساعد كل من أوروبا و اليابان في تكوين أرصدة دولارية مما تسبب في ندرة ؛ الدولار. كما تحول فائض ميزان المدفوعات الإجمالي الأمريكي –المحقق سابقا إلى عجز منذ 1950.

وهي منظمة خاصة أنشأتها الولايات المتّحدة الأمريكيّة و7 دول من أوروبا الغربية للعمليّات المشتركة في سوق الذهب في لندن من أجل الحفاظ على سعرٍ رسميٍّ ثابت للذُهب (50 دولاراً للأوقيّة). ومع خروج فرنسا من المنظمة في عام 1967؛ انتهت الاتفاقيّة في آذار عام 1968. وعقب ذلك ظهور سوق الذهب من مستويين (سوق مع أسعار حرة. وسوق مع سعر ثابت رسميٌ).

و كان هذا الوضع بمثابة مؤشر لبداية العجز الدائم في ميزان المدفوعات الأمريكي. و الذى كان محورا دارت حوله الأحداث الدولية النقدية و الأزمات .

ثانيا : اهداف اتفاقية بريتن وودز.

تضمنت الاتفاقية العديد من الاهداف وسعت الي تحقيقها اهمها :

أ- **تحقيق الاستمرار لأسعار الصرف:** ويتم ذلك بإقامة نظام للمدفوعات متعددة الأطراف أي جعل عملات الدول قابلة للتحويل لبعضها البعض وإلغاء الرقابة والقيود على الصرف الذي يقف في وجه نمو التجارة العالمية وإن إلغاء هذه الرقابة كان يخص فقط مدفوعات العمليات التجارية وليس حركة رؤوس الأموال . الان جعل الدول احتفظت بحقها في ذلك. ولقد منع الصندوق الدول التي تطبق نظام الرقابة على الصرف فترة انتقالية لخروج من هذا النظام مدتها خمس سنوات تنتهي في عام 1932 وما يجدر ذكره في هذا السياق أن الصندوق كان متسامحا حتى انقضاء هذه الفترة.

ب- **تحرير التجارة العالمية:** كان هدف الصندوق الخروج بالتجارة من مسالكها الثنائية وجعلها تجارة متعددة الأطراف وذلك لتحقيق نمو متوازن للتجارة العالمية.

ت- **تحقيق المرونة في نظام أسعار الصرف:** استهدف صندوق النقد الدولي وضع نظام نقدي دولي يتصف بالمرونة بحيث يتلخص من مجهود نظام الذهب ويحتفظ في الوقت نفسه بأهم مزاياه وهي تثبيت أسعار الصرف وتحقيق الاستقرار في المعاملات الدولية. ومن أجل ذلك نصت الاتفاقية على حق الدول في تغيير سعر التعادل ذاته لإصلاح أي اختلال يظهر في ميزان مدفوعاتها على المدى البعيد وذلك بتشاور مع الصندوق. كما أن إذا قررت أي دولة تجاوز حاجز 961 صعودا أو نزولا في سعر صرف عملتها فعليها الرجوع إلى الصندوق للقيام بدراسة اقتصادية لتحديد إذا كان هذا التغير ضروري أم لا. وفي حالة عدم الامتثال لقرارات الصندوق فان الدولة تكون معرضة لفقدان حقها في الامتيازات التي يمنحها لها الصندوق أو الفصل نهائيا من عضويته.

ث- **معاونة الدول الأعضاء الصندوق على إصلاح الخلل:** قام الصندوق بتخصيص جزءا كبيرا من موارده المالية من أجل مساعدة الدول على إصلاح الاختلال في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى الأساليب القديمة مثل تخفيض سعر الصرف أو فرض قيود على المدفوعات الدولية. لهذا الغرض وفر الصندوق لأعضائه ائتمانا خاصا يطلق عليه حقوق السحب المتفادية تقدم إلى الدول الأعضاء لعلاج ما قد يوجد لديها من صعوبات في موازين مدفوعاتها. وفي هذه الحالة يكون من حق الدولة أن تطلب من الصندوق شراء كمية معينة من عملات الدول الأخرى الأعضاء مقابل دفع عملتها الوطنية على أن تلتزم بشراء كمية معينة من عملتها الوطنية تساوي الكمية من عملات الدول التي حصلت عليها وذلك خلال فترة تتراوح بين ثلاثة وخمس سنوات من تاريخ قيامها بالسحب ويتم السداد بالذهب أو العملات القابلة للتحويل. وطبعا هناك شروط لمنح هذا السحب منها تقديم الدولة التي تحتاجه للمبررات الكافية للصندوق وكذلك أن يكون الهدف منه تحقيق أهداف تتماشى مع بنود اتفاق الصندوق. كما أن لا تكون الدولة قد ارتكبت مخالفة سابقا كما أنه لا يترتب على ذلك امتلاك الصندوق أكثر من 96200 من عملة الدولار أما بالنسبة لمركز الذهب في النظام النقدي الدولي فقد اعترف الصندوق بوجود سوقين للذهب (السعر المزدوج للذهب).

المبحث الثالث: فترة أنهيار اتفاقية بريتن وودز.

بداية الانهيار نظام بريتن وودز حيث بدأ من عجز ميزان المدفوعات الامريكي حيث كما اسلفنا القول فيما سبق فإن الركيزة الاساسية هي الالتزام بالخزانة الامريكية ببيع الذهب بسعر 35 دولار إلى البنوك المركزية والمؤسسات النقدية في العالم فقد كان من الضروري الربط بين مقدار المال وتوفير من المخزون الذهبي لدي الولايات المتحدة الامريكية وبين الالتزامات قصيرة المترتبة عليها فإذا ارادت هذه الالتزامات دون زيادة في كمية الذهب يؤدي إلى عجز في ميزان مدفوعاتها

المطلب الاول :بداية انهيار اتفاقية بريتن وودز.

أ- توقعات الانخفاض قيمة الدولار ادت إلى تدفق رؤوس الاموال وقصيرة إلى خارج الولايات المتحدة الامريكية

ب- تخلي الدول الاوربية والبيئات عن التزامها بالتدخل في سوق الصرف الاجنبي وتدعيم الدولار

ت- بدا العمل بقرارات بريتن وودز عام 1959 لكن في ستينيات القرن العشرين كانت قيمة الدولار الامريكي بالنسبة للذهب تحت نظام بريتن وودز على ذاتها قيمة مبالغ فيها, في اغسطس من عام 1971 أعلن الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون التعليق المؤقت للعمل على تحويل الدولار الامريكي إلى ذهب بينما كان يعاني الدولار الامريكي فحاول خلال معظم الستينيات من القرن العشرين عن نتيجة التكافؤ المتفق في مؤتمر بريتن وودز محاولة جذرية لإعادة إحياء نظام بريتن وودز لكنها باءت بالفشل وفي مارس من ذلك العام بدأت العملات بالتعويم من بعضها البعض انهيار نظام بريتن وودز سنة 1971 اصبح اعضاء صندوق النقد الدولي لأي نوع من الاتفاقيات التبادل الذي يرغبون بها (استثناء معيار الذهب) مما سمح بتعويم العملات. بحرية وربطها بعملة أو بعملات اعتماداً على عملة بلد آخر للاشتراك في تشكل عملات او تشكيل مزيد من الاتحاد النقدي .

ث- **اتفاقية سميثونيان:** تم التّوصُّل إلى هذا الاتفاق في اجتماع ل «مجموعة العشرة» في معهد «سميثونيان» في (واشنطن). بادئا ببدء؛ فقد نص الاتفاق على تخفيض قيمة الدُولار الأمريكيّ (بنسبة7,89٪) , كما تم التُوصّل إلى اتفاق لزيادة السّعر الرسمي للذُهب من 35إلى 38 دولار للأونصة التروية. وعلى توسيع حدود التقلّبات في أسعار الصُرف (من + 1 إلى + 2,25٪). وعلى إعادة التقييم لعملاتٍ العديد من البلدان. وفي الوقت نفسه؛ رفضت واشنطن أن تستعيدَ على الفور قابليُة تحويل الدولار إلى ذهب. وكذلك رفضت إجراء تدخُلاتٍ في العملاتٍ للحفاظِ على نسَبٍ صرف مستقرّة بين الدّولار والعملات الأخرى. وهكذا كانت ردّة فعلٍ معظم الدُولِ الأعضاء في صندوق النَّقد الدُوليْ على اتفاق «سميثونيان» إجراء تخفيضات قيّمة أو إعادة تقييم لعملاتها في الأيّام الأخيرة من عام 1971.

وبعد هذه القرارات الصارمة والجريئة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية شهدت أسواق الصرف اضطرابات كبيرة في العلاقات السياسية والاقتصادية بين مختلف الدول كما عرفت هذه الفترة العديد من الاجتماعات لمجموعة العشر، عقد اجتماع في جزر الازور (14/13 ديسمبر 1971) بين رئيس فرنسا " جورج بومبيدو" ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية "ريتشار نيكسون" وتم فيه الاتفاق على تخفيض قيمة الدولار وذلك برفع قيمة الذهب مع زيادة قسمة بعض العملات الأوربية مع التزام الدول الأوربية بعدم ممارسة أي ضغط لتحويل الدولار إلى ذهب

المطلب الثاني : ايقاف التحويل بين الذهب والدولار .

قال الرئيس الأمريكي رتشارد نيكسون في لأمريكا في خطاب متلفز قبل 50 عاماً: "يتطلب الازدهار ، بدون حرب، العمل على ثلاث جبهات". يجب أن نخلق وظائف أكثر وأفضل، ويجب أن نوقف ارتفاع تكلفة المعيشة، كما يجب أن نحمي الدولار من هجمات المضاربين الدوليين".

أدار ما يعرف الآن باسم "صدمة نيكسون": أغلق "نافذة الذهب". بموجب اتفاقية "بريتون وودز"، التي جرى توقيعها في فندق في "بريتون وودز"، في نيو هامبشاير عام 1944. وعدت الولايات المتحدة بتحويل أي دولار تجلبه البنوك المركزية في البلدان الأخرى إلى ذهب بمعدل 35 دولارا للأونصة. يجري تداول العملات الأخرى بأسعار صرف ثابتة مقابل الدولار. في الواقع، كان النظام المالي الغربي بأكمله مرتبطاً بالذهب، عبر الدولار.

أعلن نيكسون عن توقف الأمر فمن الآن فصاعداً، سيتم تسعير الدولار بما يعتقد الناس أنه يستحق. كان يقصد هذا كتدبير مؤقت. تدفق الذهب لخارج الولايات المتحدة حيث عادت الدول المهزومة في الحرب إلى الظهور كمنافس اقتصادي. كان على الدول الأخرى أن تترك الدولار ينخفض قليلاً. سيظهر إغلاق النافذة الذهبية لفترة من الوقت أن نيكسون كان جاداً.

ولكن كما اتضح فيما بعد، فقد انتهى معيار الذهب. أسفرت أشهر من الدبلوماسية المحمومة من قبل بول فولكر، رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي المستقبلي، عن اتفاق يضم 10 دول بشأن نظام جديد لمعدلات تحويل ثابتة لسعر جديد للذهب، ولكن سرعان ما انهار، ولم يحل محله شيء. وبدلاً من تعديل اتفاقية "بريتون وودز" كما كان ينوي، أطلق نيكسون حينئذ 50 عاماً من العملات الورقية، والمدعومة فقط بالثقة في الحكومات المصدرة والبنوك المركزية.

وأيضاً، عن غير قصد، أنهى نيكسون أسعار الصرف الثابتة، بعد أن كانت المعدلات المرنة هي القاعدة منذ ذلك الحين. مما وضع جميع العملات تحت رحمة "المضاربين الماليين الدوليين" الذين انتقدهم نيكسون. وازدهرت الأسواق الحرة للعملات والسلع والديون بطريقة لا يمكن تصورها في عهد "بريتون وودز".

تمتعت الولايات المتحدة، إلى جانب الكثير من دول العالم، إلى حد كبير بخمسين عاماً من "الازدهار بدون حرب" الذي وعد به نيكسون، وإن كان ذلك مع تزايد عدم المساواة في العالم المتقدم. لكن جاءت الذكرى وسط مخاوف كبيرة. حيث تصاعد التضخمي أعقاب وباء فيروس كورونا. لم يجد النظام المالي العالمي أبداً بديلاً عن الذهب، ويعتمد حالياً على الحد الأدنى من أسعار الفائدة، وبالتالي، على افتراض أن التضخم قد جرى القضاء عليه نهائياً، حتى بدون الانضباط بمعيار الذهب. إذا أدت الجائحة إلى ارتفاع التضخم، فقد يؤدي ذلك إلى صدمة منافسة لـ "صدمة نيكسون". بزغ عدد من المعايير لتحل محل الذهب خلال نصف القرن الماضي، وانتهت بأزمة. ما قد يحدث إذا فقد العالم الآن الثقة في قدرة البنوك المركزية على السيطرة على التضخم، فهو أمر مثير للقلق عند التفكير فيه.

ساعدت الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية مع فيتنام عام 1955 والتي استمرت 19 سنة و6 اشهر من فقد الولايات المتحدة الأمريكية لمخزون من احتياطي الذهب الذي تملكه مما جعلها تقوم بطباعة الدولار دون أن يكون له غطاء من الذهب موازي لقيمته وشراء بتلك الأموال من الدول التي تتعامل وفقا لاتفاقية بريتون وودز.

ربما بدا أن نيكسون يتخلى عن الدور القيادي الأمريكي، لكن فقدان ربط الذهب بالعملة جعل الولايات المتحدة أكثر مركزية في التمويل العالمي مما كانت عليه في عام 1971. قال لياقت أحمد، مؤلف كتاب "سادة التمويل" أو (Lords of Finance)، الذي يحكي قصة التحولات الكارثية مِن وإلى معيار الذهب خلال الفترة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية: "إن مركزية الدولار الأمريكي، كعملة عالمية في مستوى التجارة وأسواق رأس المال، تم تعزيزها بالفعل بحلول عام 1971. فقد أزال ذلك القيود المفروضة على السياسة المالية والنقدية للولايات المتحدة. وكان تحرير أسواق رأس المال بعد عام 1971 في الواقع نعمة هائلة للنظام المالي والشركات المالية الأمريكية لأنه لم يكن هناك بديل".

يظل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أقوى مؤسسة مالية في العالم. فإن الأزمة المالية العالمية الوحيدة كانت عام 2008 حدثت في أمريكا، ولم يكن سوى خطوط المبادلة للاحتياطي الفيدرالي هي التي أنقذت عدداً من الأسواق الناشئة الكبيرة من كارثة وشيكة. كما أدى التشديد العنيف مرتين لأسعار الفائدة في الولايات المتحدة، من قبل بول فولكر في أوائل الثمانينيات وألان غر ينسبان في عام 1994، إلى جذب السيولة إلى الولايات المتحدة، ودفع الدولار للصعود، وإحداث فوضى في الأسواق الناشئة التي اقترضت بشدة بالدولار.

أصبحت وول ستريت أيضاً أكثر قوة، مدعومة بإلغاء الضوابط التنظيمية في العقود الثلاثة التي تلت عام 1971. ظهر المصرفيون من بنوك "مركز المال" الذين تعاملوا مع نوبات الذعر في وول ستريت قبل إنشاء بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي كسفراء أساسيين في أزمات الديون بداية من أمريكا اللاتينية وصولا إلى حافة المحيط الهادئ.

ترسخ عائد سندات الخزانة لأجل 10 سنوات كمعيار عالمي "خالٍ من المخاطر" للمعاملات. حتى بعد خفض تصنيف الديون السيادية الأمريكية من مستوى "AAA" إلى مستوى " AA+" من قبل وكالة "ستاندرد اند بورز" للتصنيف الائتماني عام 2011، كان رد المستثمرين الدوليين هو الهروب باتجاه الأمان المتمثل في سندات الخزانة لا يرون أي بديل.

بلغت حصة سوق الأسهم الأمريكية من إجمالي رسملة السوق العالمية 59.6%، وهي مرتفعة كما كانت في عام 1971، على الرغم من النمو السريع في العالم الناشئ منذ ذلك الحين، وفقاً لشركة "أم أس سي أي"، مجموعة تصميم المؤشرات الاقتصادية العالمية. لا يزال الدولار نفسه يمثل 88% من جميع معاملات الصرف الأجنب .

الفصل السابع : النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

تمهيد:

لا تستطيع أي دولة تحقيق الاستقرار الاقتصادي مالم تتوفر على نظام اقتصادي قادر على توفير السيولة اللازمة للاقتصاد والمراقبة والتحكم في مختلف المؤشرات التي تعكس الأداء الاقتصادي , وكذلك على الصعيد الدولي فلا تكون هناك تجارة مزدهرة ولا علاقات تجارية متطورة بين الأقطار التي تضمن استقرار نقدي دولي وتوفير السيولة للمدفوعات الدولية والإشراف على تنظيم المعاملات الدولية.

وقسم هذا الفصل الى :

- **المبحث الاول: ماهية النظام الاقتصادي العالمي الجديد واركانه.**
- **المبحث الثاني : خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد.**

المبحث الاول: ماهية النظام الاقتصادي العالمي الجديد واركانه.

المطلب الاول :ماهية النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

يقصد بالنظام الاقتصادي العالمي مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة , وخاصة إذا ما علمنا أن هذا المفهوم ينطوي على أن النظام الاقتصادي العالمي الذي تشكل في أعقاب الحرب العالمية الثانية كان عبارة عن ترتيب الأوضاع الاقتصادية في العالم على نحو معين هذا الترتيب يضمن نتائج معينة بالنسبة للعلاقات بين الأجزاء المكونة للاقتصاد العالمي، وبالنسبة للتطور داخل كل هذه الأجزاء .

ومن هنا يجب التنويه إلى أن كلمة نظام في عبارة "النظام الاقتصادي العالمي الجديد" تعني order , أي ترتيب الأوضاع على نسق معين ينطوي على علاقات معينة وقواعد سلوكية خاصة، وبالتالي يصبح مفهوما أن يقوم نظام عالمي world order يتكون من مجموعة من القواعد المنظمة للعلاقات بين أطراف محددة من خلال آليات معينة , وقد تكون الأجزاء المختلفة المكونة للاقتصاد العالمي ؛ مجموعة الدول ؛ أو المنظمات الاقتصادية الدولية , أو الشركات متعدية الجنسيات أو قد تكون المنظمات الإقليمية ، والتي تعمل من خلال نظم معينة نقدية ومالية وتجارية تشكل في مجموعها النظام الاقتصادي العالمي .

ولعل من الضروري الإشارة إلى أنه عند الاقتراب أكثر من مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد , أن يتم التفرقة بين ثلاثة مفاهيم تتداخل أحيانا ، وهي المجتمع العالمي . والتنظيم العالمي والنظام العالمي :

- **فالمجتمع العالمي** : يمثل الإطار الذي يشكل بنيان النظام العالمي .
- **والتنظيم العالمي** : هو التعبير المؤسسي والقانوني للنظام العالمي .

• **والنظام العالمي** : هو مجموعة الحقائق والمكونات التي تحكم علاقات المجتمع العالمي وتنظم علاقات الدول ببعضها البعض من خلال آليات مؤسسية؛ أي مرتكزات معينة تمثل محاور دراستنا هنا في الجانب الاقتصادي له في إطار من الآليات التي تحقق الاتساق بين تلك العلاقات.

• **أما النظام العالمي**: فهو الذي بداة ملامحه تتبلور منذ الثمانينيات وتتحدد بوضوح مكوناته مع بداية التسعينيات التي شملت بجانب الدول المؤسسات الدولية أو العالمية والشركات المتعددة الجنسيات العالمية النشاط . والتكتلات الاقتصادية العالمية التأثير وغيرها من الفاعلين أو المؤثرين في العالم .

وبالتالي فإن اصطلاح "عالمي" يكون أكثر اتساقاً وانسجاماً وتعبيراً عما يحدث في المرحلة الحالية من تطور ذلك "النظام الاقتصادي العالمي الجديد" على مستوى العالم، حيث يشير اصطلاح "عالمي" إلى الصفة الرئيسية التي تشكل النظام في الوقت الحاضر وهي صفة العولمة –glo balization – , حيث تزايدت فيه درجة الاعتماد المتبادل interdapendence بفعل الثورة التكنولوجية والاتصالات التي حولته إلى قرية عالمية لتختفي فيه الحدود السياسية للدول القومية . وتحولت فيه الصناعة (محرك النمو في كافة الدول) إلى العالمية . من حيث توجهها نحو السوق العالمية أو من حيث صنع سياساتها الإنتاجية من منظور عالمي في ظل مواصفات الجودة العالمية , الأيزو (iso) بل وتزايدت فيه أهمية الشركات المتعددة الجنسيات على مستوى العالم , والتي تباشر سياسات واستراتيجيات عالمية للإنتاج والتسويق تجاوز الحدود السياسية للقوميات المختلفة . بل واتجهت فيه الاذواق في مختلف الدول إلى التشابه . بحيث يرى البعض أن هناك احتمالا قويا لمولد المواطن العالمي . وفي هذا الإطار يمكن اعتبار النظام الاقتصادي الدولي جزءاً من النظام الاقتصادي العالمي، ولعل شيوع استخدام مفهوم 'النظام الاقتصادي العالمي الجديد' إنما يشير إلى زيادة العوامل والمتغيرات والظواهر التي تتخطى حدود القومية في الوقت الراهن أو الحالي . وأخيرا يلتصق اصطلاح 'الجديد'' في مفهوم 'النظام الاقتصادي العالمي الجديد" للإشارة إلى أن هذا المفهوم هو مفهوم ديناميكي ، ليشير دائماً إلى أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي هو في طور التكوين والتشكيل بالمقارنة بالنظام السابق له في مرحلة سابقة وفي إطار ما سيكون عليه من نسق في المستقبل

المطلب الثاني :أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

أ- الركن الأول: صندوق النقد والنظام النقدي العالمي

يتمثل الركن الأول للنظام الاقتصادي العالمي في النظام النقدي الدولي؛ ويشرف على مكوناته. وآلياته صندوق النقد الدولي, من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي, التي تتبناها مختلف الدول ,وأداته في تنفيذ هذه البرامج هي التسهيلات، وحقوق السحب التي يقدمها إلى أعضائه. وقد استهدفت اتفاقية إنشاء الصندوق محاولة وضع أسس سليمة تكفل حسن تسيير النظام النقدي العالمي. وتشجيع التعاون النقدي الدولي. فضلاً عن تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم لتوسيع حجم ونطاق التبادل التجاري. والحفاظ على استقرار أسعار صرف عملات دول العالم.

ويلاحظ أن عضوية الصندوق في الوقت الحالي أصبحت مفتوحة أمام جميع دول العالم بدون استثناء. وذلك بما فيها دول أوروبا الشرقية. التي انضم اغلبها إلى عضوية الصندوق خلال السنوات العشر الماضية. ويشترط لاكتساب العضوية الوفاء بالالتزامات التي ترتبها الاتفاقية المنشئة للصندوق.

وقد أصبح الصندوق حاليا مؤسسة عالية. ويوجد تنوع كبير بين الأعضاء الذين يستخدمون موارد الصندوق, و أعضاء الصندوق يبلغ عددهم حاليا 183 عضو.

تطورت تسهيلات الصندوق بمرور الوقت، حيث سعى الصندوق إلى متابعة أهدافه الرئيسية في إطار تكييفه مع الظروف والتغيرات الدولية؛ وقد تأسس الصندوق كما سبق القول مع نهاية الحرب العالية الثانية عندما أدرك العالم أن تخفيض قيم العملات, والسياسات التجارية المقيدة. قد ادت إلى مجموعة من الاختلالات غير المرغوبة خلال فترة الحرب. وقد شجع الصندوق الدول الأعضاء على تبنى سياسات أكثر انفتاحاً لدعم النمو الاقتصادي العالمي, مع توفير موارد مؤقتة لعلاج الاختلالات الطارئة في

موازين مدفوعات الدول الأعضاء؛ دون اللجوء إلى سياسة التخفيض، أو اتباع سياسات تجارية مقيدة.

ب- الركن الثاني: البنك الدولي والنظام المالي العالمي:

يتمثل الركن الثاني في النظام لمالي العالمي ويشرف على جزئياته وهيئاته البنك الدولي, ويعتبر من أهم المؤسسات الدولية العاملة في مجال التمويل الدولي, و يعتبر اول محاولة للتعاون الدولي في مجال التعامل في منح القروض طويلة الأجل. إلى كافة الدول, وعلى أساس اقتصادي بحت. وكما تنص بنود اتفاقية إنشائه, فإنه يرتبط في منحه للقروض بالعيار الاقتصادي ولا بتأثر بأي متغيرات سياسية, كما لا يتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

ويمارس البنك كذلك مجموعة من الأنشطة المتباينة إضافة إلى تقديمه للقروض طويلة الأجل, وتتمثل هذه الأنشطة في تقديم المشورة والمساعدة الفنية في مختلف المجالات, كما يسهم في تكوين التجمعات الاستشارية الدولية, وضمان الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فضلاً عن دوره في تسوية منازعات الاستثمار, ويعد البنك الدولي توأم صندوق النقد الدولي حيث ولدا معا في أعقاب الحرب العالمية الثانية في يوليه عام 1944, كاستجابة لدعوة المجتمعين في مؤتمر بريتون وودز في ذلك التاريخ.

الهدف من إنشاء البنك الدولي هو. إعادة تعمير أوروبا بعد الدمار الذي أصابها من جراء الحرب. غير أن فتح عضوية البنك أمام جميع دول العالم المتقدم والنامي على السواء كان بمثابة إضافة أهداف اخرى إلى الهدف الأصلي للبنك. ومن أهم هذه الأهداف هو معاونة الدول النامية على تحقيق معدلات معقولة من النمو؛ ورفع مستوى المعيشة ومحاربة الفقر. فضلاً عن تدعيم نشاط الاستثمار الخاص, وقد ركز البنك في بدايته على قروض التعمير غير أن هذا التركيز قد تحول في ما بعد لتقديم قروضه المتنامية ومحاربة الفقر, والتحول الاقتصادي في الدول النامية واتسع نشاط البنك وتعقد بصورة مكبرة في الفترة الراهنة, وأصبح مجموعة شاملة تتضمن خمس مؤسسات تنموية وهي:

- البنك الدولي للتعمير والتنمية

— مؤسسة التنمية الدولية

— هيئة التمويل الدولية

_وكالة ضمان الاستثمارات متعددة الأطراف

– المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

ويتولى البنك تمويل جميع الهياكل الأساسية مثل الطرق؛ والسكك الحديدية. والكهرباء. والطاقة؛ والاتصالات السلكية واللاسلكية. وغيرها. وقد جرت العادة على منح قروض البنك الدولي إلى مشروعات محددة حيث يتم التأكد من سلامة المشروع وقدرته على سداد مستحقات القرض قبل الموافقة على تمويله. وتمر عملية تمويل وتنفيذ المشروع بعدة مراحل يُطلق عليها "دورة المشروعات" حيث تجرى في البداية تحديد ودراسة المشروع المزمع تمويله. ويشرف البنك بعد ذلك على جميع مراحل إعداد وتنفيذ وتقييم للمشروع إلى جانب دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة للمقترضة.

تتكون موارد البنك أساسا من رأس المال المدفوع من الدول الأعضاء؛ ومن الاقتراض من أسواق رأس لمال الدولية بشروط تجارية. فضلا عن تسديدات القروض التي سبق منحها إلى الدول الأعضاء. ويتم تدبير جانب من للموارد السابقة عن طريق إصدار سندات بالعملات الرئيسية: إما مباشرة أو عن طريق مجموعات مصرفية.

ويقرض البنك الدولي الأعضاء بأسعار فائدة تجارية, ولفترة زمنية طويلة تمتد إلى عشرين عام تقريبا. والواقع أن أسعار فائدة الإقراض على العملات المختلفة تعكس نفقات اقتراض البنك من أسواق المال الدولية. وتنص بنود اتفاقية إنشاء البنك الدولي على عدم منح قروض إلى الدولة العضو إلا إذا تعذر الحصول على هذه القروض من المصادر الأخرى. ويُستهدف من ذلك عدم المنافسة مع مصادر الإقراض الخاصة.

كما تنص الاتفاقية كذلك على أن قروض البنك توجه اساسا إلى إنشاء. أو المشاركة في إنشاء مشروعات بعينها. ويتم فتح حساب باسم المقترض يجعله دائنا بمبلغ القرض بالعملة أو العملات التي قدم بها القرض؛ ثم يُسمح للمقارض أن يسحب شيكات على هذا الحساب لمقابلة النفقات الخاصة بالمشروع عند القيام بها فعلا. ويشرف البنك عن طريق خبرائه على جميع المراحل الخاصة بإنشاء وتشغيل المشروع الممول.

ت– الركن الثالث: النظام التجاري العالمي.

وهو ذلك النظام الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بتصدير واستيراد السلع وتحديد ما يجوز ولا يجوز من الإجراءات الحمائية أو إعانات التصدير، بل والعمل من خلال هذا النظام على تحرير التجارة العالمية لزيادة التبادل الدولي وترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل وتعظيم العائد من التجارة الدولية لكل أطراف الاقتصاد العالمي , وقد قامت سكرتارية الجات بالمحافظة على استمرارية هذا المكون من مكونات النظام الاقتصادي العالمي , إلى أن قامت منظمة التجارة العالمية على أثر دورة أورجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف , لتتولى إدارة النظام التجاري الدولي اعتباراً من أول يناير 1995 .

ولعله من المناسب التأكيد على أن دور هذه المؤسسات العالمية القائمة على إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال ضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية والتجارية ، من شأنه أن يحقق إلى مدى بعيد نوعا من النمطية والانسجام في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم فضلاً عما يوفره من إزالة القيود والعقبات المعرقلة للنشاط الاقتصادي بين دول العالم .

المبحث الثاني : خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

1. النظام الاقتصادي العالمي الجديد يتسم بالديناميكية والقطبية الأحادية: تأكدت هذه الخاصية يوما بعد يوم بدليل احتمال تبدل موازين القوى الاقتصادية القائم وأيضا وجود أكثر من سيناريو لما سيكون عليه النظام الاقتصادي العالمي الجديد في القرن 21.
2. الثورة الصناعية في المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا وتعميق العولمة الاقتصادية: تمثل الثورة الصناعية الثالثة والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا كثيفة المعرفة الأساس المادي للنظام الاقتصادي المعاصر.
3. تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات: هناك العديد من المؤشرات الدالة على تعاظم دور هذه الشركات والعالمية النشاط أيضا في تشكيل وتكوين الاقتصاد العالمي الجديد فيتم من خلالها ٪80 من مبيعات العالم. وهي المسؤولة عن نسبة كبيرة من الاكتشافات التكنولوجية.

4. تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الاقليمية الجديدة: احدى الدراسات التي اجراها صندوق النقد الدولي خلال عام 1995 تشير إلى أنه يوجد على مستوى العالم حوالي 45 من أنظمة التكامل الاقتصادي ومن ثم التكتل الاقتصادي في مختلف مراحلها وصورها تشمل حوالي 75٪ من دول العالم و80٪ من سكان العالم وتسيطر على حوالي 85 ٪من التجارة العالمية.
5. تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد: صندوق النقد الدولي وهو المسؤول عن ادارة النظام النقدي الدولي، البنك الدولي وتوابعه المسؤول عن ادارة النظام المالي الدلي، منظمة التجارة العالمية وهي المسؤولة عن ادارة النظام التجاري الدولي.

الفصل الثامن : بروز الاقتصاديات الاسيوية.

تمهيد :

لقد نجحت الدول الآسيوية في تطوير وتنمية اقتصاداتها، حيث انطلق نجاحها بأربع دول متمثلة في تايوان و هونغ كونغ، و كوريا الجنوبية و سنغافورة، و أطلق عليها مصطلح النمور الآسيوية ، مما جعل الأنظار تتجه إليها باعتبارها دولا تلعب دورا فعالا على مستوى المبادلات التجارية العالمية، فأقيمت في المنطقة تكتلات إقليمية لعل أبرزها رابطة الاسيان, والنمور الاسياوية التي أصبحت من أهم التكتلات الاقتصادية في العالم و أهمها في القارة الآسيوية تهدف إلى تحقيق تكامل امتن بما يتماشى مع متطلبات وتحديات القرن الواحد والعشرين، لعل يكون لها من وراء ذلك موقف موحد إزاء القضايا الاقتصادية في المحافل الدولية، ويكون لها صوت مسموع ومؤثر في التكتلات الاقتصادية المنتشرة في أقاليم عدة من العالم والتعامل المتوازن معها.

وقسم هذا الفصل الى :

- **المبحث الاول : رابطة دول جنوب شرق آسيا "الاسيان" , مقومات التجربة وتحدياتها**
- **المبحث الثاني : تجربة النمور الآسيوية والعوامل التي أدت تطورها.**

المبحث الاول : رابطة دول جنوب شرق آسيا "الاسيان" , مقومات التجربة وتحدياتها.

إن دول رابطة الأسيان، تحاول تعزيز التعاون التجاري و المالي والصناعي و التعاون في مجال الاستثمار، وفي مجال قطاعات أخرى كقطاع الطاقة والثروات المعدنية ومجال الخدمات والنقل والاتصالات ومجال السياحة والتعاون الوظيفي كما قامت الرابطة بتعزيز علاقاتها مع مؤسسات إقليمية و دولية مع تعزيز الروابط الخارجية في عالم يتزايد اعتماد المتبادل على التكتلات الأخرى .

المطلب الاول : نشاة وتطور الاسيان .

نشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا كنوع من الحلف السياسي عام 1967في مواجه الشيوعية في جنوب شرق آسيا و خاصة فيتنام و كومبوديا و لاوس وبورما ، لذلك ركزت الرابطة في بداية نشأتها على التنسيق السياسي, و جاء إنشاء هذه الرابطة بمبادرة خمس دول هي ماليزيا و أندونيسيا و سنغافورة و تايلاندا و الفلبين، و قد انضمت إليهم بروناي سنة 1984 ،و تعتبر ماليزيا من أهم المتحمسين لهذا التكتل الذي بدأ يركز على التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء ، في مجال توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية و تنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة ، خاصة بعد الأضرار الشديدة التي لحقت بها نظرا للحماية المطيقة من طرف الدول المتقدمة كأمريكا وأوربا تجاه صادرات تلك الدول.

كما أن الدول الخمس المؤسسة لهذه الرابطة لم تلجأ إلى إتباع المنهج التقليدي للتكامل وفضلت عليه منهجا تعاونيا، فلم تحدد تاريخا محددا لبلوغ مرحلة معينة من مراحل التكامل الاقتصادي، و ركزت على بعض مجالات التعاون الاقتصادي و التعاون الوظيفي خصصت لها لجانا قطاعية وحكمت ذلك عدة عوامل :

1. إتباع النمط التقليدي للتنمية القائم على الإحلال محل الواردات، اعتمادا على وفرة الموارد الطبيعية، وبالعمل على تطوير مواردها البشرية .
2. التعاون بين الاقتصاديات القطرية واختلاف مستويات نموها.
3. إتباع كل من ماليزيا و سنغافورة سياسات تصنيع متفتحة على الخارج عن طريق اتفاقيات الاستثمار وغير ذلك.
4. نجاح السياسة الادخارية والاستثمارية وعدم الحاجة إلى موارد خارجية , و في عام 1991 أنشئت منطقة التجارة الحرة لتحل محل النظام السابق و ادى إلى إزالة جميع الحواجز الجمركية و غير الجمركية تدريجيا و ،

يتم تنفيذها على فترة انتقالية تمتد إلى 15 عاما, و دخلت حيز التنفيذ عام 1994 ،و في عام 1997 استحدثت نظام ترتيبات تفضيلية للتجارة الذي لم ينجح في زيادة التجارة البينية لدول الآسيان

المطلب الثاني :الاهداف من تاسيس رابطة الاسيان .

تهدف رابطة الأسيان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف و قد حدد إعلان بانكوك عام 1976 أهم الأهداف والتي كانت على النحو التالي :

1. تسريع النمو الاقتصادي و التقدم الاجتماعي و التنمية الثقافية في جنوب شرق آسيا بعمل مشترك يقوم على روح التعاون و التكافؤ، والمشاركة من أجل تعزيز قواعد مجتمع مزدهر يسوده السلام .
2. تعزيز التقدم الاجتماعي و تحسين مستوى المعيشة لأعضائها و تشجيع التعاون النشط والمعونة المتبادلة في البحث والتدريب في المجالات الاقتصادية والاجتماعية .
3. التآزر على نحو أكثر فاعلية في استخدام أنشطتها الزراعية والصناعية وتوسيع التجارة بما في ذلك دراسة شؤون التجارة السلعية الدولية وتحسين النقل والاتصالات .
4. تعزيز الدراسات حول إقليم جنوب شرق آسيا .
5. إقامة علاقات وثيقة ونافعة مع المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الأهداف المماثلة .
6. إشاعة السلام و الاستقرار السياسي و الاقتصادي الإقليميين في مواجهة القوى الكبرى، وتجنب الصراع فيما بينهما بمراعاة احترام العدل و سيادة القانون في العلاقات بين دول الإقليم

انطلاقا من هذه الأهداف، فإن رابطة الأسيان تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين أعضائها يتم خلالها إلغاء كافة القيود الجمركية و غير الجمركية على تجارتهاا البينية ، كما تهدف إلى توثيق العلاقات مع دول أخرى لإقامة معها مناطق تجارة حرة كاليابان و كوريا الجنوبية وغيرها , و هذا ما يدل على ان تكتلات اقتصادية مفتوحة لا تقتصر فقط على دول الجنوب الآسيوي هذا ما ينطبق على المفهوم الحديث للتكامل الاقتصادي.

المطلب الثالث : اهم المؤشرات الاقتصادية لدول رابطة الاسيان .

هناك عدة مؤشرات اقتصادية مهمة :

فبالنسبة لتعداد السكان فيقدر بحوالي 9,453 مليون نسمة لدول الآسيان لسنة 2002 و9,1294 مليون نسمة للصين و بالتالي تصبح رابطة دول الأسيان أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم من حيث تعداد السكان والتي تعد سوقا لأكثر من 7,1 مليار نسمة.

الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى 1,1266 مليار دولار في الصين سنة 2002 ،أي بمعدل نمو سنوي 8 % للفترة 2002/2001 , أما بالنسبة لدول الأسيان مجتمعة فبلغ نحو 200مليار دولار، كما نلاحظ أيضا معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في فيتنام و كمبوديا ب % 1,7و5,4 % على التوالي وهذا النمو يدل على زيادة الإنتاجية خاصة في المجال الزراعي و تفعيل رأس المال المادي و البشري، إضافة إلى الامتيازات التي تقدمها الحكومات لتشجيع التصدير وجذب المشروعات الاستثمارية الأجنبية.

اما بخصوص التجارة الخارجية فيلاحظ أن تكتل رابطة جنوب شرق آسيا يزداد دوره في التجارة العالمية بشكل مطرد، بدليل أنه بعد أن كانت صادراته تمثل حوالي 1,3 % من إجمالي الصادرات في العالم عام 1987 وحوالي 3,11 % من إجمالي صادرات الدول النامية، فقد وصلت هذه الصادرات إلى حوالي 2,5 % من إجمالي الصادرات في العالم.

بالنسبة للواردات فبلغت 3,1076 مليار دولار، وكانت أكبر النسب مسجلة في كل من الصين ب 377مليار دولار تصديرا و61,134 مليار دولار استيرادا . أما حجم التجارة الخارجية للصين بلغ 86,988 مليار عام 2003 في حين بلغ لدول رابطة الأسيان نحو 7,877 مليار دولار عام 2003 .

اعتماد دول الأسيان على التصدير ، أدخلها في موقف شديد الصعوبة خاصة في ظل تزايد إجراءات الحماية الأوربية و الأمريكية و الذي خفض معدل نمو صادرات دول آسيا من مما 16 35 ، 37% % في السبعينيات إلى 10 % و15 % في الثمانينات من القرن الماضي أوجب عليها تفعيل التجارة البينية.

المبحث الثاني : تجربة النمور الآسيوية والعوامل التي أدت تطورها.

شكلت دول جنوب شرق آسيا أو ما عرف بالنمور الآسيوية تجربة مهمة أعجب فيها العالم بأسره , فقد استطاعت خلال فترة قصيرة لا تتجاوز 25 سنة أن تحقق نمواً هائلاً وتطوراً كبيراً، وأخذ المديح ينهال عليها من كل دول العالم وخاصة من قبل اقتصاديي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذين رأوا فيها نموذجاً يجب على الدول النامية ودول العالم الثالث أن تستفيد منها وتحذوا حذوها إذا أرادت الخلاص من التخلف.

المطلب الاول : الظروف والعوامل التي أدت إلى نجاح تجربة النمور الآسيوية.

اولا : العوامل الداخلية : تضافرت مجموعة مهمة من العوامل الداخلية لإنجاح تجربة النمو الاقتصادي في دول النمور, بعض هذه العوامل يرجع إلى ظروف الوفرة النسبية للموارد البشرية، وبعضها يرجع إلى السياسات الاقتصادية الكلية التي طبقتها الحكومات في هذه الدول .

1. بالنسبة للوفرة النسبية في عنصر العمل: فعندما بدأت هذه الدول تجربتها الإنمائية في الخمسينات كانت تعاني من البطالة، حيث كانت أسواق العمل تعج بأعداد هائلة من القادرين على العمل، ومما فاقم معدلات البطالة حالة الركود الذي خيم على هذه الدول آنذاك وارتفاع معدل نموها السكاني، فلجأت الحكومات في هذه الدول إلى استثمار هذه الميزة النسبية في الصناعات التصديرية كثيفة العمالة وذات الأجر الرخيص, واتخذت هذه الحكومات مجموعة من الإجراءات لضمان استثمار هذه الميزة النسبية لفترة طويلة:
2. توفير الغذاء الضروري بأسعار رخيصة (باعتباره معيار الدخل .
3. حرمان العمال من تنظيماتهم النقابية والسياسية التي تدافع عن حقوقهم.
4. تطبيق سياسات مالية ونقدية صارمة لتحاشِ الوقوع في التضخم، من أجل المحافظة على معدل الأجر الحقيقي.
5. عدم وجود قوانين للحد الأدنى للأجور وعدم التشدد في مراعاة ساعات العمل ,وكان من نتيجة هذه السياسات أن أصبح متوسط الأجر في مستوى منخفض جداً مقارنةً مع الأجر في العالم، وبالتالي فإن تكاليف المنتجات التحويلية كثيفة العمالة كانت منخفضة جداً.

وفيما عدا وفرة عنصر العمل كانت هذه الدول تتسم بندرة واضحة في الموارد الطبيعية وبالتالي كان اعتمادها على الخارج يكاد يكون كاملاً في تأمين المواد الغذائية والمواد الخام والطاقة. وفي ضوء هذه الندرة الشديدة اعتمدت على استراتيجية إنمائية محددة، فحواها الاعتماد على مجموعة معينة من الصناعات التصديرية التي تقوم على استيراد المواد الأولية من الخارج وتصنيعها في الداخل معتمدة على الوفرة النسبية لعنصر العمل ,هذا الأمر أدى إلى ظهور العجز في ميزان مدفوعات هذه الدول في المراحل الأولى من النمو (الخمسينات والستينات)، لكن حكومات هذه الدول أدركت بأنها إذا لم تستطع استدراك هذا الأمر فإنها ستحاصر بأزمات النقد الأجنبي والديون الخارجية وبالتالي تهديد التجربة بكاملها، لذلك وضعت نصب أعينها أن تصل إلى مرحلة تسبق فيها معدلات نمو الصادرات معدلات نمو الوردات، وهي المرحلة التي وصلت إليها جميع هذه الدول في العقد السابع من القرن العشرين

أما بالنسبة للسياسات الاقتصادية الكلية التي انتقتها حكومات هذه الدول فكانت ذات تأثير ايجابي في خلق البيئة الاقتصادية المحلية المناسبة لدفع قوى النمو والتقدم، أهم هذه السياسات:

1. الدور الذي قامت به الدولة في بناء شبكة البنية التحتية على درجة عالية من التقدم والكفاءة.
2. الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة للاستثمار في البشر، من زيادة في مخصصات الإنفاق العام على التعليم والصحة والإسكان والبحث العلمي والتقدم التكنولوجي، وبالتالي فإن ذلك انعكس في نمو إنتاجية العمل من ناحية وفي استيعاب التكنولوجيا المستوردة والدخول في مرحلة التطوير التكنولوجي من ناحية ثانية.
3. الدور الذي لعبته مجموعة السياسات النقدية والمالية لإبعاد شبح التضخم، وكان لذلك أثر ايجابي في النمو الاقتصادي ونمو الصادرات والسيطرة على الأجور.
4. العناية الخاصة بقطاع الصادرات نظراً لمكانته الارتكازية في تجارب هذه الدول. فقد حرصت هذه الدول على استقرار أسعار الصرف وعلى إعفاء المواد الوسيطة والسلع الإنتاجية المستوردة اللازمة للصناعات التصديرية من الرسوم الجمركية، ووفرت التسهيلات المصرفية لتشجيع الصادرات.
5. حرصت الدولة لتتجنب الوقوع في فخ المديونية الخارجية أن تقلل باستمرار وبأسرع وقت ممكن من حجم فجوة الموارد (أي الفجوة بين معدل الاستثمار المنفذ والادخار المحلي) وذلك من خلال تشجيع المدخرات

المحلية (سعر فائدة مرتفع – تطوير سوق الأوراق المالية – تنويع أجهزة تعبئة المدخرات) ونتيجة لهذه السياسات استطاعت هذه الدول أن تحقق أعلى معدلات ادخار في العالم، الأمر الذي جعلها تتحول إلى بلدان مصدرة للاستثمارات الخاصة اعتباراً من الثمانينات.

6. عمدت الحكومات في هذه الدول على انتهاج سياسة واعية لتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها وتهيئة المناخ المناسب لها لكي تحقق معدلات مرتفعة للربح تغريها على المجيء.

ثانيا :العوامل الخارجية:

1. الدور الذي لعبته الحرب الباردة بين العملاقين (الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة) فنتيجةً لتبعية أنظمة الحكم لهذه النمور للغرب الرأسمالي فإن المعسكر الغربي حرص على مساعدة هذه الدول بسخاء لتسريع نموها الاقتصادي وتحديثها كنموذج رأسمالي بديل للنموذج الاشتراكي المجاور لها. بالإضافة إلى هذه المساعدات والتسهيلات فإنه نتيجة لوجود قواعد عسكرية للغرب الرأسمالي في هذه البلدان وخصوصاً الولايات المتحدة فإن ذلك خفف من عبء الإنفاق العسكري ومصاريف الدفاع.
2. نظام النقد الدولي الذي كان يعمل حتى بداية السبعينات، هذا النظام حقق استقراراً عالمياً في أسعار صرف عملات مختلف بلدان العالم، وبالتالي فإن هذا النظام وفر لها الدخول في صفقات تصدير واستيراد طويلة الأجل وهي مطمئنة لعدم وجود تقلبات فجائية وحادة في أسعار الصرف، كما أن هذا النظام وفر لها موارد السيولة عند الحاجة بأسعار فائدة معقولة.
3. الاستفادة الكبيرة التي حققتها هذه الدول من التخفيضات الجمركية في ضوء النظام العشري للتفضيلات الجمركية التي أقرته الجات في أوائل السبعينات، فلولا امكانات التصدير غير المعاق إلى البلدان الرأسمالية الصناعية الذي وفرته هذه التخفيضات ما كان من الممكن لتجربة النمور الآسيوية أن تشهد هذا النجاح الذي حققته.

المطلب الثاني :أهم الإنجازات التي حققتها النمور الآسيوية.

1. استطاعت هذه الدول أن تغير من بنيان إنتاجها المحلي الإجمالي لصالح القطاعات والفروع ذات الإنتاجية الأعلى وذات الأثر التنموي الانتشاري الواسع.
2. في ضوء هذا التغيير البنياني، حققت دول النمور معدلات نمو اقتصادي لافتة للنظر من حيث ارتفاعها وبشكل مستمر خلال الفترة 1965-1995، فخلال الفترة من 1965-1980 استطاعت كوريا أن تحقق متوسط معدل سنوي بحوالي9.6 % و 9.4% في الفترة 1980-1990 و 7.2% ممن 1990-1995، وفي سنغافورة كانت هذه المعدلات 10.1%، 6.4%، 8.7% على التوالي للفترات نفسها. وفي هونج كونج كانت المعدلات 8.6%، 6.9%، 5.6% على التوالي وأيضاً للفترات نفسها.
3. حققت هذه الدول تقدماً كبيراً في مجال التكنولوجيا. ففي بداية مراحل النمو ركزت هذه الدول على التكنولوجيا البسيطة ذات الكثافة العالية لعنصر العمل وذلك من أجل امتصاص فائض العرض من القوة العاملة الرخيصة وغير الماهرة والتخلص من مشكلة البطالة والتغلب جزئياً على مشكلة التمويل في المراحل الأولى من النمو لأنها قللت الحاجة إلى الاستثمارات المرتفعة، ثم استطاعت هذه الدول استخدام التكنولوجيا كثيفة رأس المال.
4. التفوق الاستثنائي في مجال التصدير: فقد استطاعت كوريا أن تنمي صادراتها خلال القترة 1965-1980 بمتوسط معدل سنوي 27.2%، وسنغافورة بمعدل 4.7% وهونج كونج 9.5% خلال الفترة نفسها.
5. كانت من نتيجة هذه الإنجازات أن تحسن مستوى المعيشة في هذه الدول واتجاه متوسط دخل الفرد للتزايد وبمعدلات كبيرة.

- ورغم كل هذه الإنجازات الضخمة إلا أن ذلك لا ينفي ما شاب التجربة من سلبيات وعيوب ونواقص وتناقضات. من هذه العيوب:

1. الاستغلال الفادح الذي وقع على العمال والنساء والأطفال.

2. التفاوت الصارخ الذي حدث في توزيع الدخل والثروة القوميين بين مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية.
3. الضعف الشديد لمنظمات المجتمع المدني، وحرمان الناس من حقوقهم في التنظيم النقابي والسياسي وغياب كامل للديمقراطية.
4. الإهمال الشديد للبيئة وما أدى ذلك إلى زيادة درجات تلوث الجو والمياه والأرض.
5. الضعف الأساسي في هذه التجربة أنها اعتمدت بثقل كبير على فلسفة التصدير الذي يقود النمو ، الأمر الذي جعل هذه الدول أكثر حساسية في تلقي الصدمات الخارجية.

الفصل التاسع : العولمة الاقتصادية والتكتلات الاقتصادية.

يشهد العالم في الوقت الحاضر العديد من التغييرات الاقتصادية و السياسية و الثقافية وكلها ترجع الى سرعة انتشار ما يسمى بظاهرة العولمة.وقد صاحب ظاهرة العولمة دخول بعض دول العالم في تكتلات اقتصادية اقليمية و غير اقليمية كمنطقة التجارة الحرة لامريكا الشمالية ومجموعة التعاون لدول شمال شرق اسيا والاتحاد الاروبي .أما على مستوى عالمنا العربي فقد أثبتت تجربة تكتل دول مجلس التعاون الخليجي نجاحها و مصداقيتها . فقد قطعت دول المجلس شوطا كبيرا في مجال الاندماج والتكامل الاقتصادي .اما تجربة دول الاتحاد المغاربي فهي لحد الأن شبه مشلولة عن دخول بعض الاتفاقيات المحدودة جدا حيز التنفيذ.

وقسم هذا الفصل الى :

- **المبحث الاول : ماهية العولمة الاقتصادية ,خصائصها , اسبابها ونشاتها.**
- **المبحث الثاني : ماهية التكتلات الاقتصادية مراحلها واثارها.**
- **المبحث الثالث : تأثير العولمة الإقتصادية على التكتلات الإقليمية والدولية.**

المبحث الاول : ماهية العولمة الاقتصادية ,خصائصها , اسبابها ونشاتها.

المطلب الاول :تعريف العولمة الاقتصادية .

تعتبر العولمة الاقتصادية أساسا مفهوما اقتصاديا قبل ان تكون مفهوما علميا او سياسيا او ثقافيا او اجتماعيا ،كما ان اكثر ما يتبادر الى الذهن عند الحديث عن العولمة هو العولمة الاقتصادية.ويعود هذا الارتباط العميق و العضوي بين العولمة من ناحية والعولمة الاقتصادية من ناحية اخرى ،الى ان المظاهر والتجليات الاقتصادية للعولمة هي الأكثر وضوحا في هذه المرحلة من مراحل تطور و بروز العولمة،فكل المؤشرات الموضوعية تشير الى ان العولمة الاقتصادية هي االكثر اكتمالا وهي الاكثر تحققا على ارض الواقع من العولمة الثقافية والسياسية ويبدو العالم اليوم معولما اقتصاديا أكثر مما هو معولم ثقافيا او سياسيا ومن هنا جاء التلازم بين العولمة والعولمة الاقتصادية وهي كظاهرة لتطور النظام الرأسمالي تعني الانتقال من الاقتصاد الدولي الذي تكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات متنافسة و متمركزة على ذات الاقتصاد العالمي القائم على النظم الاقتصادية و المؤسسات الاقتصادية الكونية وعلى سلطة القرار الاقتصادي الكوني.لذا فان العولمة بهذا المعنى تصنف ضمن مرحلة متقدمة من مراحل تطور الرأسمالية بما يهدف الى تحقيق وحدة العالم لاقتصادية .

المطلب الثاني :نشأة العولمة الاقتصادية.

نشأة العولمة الاقتصادية و تطورت على 3 مراحل :

أ- **المرحلة الاولى:** بدأت المرحلة الاولى بالتزامن مع عصر الثورة الصناعية , أي مع إختراع المحرك البخاري بالاضافة لإختراع ألة النسيج الصناعية وغيرها من الإبتكارات التي لعبت دورا كبيرا في تسهيل نقل البضائع و السلع لمسافات بعيدة والإبتكارات التي كان لها دورا كبيرا في تسهيل عملية الانتاج و التصنيع.

ب- **المرحلة الثانية:** بدأت المرحلة الثانية لتطور العولمة الاقتصادية بالتزامن مع إنتهاء الحرب العالمية الثانية ,وأيضا بالتزامن مع ظهور الثورة الصناعية الثانية عام 1989.التي أدت لظهور وسائل النقل الحديثة المختلفة والتي كان لها دور محوري في بدء عملية التجارة العالمية وانتشارها مرة أخرى.

ت- **المرحلة الثالثة:** تتلخص المرحلة الثالثة بالنقاط التالية:

* تتمثل حدود العولمة الاقتصادية بعالم الانترنت ,وقد أدى ذلك لظهور الاقتصاد الرقمي ,الذي أصبح جزءا مهماً في العولمة الإقتصادية.

* أدى ظهور التجارة الإلكترونية والطباعة ثلاثية الابعاد لظهور مرحلة جديدة في العولمة الاقتصادية و تميزت أنها أكثر تطورا عما قبلها من المراحل.

* من سلبيات هذه المرحلة أن العمليات التجارية الإلكترونية مهددة بالقرصنة و الهجمات الإلكترونية.

المطلب الثالث : خصائص العولمة الاقتصادية , اسبابها , واهدافها .

اولا : خصائصها : تتميز العولمة الاقتصادية بمجموعة من الخصائص أهمها:

أ- سيادة اليات السوق لاكتساب القدرات التنافسية:حيث يلاحظ أن أهم ما يميز العولمة هي سيادة اليات السوق وإقترانها بالدمقراطية بدلا من الشمولية و إتخاذ القرارات في اطار من التنافسية والامثلية و الجودة الشاملة و اكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة بالثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات و المواصلات و المعلومات و تعميق تلك القدرات الممثلة في الانتاج باقل وقت ممكن حيث أصبح الزمن أحد القدرات التنافسية الهامة التي يجب اكتسابها عند التعامل في ظل العولمة.

ب- ديناميكية مفهوم العولمة:.إن ديناميكية العولمة تتأكد يوم بعد يوم بدليل احتمالات تبدل موازين القوى الاقتصادية القائمة حاليا و في المستقبل ،وان التنافسية تواجه الجميع ليس فقط الدول الاخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية, حيث يشير البعض الى أن الاشتراكية القائمة على اقتصاد السوق التي طبقها "دينغ اكسا وينغ"ستمكن الصين من إحتلال المرتبة الثانية في قائمة الدول الاقتصادية الكبرى في العالم و تتعمق ديناميكية العولمة اذا ما تأملنا أن العولمة تسعى الى إلغاء الحدود السياسية والتاثير بقوة على دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

ت- تزايد الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل: ويعمق هذا الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل ما أسفرت عنه تحولات عقد التسعينات من انفاقات تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية

والمعلوماتية.

ث- وجود انماط جديدة من تقسيم العمل الدولي: حيث تتسم العولمة بوجود انماط جديدة من تقسيم العمل الدولي و قد ظهر ذلك واضحا في طبيعة المنتج الصناعي ،حيث لم يعد في أمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستغل بمفردها هذا المنتج و إإنما أصبح من الشائع اليوم ان نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات و الجهزة الكهربائية و غيرها ,يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع أحد المكونات فقط.

ج- تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات: يوصف هذا العصر أنه عصر الشركات المتعددة الجنسيات والتي تعتبر بكل معانيها هي أحد السمات الأساسية للعولمة ،فهي تاثر بكل قوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل إستثمارات مباشرة من نقل تكنولوجيا وخبرات تسويقية.

ح- تزايد دور المؤسسات الاقتصادية:لعل من الخصائص الهامة للعولمة هي تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في ادارة و تعميق العولمة وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي بتفكك الاتحاد السوفياتي سابقا، وبالتالي تلاشي المؤسسات الاقتصادية لهذا المعسكر وانشاء منظمة التجارة العالمية وانضمام معظم دول العالم اليها ومن ثم إكتمال الضلع الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي التي تمثل العولمة.

ثانيا : أسبابها:

أ- تحرير التجارة الدولية:ويقصد بها تكامل الاقتصاديات المتقدمة و النامية في سوق عالمية واحدة مفتوحة لكافة القوى الاقتصادية في العالم و خاصة مبدأ التنافس الحر

ب- تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة:حدثت تطورات هامة خلال الخمس سنوات الاخيرة ، تمثلت في ظهور أدوات ومنتجات مالية مستحدثة ومتعددة إضافة الى أنظمة الحاسب الالي ووسائل الاتصال والتي كلفت سرعة انتشار هذه المنتجات و تحولت أنشطة البنوك التقليدية إلى بنوك شاملة تعتمد إلى حد كبير على إراداتها من العمولات المكتسبة من خارج موازنتها العمومية.

ت- التقدم العلمي والتكنولوجية:وهي ميزة بارزة للعصر الراهن وهذا التقدم العلمي جعل العالم أكثر إندماجا

ث- وجود فائض في الانتاج العالمي وحاجة الدول الصناعية إلى أسواق خارجية.

ج- التطور الصناعي بين الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمي.

ثالثا : أهدافها :

تنقسم أهداف العولمة الإقتصادية الى قسمين هما أهداف معلنة وأهداف خفية.

ا- الأهداف المعلنة:

- تقريب الإتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة و رأس المال
- زيادة حجم التجارة العالمية , مما يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي العالمي
- زيادة الانتاج وتهيئة فرص النمو الإقتصادي على مستوى المحلي و العالمي
- زيادة رأس المال في العالم باستعمال الأفضل للعمال ذوي الإنتاج المرتفع
- حل المشكلات الانسانية المشتركة التي لا يمكن أن تحلها الدول بمفردها

ب-الأهداف الخفية:

- هيمنة الو.م.أ والإتحاد الأروبي على الإقتصاد العالمي بوسائل منها الاحتكارات و الشركات الكبرى
- التحكم في مركز القرار السياسي في دول العالم لتحقيق المصالح الامريكية والاروبية
- فرض السيطرة العسكرية والثقافية الغربية على الشعوب النامية بقصد نهب مواردها و ثرواتها الوطنية
- القضاء على المشاعر الوطنية و الهوية الثقافية وربط الانسان بالعالم لا بالدولة, لاسقاط هيبة الدولة.

ثالثا : ادواتها :

في بعدها الاقتصادي تركز العولمة على دراسة الاتجاه الاقتصادي نحو المزيد من الاندماج بين الأسواق العالمية، و تحرير التجارة في السلع و الخدمات وحركة رؤوس الموال ضمن إطار قواعد الليبرالية الجديدة و الخضوع الكامل لقوى السوق العالمية, و هكذا تطورت الأدوات بحيث أصبح تنظيم و تسيير الاقتصاد العالمي تحكم فيه المنظمات الدولية و الشركات العابرة للقارات بدل الدول، و حركة التجارة الدولية تخضع للتكتلات الجديدة، و اندماج اقتصاديات الأطراف يخضع لبرامج التثبيت و التكيف الهيكلي. كل هذه الأدوات ساهمت في تشكيل الاتجاهات المستقبلية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

1- الشركات المتعدية الجنسيات:

أصبح التطور الحاصل في أهمية الشركات متعدية الجنسية، " المنظم المركزي للأنشطة الاقتصادية في اقتصاد عالمي يتزايد تكاملا" كما يقول تقرير " الاستثمار في العالم 1992" الذي يصدر عن أمانة الأمم المتحدة . و يتعاظم دور الشركات متعدية الجنسية في التجارة الدولية، حيث أصبحت الشركة الواحدة، تشكل شبكة تجارية دولية بين الشركات التابعة لها أو المرتبطة بها، و غالبا ما يكون موضوع تلك التجارة مكونات الصناعة، وتشير الإحصاءات على سبيل المثال أن فروع وتوابع الشركات متعدية الجنسية (الأمريكية المقر) تسيطر على 40% من صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة. وإن 20% من عجز الميزان التجاري الأمريكي مع كندا يرجع إلى واردات أمريكية من فروع و توابع الشركات الأم المستقرة في الولايات المتحدة.

و للتأكيد على دور الشركات متعدية الجنسية في المعاملات الاقتصادية الدولية، يمكن أن نشير إلى أن إجمالي إيرادات الشركات الخمسمائة الأكبر، بلغ 11.4تريليون دولار عام 1997. و لندرك ضخامة هذا الرقم نقارنه بإجمالي الصادرات العالمية البالغ 2.2 تريليون دولار بنفس العام، و تشير الإحصاءات إلى أن كبرى الشركات متعدية الجنسية تجاوزت قيمة مبيعاتها الناتج المحلي الإجمالي لكثير من البلدان في عام 1997.

2- الإقليمية الجديدة:

مع مجموعة التغيرات و التحولات، و مع قيام منظمة التجارة العالمية، برزت الإقليمية الجديدة على نحو واضح، إحياء لأفكار الستينات، و لكن في إطار جديد يتمثل في تزايد تحرير التجارة، و إزالة العوائق الجمركية و غير الجمركية.

و انطلاقا من الحاجة إلى تدعيم التكتلات الاقتصادية الإقليمية، أعيد إحياء السوق المشتركة لأمريكا و السوق المشتركة الجنوبية في أمريكا اللاتينية بين الأرجنتين و البرازيل و الأرجواي وبارجواي. هذا إلى جانب الانطلاق الذي شهدته التكتلات الاقتصادية الدولية في أوربا (الاتحاد الأوربي) و في أمريكا (الولايات المتحدة –كندا– المكسيك).

و قد تبلورت سياسة التكتل الإقليمي في ظل الظروف المستجدة، انطلاقا من أن الدول الصناعية، رغم القوة الاقتصادية التي أصبحت تمتلكها، كل على حدة، أصبحت تشعر أنها ليست قادرة (لوحدها منفردة) على مواجهة ظروف المنافسة الحرة مع تنامي دور الشركات متعدية الجنسية، و إنها إذا أرادت أن تضاعف من فرصها في احتلال مواقع جديدة في السواق العالمية، فإن مقتضيات ذلك، هي بناء أسواق عالمية، وسيطة، تكون أكثر قدرة على حمايتها و السيطرة عليها، مما يساعدها في مواجهة المنافسة الحرة بحظوظ أكبر و وجود أقوى.

المبحث الثاني : ماهية التكتلات الاقتصادية, مراحلها واثارها.

المطلب الاول : تعريف التكتلات القتصادية .

هو صيغة للتكامل الإقتصادي تتم بين مجموعة من الدول المتجانسة تاريخياً أو ثقافيا أو حضاريا أو إقتصادياً أو جغرافياً لتحقيق مصلحة إقتصادية مشتركة ويسمى ايضا بالتكامل الإقتصادي الإقليمي , حيث يتم تقسيم العمل و التبادل التجاري بين بلدان المنطقة الجغرافية الواحدة , والشروط الموضوعية للتكامل الإقليمي , ويختلف بعضها عن البعض الأخر في أوجه متعددة , فهي تتعلق بأوضاع البلدان المشتركة فيه وعلى مستوى التطور الذي وصل إليه القطر وكذلك على درجة المصلحة الإقتصادية بين الأقطار المشتركة في التكامل الإقتصادي و الشروط الأساسية للإتفاقيات.

المطلب الثاني : مراحل التكتلات اللإقتصادية و أثارها.

وتبدأ أولى مراحل عملية التكامل من خلال إنشاء منطقة تجارة حرة يتم فيها تبادل السلع بين البلدان ,الاعضاء من دون حاجة إلى تعريفات جمركية أو غير جمركية , ثم تأتي مرحلة الإتحاد الجمركي التي يتم من خلالها وضع تعرفة جمركية واحدة من قبل دول الأعضاء في تعاملاتها الخارجية , ثم مرحلة السوق المشتركة التي تتم فيها حرية انتقال عناصر الإنتاج من رأس المال والعمل والتكنولوجيا وإنتهاء بمرحلة الوحدة الإقتصادية التي تتم فيها تحقيق الحد الأدنى من تنسيق السياسات الإقتصادية بين دول الاعضاءحيث تنصهر هياكلها الإقتصادية داخل هياكل و مؤسسات تعمل على

إدارة النواحي الإقتصادية لمجموعة الدول المتكاملة.

وتتم من خلالها إقامة علاقات متكافئة لإيجاد مصالح إقتصادية متبادلة وتحقيق فوائد مشتركة عبر الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة لأعضاء التكتل الإقتصادي .

المطلب الثالث :مزايا التكتلات الإقتصادية وعيوبها .

ا–المزايا:

* **اتساع حجم السوق**:إذ تتحقق المنفعة للدول من خلال التكتل عبر اتساع أسواق الدول المشاركة وتنامي العوائد الناشئة عن هذا التوسع.

* **تحسين شروط التبادل التجاري**: يمنح تكتل الإقتصادي قوة تفاوضية لصالح الدول الاعضاء في سبيل التحكم بشراء السلع وفقا لمصالح التكتل الذي يتشاطر الأعضاء فيه ذات السوق.

* **زيادة فرص العمل**:عبر تبادل الأيدي العاملة ما بين دول الأعضاء في التكتل .

ب–العيوب:

* ضياع جزء من إستقلالية الدول الأعضاء حيث يكون لكل تكتل اقتصادي شروطه وقواعده التي تحكمه والتي يجب أن تلتزم بها الدول الأعضاءوتمتنع عن مخالفتها حتى وان تعارضت مع سياستها الداخلية ، الأمر الذي قد يمس باستقلالية تلك الدول.

* تعارض المصالح بين دول الأعضاء وتكتل نفسه بحيث قد تختلف المصالح الإقتصادية والصناعات المحلية في دول الإتحاد عن بعضها البعض واختلافها عن مصلحة التكتل مما قد يتحتم معه على بعض دول الأعضاءُ أن تغلق بعض الصناعات المحلية أو أن تعدل سياستها.

المبحث الثاني : تأثير العولمة الإقتصادية على التكتلات الإقليمية والدولية.

المطلب الاول :التكتلات الإقتصادية في الدول المتقدمة والنامية.

- **في الدول النامية** : تتميز التكتلات الإقتصادية في الدول النامية بضعفها و حاجتها إلى المزيد من العمل و التنسيق ومن أهمها :

أ- **تجارب التكتل في أمريكا اللاتينية** :أنشئت في عام 1961 فهي تشمل كل قارة أمريكا اللاتينية إلى جانب المكسيك واقتصرت على تحرير التجارة دون أن يمتد إلى تحقيق الإتحاد الجمركي أو السوق المشتركة وتميزت بتواضع أهدافها وتباطؤ في الإنجاز نتيجة التفاوت الكبير بين أعضائها وهذا التفاوت الكبير في الإمكانيات كان السبب الرئيسي في فشل هذا التجمع .

ب- **تجارب التكتل الإقليمي في أسيا:** في اطار المناطق التكاملية داخل أسيا ،يمكن التمييز بين منطقة جنوب شرق اسيا التي أقامت رابطة جنوب شرق اسيا التي سبق الإشارة إليها،أما في وسط اسيا فقامت منظمة التعاون الإقليمي للتنمية بين ثلاث دوا اسيوية هي :إيران ،باكستان،تركيا في العام 1964 ،وتتميز دول هذا الإقليم بأنها متجاورة وبينها قدر من التوافق في النواحي السياسية والحضارية ، ولا تختلف أهداف المنظمة الجديدة عن سابقتها وإن كانت منحت إهتماما جديدا للبعد الدولي ،فتضمنت أهدافها السعي إلى الاندماج التدريجي في الإقتصاد العالمي ، وهي نفسها الفكرة التي اتخذتها مختلف التكتلات الإقتصادية في شتى أنحاء العالم.

– في الدول المتقدمة:

أ- **الإتحاد الأروبي:** بدأ الإتحاد الأروبي كمنطقة تجارية حرة بموجب إتفاقية "روما" عام 1958 ثم تدرج مستوى الإندماج وتعمق بشكل مستمر إلى أن وصل عدد الدول الأعضاء إلى 25 دولة بعد إنضمام دول أروبا الشرقية فأصبح من أكبر التكتلات الإقتصادية في العالم وأكثرها إكتمالا من حيث البني والهياكل التكاملية ومن حيث الاستمرار في المسيرة التكاملية ومن حيث الإمكانيات ، فإن هذا التكتل يهيمن تجاريا على أكثر من ثلث التجارة العالمية.

ب- **التكتل الإقتصادي لأمريكا الشمالية** :أنشئ هذا التكتل في نهاية العام 1993 ويضم كلا من الو.م.أ وكندا

والمكسيك وبالرغم من كونه لا يضم إلا ثلاث دول كبيرة فإنه مثّل أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تقريبا بحجم إقتصاد يقارب "7" تريليونات دولار عند النشأة ،وإذا تفحصنا أهداف هذا الإتحاد نجدها لاتختلف كثيرا عن اهداف الإتحاد الأروبي فهي بعد تحقيق اقتصاد قوي للدول الأعضاء ،تعطي كل أولوياتها لتعزيز القدرة التنافسية مع التكتلات الإقتصادية الأخرى الصاعدة على المستوى العالمي وبالخصوص الإتحاد الأروبي .

المطلب الثاني : التكتلات الإقتصادية و تأثير العولمة عليها.

تقوم هذه التكتلات بفرض سياسات إقتصادية رأسمالية على الدول النامية تصب في مصلحتها وتؤدي ألى عولمة اقتصادات الدول النامية ، ومن أمثلة هذه التكتلات الإتحاد الأروبي ومنظمة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك ومنظمة أسيان.

وإن هذه التكتلات تعكس درجة عالية من كثافة الإعتماد المتبادل وتقسيم العمل الإقليمي في مجالات الإستثمار والتجارة وأنواع التبادل الأخرى،وينظر البعض إلى هذه التكتلات أنها عولمة جزئية تقوم في إطار العولمة الشاملة ، وفي نفس الوقت جدار لمواجهة نمط العولمة السائد، أو كوسيلة تتبعها الدول المختلفة بهدف المواءمة من مشكلات التكامل الكوني التي تدفع إليه العولمة ، وتحدد الشروط التي يجب توافرها في مشاريع التكامل الإقليمي وفقا لأحكام الجات :

أ- وجود خطة عمل محددة مع تبيان أهداف ومراحل إكتمالها وخطواتها (أي وجود جدول زمني بحدود عشر سنوات إلا في حالات إستثنائية تتفق عليها في حدود 12 سنة .

ب- الغاء كافة القيود والحواجز الجمركية **والغير** الجمركية بصورة كاملة خلال الفترة الزمنية المسموحة لإكتمال المشروع.

ت- منح مزايا تعويضية للدول التي قد تتضرر من جزاء قيام المشروع أو في حالة المساس بإلتزامات سابقة تترتب عليها حقوق مكتسبة للدول الأخرى في الجات.

الفصل العاشر: الازمة المالية العالمية 2008.

تمهيد :

ما زالت الأزمة المالية العالمية تعصف باقتصادات البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وتحولت الأزمة التي بدأت كأزمة تمويل عقاري في الولايات المتحدة في صيف عام 2007، إلى أزمة اقتصادية طاحنة تؤثر في الإنتاج والتشغيل. وتوقع المحللون الاقتصاديون في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2009 الذي يصدره البنك الدولي أن يكون لتراجع النشاط الاقتصادي تأثير بالغ على النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبلدان النامية عموماً. وقُدر معدل نمو الناتج المحلي العالمي لعام 2008 بنحو 2.5 في المائة ولعام 2009 بنحو 0.9 في المائة، ومن المرجح أن يبلغ معدل النمو في البلدان النامية 2009 نحو 4.5 في المائة مقابل 7.9 في المائة لعام 2007 مع ارتفاع هوامش أسعار الفائدة، وانخفاض تدفقات رؤوس الأموال، وهبوط كبير في حجم الصادرات، وتباطؤ نمو الاستثمارات في البلدان النامية. ففي ظل الأزمة المالية العالمية، من المنتظر أن تتناقص المعونات والقروض الأجنبية، وأن تتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحويلات العاملين في الخارج، فضلاً عن انكماش حركة التجارة الدولية، ومن ثم عائدات التصدير، الأمر الذي يلقي عبئاً كبيراً على البلدان النامية في إيجاد مصادر بديلة أو إضافية لتمويل عمليات التنمية.

وقسم هذا الفصل الى :

- **المبحث الاول : ماهية الازمة المالية وانواعها .**
- **المبحث الثاني : نشاة الأزمة المالية العالمية 2008 مراحلها,و اسبابها .**
- **المبحث الثالث : نتائج الازمة المالية العالمية2008 وطرق علاجها.**

المبحث الاول :ماهية الازمة المالية وانواعها .

يختلط مفهوم الأزمة بغيره من المفاهيم المرتبطة به، ومرد ذلك إلى تداخل بعض هذه المفاهيم (الكارثة، المشكلة، الصراع، التهديد، النزاع، والحادث) مع مفهوم الأزمة نظراً للتقارب الشديد حيث تشترك جميعها في سمة أساسية وهي الحاجة إلى المواجهة وإلى الإدارة.

المطلب الاول: مفهوم الازمة المالية.

ان الأزمة المالية هي اضطراب حاد ومفاجئ فى بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى وتوجد عدة تعريفات للأزمة أهمها:

أ. هى نقطة حاسمة تتعرض لها الدولة نتيجة تغير ما فى بيئتها الداخلية أو الخارجية ، بما يترتب عليه تهديد القيم والأهداف الأساسية التى تسعى إليها فى ظل عدد من الضغوط الناجمة عن محدودية الوقت المتاح للتصرف وإعتبارات المفاجأة التى تحيط بها.

ب. إنها حدث مفاجئ: إن أهم ما يميز الأزمة كونها تقع بصورة فجائية يصعب أحياناً أو يستحيل توقعها. ومما يزيد من صعوبة مواجهتها، وجوب اتخاذ قرار محدد وسريع، وبالإمكانات المتاحة للسيطرة عليها وتدارك آثارها المستقبلية.

ت. إن مواجهة الأزمة يتم في أضيق وقت وبإمكانيات محدودة، تقتضي طبيعة الأزمة مواجهتها في الحال أي دون الحصول على الوقت الكافي المقرر في الأصل لمواجهتها، كما يقصد أيضاً بهذا العنصر أن يتم الاعتماد على الإمكانات الموجودة بالفعل وقت وقوع الحادث دون اللجوء لغيرها من الإمكانات الأخرى التي لن يسعف الوقت لتلبيتها والحصول عليها.

ث. إنها تهدد مصلحة قومية: بمعنى أن الأزمة تؤثر على مصالح الدولة وكياناتها، وهو ما يعني أن الأزمة لها من الجسامة والخطورة التي تؤهلها لذلك.

المطلب الثاني : انواع الازمات المالية .

أ- **الأزمات المصرفية:** تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة فى طلب سحب الودائع. فبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، و بالتالى يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك. وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت الى بنوك أخرى، فتسمى فى تلك الحالة أزمة مصرفية " وعندما يحدث العكس، أى تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة فى الإقراض، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان ,وقد حدث في التاريخ المالي للبنوك العديد من حالات التعثر المالي مثل ما حدث فى بريطانيا لبنك " Overend & Gurney" وما حدث في الولايات المتحدة عندما انهار "بنك الولايات المتحدة Bank of United States" فى عام 1931 وبنك "Bear Stearns".

ب- **أزمات العملة وأسعار الصرف:** تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على آداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات ,وتحدث تلك الأزمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قراراً بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، قد تؤدى لانهيار سعر تلك العملة، وهو شبيه بما حدث فى تايلاند وكان السبب المباشر فى اندلاع الأزمة المالية فى شرق آسيا عام 1997. وعلى الرغم من أن قرار تعويم أو خفض سعر صرف العملة الوطنية قد يبدو قراراً تطوعياً من السلطة النقدية، الا أنه فى أغلب الحالات يكون قراراً ضرورياَ تتخذه فى حال وجود قصور فى تدفقات رأس المال الأجنبى أو تزايد فى التدفقات الخارجة. بعض تلك الأزمات لها أثر محدود على القطاع غير المالي، أما البعض الآخر فيلعب دوراً أساسياً فى تباطؤ النمو الاقتصادى وحدوث الانكماش بل قد تصل الى درجة الكساد.

ت- **أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات":** تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة "الفقاعة". حيث تتكون "الفقاعة" عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو غير مبرر. وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل – كالأسهم على سبيل المثال – هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل. فى هذه الحالة يصبح انهيار أسعار

الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاهاً قوياً لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره فى الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر فى الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى.

المبحث الثاني : نشاة الأزمة المالية العالمية 2008 مراحلها,و اسبابها .

بدأت الأزمة المالية العالمية في 2008 في البلدان المتقدمة، وانتشرت بعد ذلك وبسرعة نحو باقي بلدان العالم، وتحولت إلى كساد اقتصادي عالمي، حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي من 5.2 في المائة لعام 2007 إلى 3.4 في المائة لعام 2008 ليصل إلى 0.5 في المائة لعام 2009. وتوقع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي انخفاضاً في حجم التجارة العالمية من 4.1 في المائة لعام 2008 إلى -2.8 في المائة لعام 2009. وتشير التقديرات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2009 إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 20 في المائة لعام 2008 وإلى زيادة متوقعة لهذا التراجع خلال عام 2009.

المطلب الاول : نشاة الأزمة المالية العالمية وبوادرها .

ترجع جذور الأزمة المالية العالمية الحالية إلى التوسع الائتماني في الولايات المتحدة الأمريكية لسنوات عديدة، خاصة في مجال التمويل العقاري، وذلك دون مراعاة للشروط السليمة لمنح الائتمان، حيث قامت البنوك الأمريكية بإقراض شركات المقاولات، وتهافت المستهلكون على شراء عقارات قيمتها تفوق مقدرتهم المالية، وأسقطت البنوك الممولة لوائحها وأصبحت تمول في بعض الأحيان 95% و100% من القيمة المغالى فيها للعقارات، وغضت الطرف عن الضمانات والحدود الائتمانية القصوى المسموح بها. ومع وجود نظام الرهن العقاري، زاد الطلب كثيراً على اقتناء المساكن الخاصة، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها بدرجة كبيرة بحيث أُطلق عليها توصيف "الفقاعة العقارية". وتواصل انتفاخ "الفقاعة"، وارتفع بذلك حجم الديون العقارية إلى نحو 6.6 تريليون دولار وإجمالي الديون الفردية إلى 9.2 تريليون دولار.

1. أزمة الرهن العقاري:

في المصارف العقارية الأميركية، والتي هي بالطبع عبارة عن شركات مساهمة، هناك نوعان من القروض، الأول هي القروض بضمانات ويتسم هذا النوع بانخفاض سعر الفائدة الذي يصل إلى 6% نتيجة مضمونية استرجاعه، أما النوع الآخر فهو القروض بدون ضمانات ويتسم بارتفاع سعر الفائدة إذ يصل إلى 14%

وذلك نتيجة عدم تقديم الزبون لضمانات معينة لاسترجاعه، وقد ازداد النوع الثاني من القروض بصورة كبيرة، ومع هبوط مستوى النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة ابتداءاً من عام 2006 وصعوداً، وارتفاع نسب البطالة والتضخم فقد عجز اغلب المقترضين عن الوفاء بما في ذمتهم من الديون، الأمر الذي أدى إلى إعلان أربعة من أكبر مصارف التسليف العقاري في الولايات المتحدة إفلاسها.

فاندلعت بذلك أزمة الرهن العقار في الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف عام 2007 حيث كان هناك ندرة في السيولة في أسواق الائتمان والأجهزة المصرفية العالمية، إلى جانب بداية انكماش في قطاع العقارات، والممارسات المرتفعة المخاطرة في الإقراض والاقتراض، وقد ظهرت الأزمة بصورتها الحالية عندما انفجرت فقاعة سوق العقارات، والتي نتجت عن تسويق العقارات لمحدودي الدخل في الولايات المتحدة بطريقة ملتوية وشروط تبدو سهلة للوهلة الأولى، ولكن بعقود كانت صياغتها بمثابة فخ لمحدودي الدخل فقد كانت في مجملها التفاف علي القوانين الحكومية والحد الائتماني، حيث تضمنت العقود نصوصاً تجعل القسط يرتفع مع طول المدة، وعند عدم السداد لمرة واحده تؤخذ فوائد القسط 3 أضعاف عن الشهر الذي لم يتم سداده، فضلاً عن وجود بنود في العقود ترفع الفائدة عند تغيرها من البنك الفيدرالي الأمريكي، فيما يسمى بالرهن العقاري ذو الفائدة القابلة للتغيير .

وقد شهدت السنوات السابقة لذلك تساهلاً ملحوظاً في شروط الائتمان واتجاهاً طويل المدى لارتفاع أسعار العقارات، حيث ارتفعت أسعار العقارات (بالتحديد السكنية منها) بما يقرب 124% خلال الفترة 1997- 2006، مما حفز الكثيرين على الاقتراض لتمويل شراء مساكنهم الخاصة، إذ ارتفع معدل التمليك السكنى في الولايات المتحدة الأمريكية من 64% في 1996 إلى 69.2% في 2004، وفى ظل الارتفاع العام لأسعار تلك العقارات أخذ كثير منهم في الاقتراض بضمان قيمتها، التي لم تسدد في الأساس، وكان الاعتماد في هذه القروض بشكل أساسي على قيمة العقار التي تتزايد باستمرار في السوق كضمان.

وبعد فترة، وتحديداً خلال عامي 2006 و2007 بدأت أسعار الفائدة في الارتفاع أكثر من المتوقع مما أدى إلى تزايد التزامات محدودي الدخل حيث ارتفعت أعباء قروض العقارات التي التزموا بها، بالإضافة إلى القروض التي تشكل قيمة العقارات ضماناً لها، فامتنع الكثيرون عن السداد بعد أن أرهقتهم الأقساط المتزايدة، وبدأت أسعار العقارات تنخفض بصورة كبيرة.

ولاحتواء ذلك الوضع قامت البنوك وشركات العقار ببيع ديون المواطنين في شكل سندات لمستثمرين عالميين بضمان العقارات، الذين لجأوا بدورهم، بعد أن تفاقمت المشكلة، لشركات التأمين التي أوجدت من

الأزمة فرصه للربح بضمان العقارات فيما لو امتنع محدودو الدخل عن السداد، فقامت بتصنيف سندات الديون لفئتين (أ) قابله للسداد، و(ب) لا يمكن سدادها وبدأت شركات التأمين بأخذ أقساط التامين علي السندات من هؤلاء المستثمرين.

وفى ظل تلك الظروف قام البنك الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة حيث قام في كانون ثاني **2008** بخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلي 3.50% وهو إجراء ذو حجم استثنائي، ثم تخفيضه تدريجياً إلي 2% بين كانون الثاني ونيسان من ذات العام.

ولدى تفاقم الأزمة وتوقف محدودي الدخل عن السداد، اضطرت الشركات والبنوك لمحاولة بيع العقارات محل النزاع والتي رفض ساكنوها الخروج منها، فعجزت قيمة العقار عن تغطية التزامات أياً من البنوك أو شركات العقار أو التأمين، مما أثر على السندات فطالب المستثمرون بحقوقهم عند شركات التأمين، فأعلنت أكبر شركة تأمين في العالم (**أيه آي جي**) عدم قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها تجاه 64 مليون عميل تقريبًا مما دفع بالحكومة الأمريكية إلى منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79.9% من رأسمالها، ولحق بها كثير من المؤسسات المالية الأمريكية مثل مورجان ستانلي و جولدمان ساكس، وفى أيلول 2008 أعلن بنك " **الأخوة ليمان**" " إفلاسه.

و قد قُدرت خسائر المؤسسات المالية حول العالم في تموز 2008 بما يقرب من 435 مليار دولار أمريكي، وشهدت البورصات في أغسطس 2007 تدهوراً شديداً أمام مخاطر اتساع الأزمة وتدخلت المصارف المركزية لدعم سوق السيولة.

ومنذ عام 2000 وعند انفجار ما يسمى بفقاعة الانترنت أخذت قيم العقارات وبالتالي أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بالارتفاع بصورة مستمرة في جميع أنحاء العالم خاصة في الولايات المتحدة حتى بات شراء العقار أفضل أنواع الاستثمار في حين أن الأنشطة الأخرى بما فيها التكنولوجيا الحديثة معرضة للخسارة.

وأقبل الأميركيون أفراداً وشركات على شراء العقارات بهدف السكن أو الاستثمار الطويل الأجل أو المضاربة، واتسعت التسهيلات العقارية إلى درجة أن المصارف منحت قروضاً حتى للأفراد غير القادرين على سداد ديونهم بسبب دخولهم الضعيفة.

وانتفخت الفقاعة العقارية حتى وصلت إلى ذروتها فانفجرت في تموز عام 2007 حيث هبطت قيمة العقارات ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة، وفقد أكثر من مليوني

أميركي ملكيتهم العقارية وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم، ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة نتيجة عدم سداد المقترضين لقروضهم هبطت قيم أسهمها في البورصة وأعلنت شركات عقارية عديدة عن إفلاسها.

ولكن انهيار القيم لم يتوقف عند العقارات بل امتد إلى أسواق المال وجميع القطاعات الأخرى، ففي عام 2000 لم يقد انفجار فقاعة الإنترنت بعد انتفاخ دام عدة سنوات إلى أزمة مالية شاملة أو إلى تخوف من حدوث كساد اقتصادي لأن من يشتري جهاز الكمبيوتر لا يهدف عادة الاستثمار أو المضاربة ولا يحتاج إلى الاقتراض بينما انفق الأفراد جميع مدخراتهم واقترضوا لشراء العقارات، وبناء على ذلك تختلف الآثار المالية والاقتصادية المترتبة عن هبوط أسعار العقار عن تلك المترتبة عن هبوط أسعار الكمبيوتر اختلافا كثيرا، وأدى انفجار الفقاعة العقارية إلى تراجع الاستهلاك اليومي وبالتالي إلى ظهور ملامح الكساد.

2. الانتقال إلى أسواق المال:

ما لبث أن ظهرت آثار الأزمة بأن شهد الاقتصاد الأمريكي انكماشاً ملحوظاً على مدار عام 2008، ظهرت جلية في معدلات البطالة، حيث وصلت معدلات البطالة في أيلول 2008 الى 6.1% وهو المعدل الأعلى خلال خمس سنوات، حيث قام أصحاب العمل بالاستغناء عن ما يقرب من 605,000 وظيفة منذ بداية الشهر الأول من نفس العام، وقد انعكست هذه الصورة السلبية على سوق الأوراق المالية في صورة انخفاضات حادة في أسعار الأسهم والسندات.

ولكن كيف حصل هذا الانتقال من شركات العقارات (المصارف العقارية) إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى؟ ولكي يتم الإحاطة بهذا الموضوع بصورة جلية نورد المثال الأتي:

فلو كنت مالكاً لمجموعة من الأسهم في أحدى الشركات الأميركية من غير شركات العقارات التي أفلست، وذهبت إلى البورصة صباحاً ووجدت أن هناك مجموعة من الشركات الكبرى قد أصبح سعر سهمها يساوي صفراً (وهي الشركات التي أعلنت إفلاسها) ماذا كان عساك أن تفعل في هذه الحالة، من المؤكد أنك ستتوقع انخفاضات أخرى بأسعار الأسهم، وستقوم بعرض الأسهم التي تمتلكها للبيع خشيةً من انخفاض قيمتها، ولكن هذا الأمر لا ينطبق عليك فقط بل على مئات الملايين من الأشخاص حاملي الأسهم، وبذلك أصبح عرض الأسهم يفوق الطلب عليها بشكل كبير، الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار الأسهم في كل سوق الأوراق المالية الأميركية، وحدثت الكارثة في يوم الاثنين المصادف (2008/9/15) الذي كان يوماً أسوداً

في تاريخ الاقتصاد الأميركي، ليصبح فيما بعد يوماً أسوداً في تاريخ الاقتصاد العالمي أيضاً عندما انتقلت الأزمة المالية الأميركية إلى الاقتصاد العالمي برمته.

محصلة القول، انه وبعد هذه اللوحة الكئيبة لأحوال المال والاقتصاد الأمريكي يمكن إطلاق تسمية (الاثنين الأسود) كمصطلح جديد يضاف إلى قاموس اقتصاد الأزمات والكوارث ليحل محل ذلك اليوم الأسود الذي يؤرخ الانهيار المدوي للبورصة الأميركية في يوم (الخميس الأسود) المصادف 24 تشرين ثاني 1929 والذي دشن الأزمة الاقتصادية الرأسمالية العالمية الكبرى التي امتدت منذ ذلك التاريخ وحتى 1933.

نحن إذن أمام أزمة عميقة، بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى، يواجهها النظام الرأسمالي تتمظهر هذه المرة بالانهيار الذي حصل في النظام المالي الذي هو في الواقع تعبير عن أزمة بنيوية عميقة دفعت الكثير من المحللين والاقتصاديين إلى التشبيه بين هذه الأزمة وبين الكساد الكبير أي الأزمة الاقتصادية الرأسمالية العالمية الكبرى (1929 – 1933).

إذن يمكن القول إنّ الأزمة المالية العالمية الراهنة تمثل أكبر تهديد راهن ومحتمل لاستقرار الاقتصاد العالمي وللنظام الرأسمالي العالمي على وجه الخصوص، فقد طالت هذه الأزمة الجزء الأعظم من شعوب وبلدان العالم بدرجات متفاوتة، علما أنها تمثل القسم الظاهر من جبل الجليد العائم الذي يخفي أزمات حادة متفجرة، أو على طريق الانفجار، وقد يترتب عليها تغيير جوهري في العلاقات الناظمة للاقتصاد العالمي بين مراكزه وإطرافه وتؤثر على تناسبات القوى الناظمة له في الوقت الحاضر.

ويمكن القول هنا أن ثمة العديد من السمات المميزة للأزمة المالية العالمية الراهنة التي توضح عمقها وحجم مخاطرها وما تتركه من تحديات أيضا، فمن أهم سماتها حدّة وعمق الأزمة، إذ تشير الكثير من الدلائل على أن الأزمة حادة وعميقة بكل المقاييس ويكمن الأمر في حقيقة أن يوم (الاثنين الأسود) هذا يسجل لحظة درامية خطيرة للغاية في النظام المالي الأمريكي والعالمي فقد تهاوى، في ذلك اليوم كل من مصرف lehman brothers ومؤسسة lynch merril وحتى نفهم عمق تأثير هذين المصرفين نحتاج إلى بعض التفاصيل الإضافية، إذ تُعد هاتان المؤسستان من أكبر العمالقة الماليين، فمثلا يعد مصرف lehman brothers، رابع أكبر مؤسسة مالية استثمارية في الولايات المتحدة يبلغ عمره 158 عاما، وكان هذا المصرف قد أشار، في بيان، إلى أن القيمة الإجمالية لديونه بلغت 613 مليار دولار حتى 31 أيار الماضي، لذا طلب من الجهات المختصة اتخاذ إجراءات طارئة لحمايته من الانهيار التام، وذلك وسط تصاعد حدّة أزمة السيولة التي يشهدها، وجاءت خطوة المصرف بعد تعرضه لخسائر بلغت مليارات

الدولارات نجمت عن تعاملاته في سوق الإقراض العقاري في البلاد، حيث سجّل في الربع الأوّل من العام الجاري أعظم خسارة في تاريخه، بلغت 4 مليارات دولار، لترفع إجمالي الخسائر منذ بداية عام 2008 إلى 6.5 مليارات دولار.

وقد تسبب إعلان إفلاس مصرف lehman brothers مصحوباً بمخاوف من إقدام المزيد من المصارف على خطوات مماثلة، بموجة ذعر قوية في بورصة وول ستريت، مما دفع المستثمرين إلى بيع الأسهم في بداية التعاملات، الأمر الذي انعكس سلباً على مؤشرات البورصة الأميركية.

كما تزامن مع لجوء lehman brothers إلى الإفلاس، إعلان المصرف الاستثماري الضخم، merril lynch الذي كان هو الآخر يئن تحت وطأة أزمة الائتمان الراهنة، أنّه وافق على بيع أصوله إلى bank of america، بقيمة 50 مليار دولار وذلك في صفقة سينجم عنها نشوء أكبر شركة للخدمات المالية في العالم، من أجل تجنّب استفحال أكثر للأزمة الماليّة التي تعصف بالبورصات من دون هوادة.

ومن جهة أخرى لم يكن lynch merril الوحيد الذي كان مكشوفاً انكشافاً فاضحاً على المصرف المفلس، فشركة التأمين الأميركيّة العملاقة ، كانت معرّضة لانعكاس مخاطر انهيار lehman brothers عليها، وسعت إلى الحصول على قرض من الفيدرالي الأميركي، لمواجهة إمكان تقليص درجتها في السوق وإمكان انهيار سعر سهمها، بعدما انخفضت قيمته بنسبة 80 في المائة، وبعدما أعلنت الشركة عن نيتها إعادة جدولة ديونها المالية.

وما يزيد من حجم الكارثة، هو أن انهيار هذه المؤسسات يترافق مع سحب كميات ضخمة من السيولة، الأمر الذي سيؤدي إلى تباطؤ في الاقتصاد، تتفاوت التوقعات في مدى تحوله إلى كساد على غرار أزمة الثلاثينيات.

فضلاً عن ذلك، يتخوف المحللون من أن تؤدي تصفية أصول المصارف المفلسة إلى انهيار قيمة أصول المؤسسات الأخرى، وبالتالي تآكل رساميلها، وفقدانها ثقة العملاء بملاءمتها، ما سيدخل الاقتصاد المعولم في حلقة مفرغة من الانهيارات.

هذا مع العلم أن عدد إجمالي المؤسسات المالية الواقعة تحت مظلة التأمين الفيدرالي في الولايات المتحدة يصل إلى 1800 مؤسسة، تمتلك حوالي (13) تريليون دولار من الأصول، في حين يبلغ إجمالي الدين الحكومي الأميركي 9 تريليون دولار، فيما بلغ عجز الموازنة 450 مليار دولار2006.

3. دور المصارف الأميركية في تطور الأزمة:

كان لسلوك المصارف الأميركية دور كبير في ظهور الأزمة المالية الحالية ومن ثم تطورها ووصولها إلى ما وصلت إليه الآن، ولكي يمكننا توضيح هذا الدور ينبغي علينا توضيح أمرين في غاية الأهمية، الأول هو ما يسمى (التزامات الدين المهيكل وعقود مبادلة الديون) والثاني (اتفاقيتي بازل 1 وبازل 2).

أ. التزامات الدين المهيكل وعقود مبادلة الديون:

يدخل المصطلحين ضمن مصطلح مالي أعم يسمى التوريق المصرفي وهو أداة مالية حديثة بدأ بروزها كظاهرة بشكل خاص في الثمانينات من هذا القرن في الولايات المتحدة الأميركية، تساعد هذه الأداة بقيام مؤسسة مالية بحشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول، ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانياً ثم عرضه على الجمهور من خلال منشأة متخصصة للاكتتاب في شكل أوراق مالية ضمانا للتدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك، لذلك يتمثل مصطلح التوريق أو (التسنيد) في تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول أي تحويل الديون من المقرض الأساسي إلى مقرضين آخرين.

وعلى ذلك، تبدو القروض المصرفية وكأنها قروض مؤقتة أو معبرية أي تنتقل القروض عبرها من صيغة القرض المصرفي إلى صيغة الأوراق المالية، فبالاعتماد على الديون المصرفية القائمة، يمكن خلق أصول مالية جديدة، وتوفير تدفقات نقدية، وتتلخص طريقة التوريق في الخطوات التالية:

- تبيع المؤسسة المالية بعض أصولها المضمونة بسعر مخفض لمنشأة غرض إنشائها فقط لشراء هذه الأصول التي ترغب المؤسسة في توريقها وذلك حتى تخرج هذه الأصول من الذمة المالية للمؤسسة.
- يتم نقل الأصول بضماناتها والتي هي عبارة عن مديونية على مدينين للمؤسسة المالية مضمونة برهن أو ملكية لدى المؤسسة المالية إلى المنشأة ذات الإغراض الخاصة.
- تصدر المنشأة ذات الإغراض الخاصة وتسمى (المصدر) سندات بقيمة تعادل قيمة الديون محل التوريق للحصول على السيولة عن طريق بيعها على المستثمرين.
- تستخدم المنشأة ذات الإغراض الخاصة السيولة المتحصلة من بيع السندات لسداد قيمة الأصول للمؤسسة المالية.
- تكون الفوائد على هذه السندات متوافقة مع فوائد الديون الأصلية.
- أن عملية التوريق تخدم المؤسسات المالية الدائنة من حيث الأتي:
- توفر لها السيولة النقدية الكافية للدخول في عمليات تمويل جديدة.

- التوسع في نشاطها.
- يساعد المؤسسة المالية على تحسين قوائمها المالية وذلك بالتحرر من قيود مبدأ كفاية رأس المال ومخصصات الديون.
- أن عملية التوريق تساعد المؤسسة المالية في تحويل الأصول غير السائلة إلى أصول سائلة يمكن إعادة توظيفها مرة أخرى.
- تساعد في توزيع المخاطر الائتمانية على قاعدة عريضة من الدائنين.
- أن تقنين عملية التوريق وإيجاد سوق لها يخدم القطاعات التي تحتاج إلى تمويل طويل الأجل مثل تمويل الرهن العقاري وغيره من أنواع التمويل القائم على الأصول حيث يصبح منح التمويل من المؤسسة المالية بمثابة جسر للوصول إلى عملية التوريق وهذا يشجع المؤسسات التمويلية على الدخول في عمليات التمويل طويلة الأجل.
- أن عملية التوريق تؤدي إلى توسيع السوق المالية وتنشيطها عبر تعبئة الموارد المالية المختلفة وتنويع الأدوات الاستثمارية المعروضة فيها.

إن أجزاء عملية التوريق التي هي التزامات الدين المهيكل وعقود مبادلة الديون تم استخدامها بصورة غير قانونية في المصارف العقارية الأميركية، فعندما تجمعت لدي مصارف العقارات الأميركية محافظ كبيرة من الرهونات العقارية ، فإنها لجأت إلي استخدام هذه المحافظ من الرهونات العقارية لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحافظ، فكأن المصارف لم تكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات، بل أصدرت موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية، وهنا أصبحت العملية غير قانونية، فالمصارف تقدم محافظها من الرهونات العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية، وهكذا فإن العقار الواحد يعطي مالكه الحق في الاقتراض من المصرف، ولكن المصرف يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر، للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، وهذه هي المشتقات المالية، وتستمر العملية في موجة بعد موجة، بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، وهكذا أدى تركز الإقراض في قطاع واحد، وهو قطاع العقارات، على زيادة المخاطر، فساعدت الأدوات المالية الجديدة (التوريق) على تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض موجة تلو الموجه.

بً. اتفاقيتي بازل 1 وبازل 2.

من المعروف أن النظام المصرفي في الاقتصاد المعاصر يُعد بمثابة القلب من الجسد، وأن النقود تُعدُّ بمثابة الدم الذي يضخه هذا القلب المصرفي في عروق- أي أنشطة- هذا الجسد الاقتصادي، ويتكوَّن النظام المصرفي من: البنك المركزي والمؤسسات النقدية؛ أي المصارف وشركات التأمين وسوق المال، ويقوم الفن المصرفي على المواءمة بين اعتبارين متناقضين: الثقة أو السيولة من ناحية، والعائد أو الربحية من ناحية أخرى؛ فالمصرف كمشروع اقتصادي يتعيَّن عليه أن يحقق ربحًا لأصحابه المساهمين وكمشروع اقتصادي من نوع خاص بحسب طبيعة نشاطه، وهي التعامل في الائتمان، يتعيَّن عليه أن يحافظ على حد معين من السيولة في أصوله حتى يكتسب ثقة المتعاملين معه بأنه يستطيع أن يلبي طلباتهم بالدفع نقدًا عند الطلب، أو بعد ترتيبات معينة.

وعلى ذلك إذا ركَّز المصرف على اعتبار واحد من هذين الاعتبارين؛ فإنه يفقد شرط وجوده في السوق المصرفي، فإذا وجَّه جل موارده المالية لمقابلة اعتبار الثقة- أي السيولة- فإن هذه السياسة ستكون على حساب الاعتبار الثاني وهو الربحية، ومن ثم يصبح مشروعًا غير مربح لا مبرر إذًا لوجوده، وإذا وظف جل موارده في أصول مثمرة؛ أي مدرَّة لعوائد مرتفعة نسبيًّا كالأوراق المالية طويلة الأجل؛ أي الأسهم والسندات والقروض، سيكون ذلك على حساب السيولة، وبالتالي الثقة؛ حيث سيفقد ثقة عملائه لأنه لن يستطيع أن يستجيب لطلباتهم بالدفع نقدًا، ومن ثم يفقد مبرر وجوده كمؤسسة نقدية.

وعليه يتأسس الفن المصرفي في أن يشكِّل البنك مجموع أصوله؛ بما يضمن له السيولة الكافية مع الربح المناسب، وعادةً ما تتراوح نسبة الأصول السائلة ما بين (30%) و(40%) من مجموع الأصول الكلية للمصرف حسب اتفاقيتي بازل 1 وبازل 2 اللتان وضعتا أسس العمل المصرفي.

خلال السنوات القليلة السابقة لعام 1999, قامت لجنة بازل للرقابة على البنوك بعمل جاد لإصدار اتفاق بازل 2 الخاص بمعيار كفاية رأس مال المصارف، وقد جاء هذا الاتفاق كرد فعل على الأزمة المالية التي عصفت بالأسواق الأسيوية في الأعوام 1997-1998 التي كان أحد أهم أسبابها ضعف الرقابة المصرفية على احتياطات المصارف الخاصة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع درجة المخاطر.

فقد قامت اللجنة بدراسة أسباب الأزمات المصرفية في كثير من الدول واتضح من تلك الدراسات أن أهم الأسباب التي أدت إلى تلك الأزمات هي عدم إدارة المصارف للمخاطر المصرفية التي تتعرض لها وضعف الرقابة الداخلية والخارجية (السلطات الرقابية الوطنية), لذا فإن الاتفاق الجديد ركز على معالجة تلك الأسباب لضمان قوة المصارف، وخلال الفترة 1999 -2003 قامت اللجنة بإجراء العديد من التعديلات على الطبعة الأولى التي صدرت في عام 1999 حتى صدرت الطبعة الثالثة في نيسان 2003، وقد ركز الاتفاق الجديد (بازل2)

على تقوية إطار رأس المال القانوني أو الرقابي من خلال متطلبات الحد الأدنى لرأس المال بحيث يكون أكثر حساسية للمخاطر التي يتعرض لها البنك وفي الوقت نفسه تعطي حوافز للبنوك التي تدير المخاطر التي تتعرض لها بصورة جيدة.

وقد أكدت اتفاقيتي بازل بصورة كبيرة على الرقابة المصرفية إذ وجهت؛ أنه في حال تطبيق المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة، فإن ذلك سوف يساعد في تحقيق الاستقرار المالي في البلد الذي يقوم بتطبيقها، وجاء المبدأ الأول من الاتفاقية بما نصه (يجب أن يتضمن نظام الرقابة المصرفية الفعّال مسؤوليات وأهداف واضحة ومحددة لكل هيئة تشارك في الرقابة على المصارف، وينبغي أن تملك كل من هذه الهيئات استقلالية العمل والموارد الكافية، كما أنه من الضروري وجود إطار قانوني مناسب، يتضمن تعليمات تنفيذية تتعلق بترخيص المؤسسات المصرفية ورقابتها المستمرة وإعطاء الجهة الرقابية صلاحيات فرض الالتزام بالتعليمات الرقابية ذات العلاقة بالسلامة والحماية المالية، كما أن هذه التعليمات يجب أن تمنح السلطة الرقابية والمراقبين الحماية القانونية، والسماح بتبادل المعلومات بين الجهات الرقابية وحماية سرية هذه المعلومات).

الأزمة التي يعيشها العالم الآن بعامة، وتعيشها الولايات المتحدة الأمريكية بخاصة، نجمت عن عدم الالتزام، بهذه المتطلبات من قبل المصارف، ومن إهمال الاحتياطي الفيدرالي في القيام بواجباته الإشرافية والرقابية والتفتيشية، ومن ثم وقعت الأزمة المالية الحادة، والتي امتدت إلى الدول الأوروبية، ودول جنوب شرق آسيا واليابان والصين ثم الدول النامية، تنذر بكساد عالمي كالكساد العالمي العظيم في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات من القرن الماضي.

فَجَريًا وراء أقصى ربح وأسرعه، أفرطت المؤسسات النقدية في تقديم كمٍّ ضخمٍ للغاية من القروض للأفراد، وبالذات في مجال الرهن العقاري، دونما دراسة دقيقة، ودونما اعتبار للسيولة وكفاية رأس المال، مما أدى إلى تعثر الكثير من المقترضين عن السداد، في الوقت الذي انخفضت فيه أسعار العقارات، ومن ثم غرق المواطنون في الديون، وأصبحت المؤسسات النقدية على مشارف الإفلاس، وساعد على هذا الوضع المأزوم أربعة عوامل:

- **الأول**: يتمثل في شبه غياب الرقابة من قبل السلطات النقدية على العمل المصرفي، خاصةً أن أكثر من أربعة أخماس هذا العمل كان يتم خارج بنود الميزانية، وبالتالي لا يخضع رسمياً للرقابة، رغم علم هذه السلطات بهذه الحقيقة، وعليه كان ذلك أدعى أن تعمل على إخضاع هذا النشاط لرقابتها.

- **والثاني**: يتركز في المضاربات، أي المقامرة المحمومة في وول ستريت، والتي تتصاعد بلا ضابط ولا رابط ولا منطق، كلما تقلّصت الثقة في السوق وفي الاقتصاد.
- **والثالث**: يدور حول انتشار استخدام أدوات مالية مبتكرة، وهي المشتقات أي المتاجرة في المخاطر، فقامت هذه الأدوات على إعادة بيع القروض العقارية، وغيرها من القروض، المشكوك فيها في شكل أوراق مالية، وتم تداول هذه الأوراق، وتنطوي هذه المعاملات بالطبع على محظورات، فهي بيع الإنسان ما لم يملك، وبيع الديّن بالديّن.
- **والرابع**: ينحصر في فساد الإدارة العليا في كثير من هذه المؤسسات المالية الكبرى، مما جعلها لا تهتم كثيراً بالقواعد المصرفية قدر اهتمامها بالمرتبات الخيالية والحوافز التصاعدية التي كانت تتقاضاها، فمثلاً بلغت مرتبات ومكافآت رئيس بنك ليمان براذرز (486) مليون دولار عن عام 2007م.

ووصل النظام المصرفي الأمريكي في النهاية إلى درجة من فقدان الثقة، أدت إلى حالة التجمد الائتماني، فلا يوجد أي إقراض واقتراض بين المصارف، ولا يوجد أي إقراض لقطاع الأعمال أو المستهلكين، ومن ثم توجد حالة شلل يكاد يكون كاملاً في التيارات النقدية المحركة للتيارات الحقيقية، أي للنشاط الاقتصادي العيني، خاصةً إذا أضفنا إلى ذلك الإحجام شبه الكامل من المستهلك الأمريكي عن الإنفاق خوفاً من واحتياطًا للطوارئ في المستقبل، وهنا تكون بداية الانهيار الكبير، ليس في سوق المال فحسب، وإنما أيضًا في أساسيات الاقتصاد.

المطلب الثاني : مراحل الازمة المالية 2008.

منذ فبراير 2007 إلى سبتمبر 2008 ظهرت معالم أزمة مالية عالمية والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة 1929م، حيث ابتدئت الأزمة أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي ترتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، وقد وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة خلال العام 2008م إلى 19 بنكاً . اما مراحل الازمة فيمكن ايجازها فيما يلي :

فبراير 2007م: عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد)، فأصبح يتكثف في الولايات المتحدة ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.

أغسطس 2007م: البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة، **والمصارف المركزية** تتدخل لدعم **سوق** السيولة.

أكتوبر 2007م إلى **ديسمبر 2007**م: عدة مصارف كبرى تعلن انخفاضاً كبيراً في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.

يناير 2008م: الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.50%، وهو إجراء ذو حجم استثنائي. ثم جرى التخفيض تدريجيا إلى 2% بين شهري كانون الثاني ونهاية نيسان.

17 فبراير، 2008م: الحكومة البريطانية تؤمم بنك "نورذرن روك".

مارس 2008م: تضافر جهود المصارف المركزية مجددا **لمعالجة سوق** التسليفات.

مارس 2008م: "جي بي مورغان تشيز" يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي "بير ستيرنز" بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.

7 سبتمبر، 2008م: **وزارة الخزانة** الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري "فريدي ماك" و"فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 **مليار دولار**.

15 سبتمبر، 2008م: اعتراف بنك الأعمال "ليمان براذرز" بإفلاسه بينما يعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية وهو "بنك أوف أميركا" شراء بنك آخر للأعمال في **بورصة وول ستريت** هو بنك "ميريل لينش".

عشرة مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحاً، في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف. إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.

16 سبتمبر، 2008م: الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأمريكية تؤممان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم "أي آي جي" المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 **مليار دولار** مقابل امتلاك 79.9% من رأسمالها.

17 سبتمبر، 2008م: البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي. وتكثف المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.

18 سبتمبر، 2008م: البنك البريطاني "لويد تي أس بي" يشتري منافسه "أتش بي أو أس" المهدد بالإفلاس.

السلطات الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 **مليار دولار** لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.

19 سبتمبر، 2008م: الرئيس الأمريكي جورج بوش يوجه نداء إلى "التحرك فوراً" بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في **الولايات المتحدة**.

23 سبتمبر، 2008م: الأزمة المالية تطغى على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

الأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماطلة حيال الخطة الأمريكية للإنقاذ المالي.

26 سبتمبر، 2008م: انهيار سعر **سهم** المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وفي **الولايات المتحدة** يشتري بنك "جي بي مورغان" منافسه "واشنطن ميوتشوال" بمساعدة السلطات الفدرالية.

28 سبتمبر، 2008م: خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس. وفي **أوروبا** يجري تعويم "فورتيس" من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ. وفي بريطانيا جرى تأميم بنك "برادفورد وبينغلي".

29 سبتمبر، 2008م: مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ. وبورصة وول ستريت ينهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعةً المصارف من إعادة تمويل ذاتها.

أعلن بنك "سيتي غروب" الأميركي أنه يشتري منافسه بنك "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفدرالية.

1 نوفمبر، 2008م: مجلس الشيوخ الأميركي يقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة

وفي الواقع أصابت هذه الازمة أصحاب الأموال وغيرهم بالهلع والذعر مما اجبر المؤسسات المالية والوسطاء معها على التفكير في وضع خطط للإنقاذ، كما دفع الحكومات للبحث عن مخرج من المازق كما اشار د قنطقجي في بحثه " أمام هذه الأزمة المخيفة تدرس دول أوروبا إنشاء نظام مشترك لضمان الودائع المصرفية الشخصية ويحث المتحدث باسم البيت الأبيض المسئولين الماليين في العالم لتحسين الضوابط الدولية لتكون أكثر فاعلية. أما الرئيس

الفرنسي الجديد فيدعو لوضع أسس نظام مالي دولي جديد، بينما يؤكد الرئيس الروسي بأن انعدام المسؤولية في النظام المالي الأمريكي هو أساس وسبب الأزمة المالية العالمية. ويرى الرئيس البرازيلي أن المضاربة في الأسواق المالية والنقدية هي المسئولة عن انطلاق الأزمة المالية الدولية

المطلب الثالث: . الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية.

1- تحول الأموال إلى الأسواق المالية العالمية :

نظرا للطفرة المالية الموجودة ونتيجة استغلال النظام الرأسمالي للمستهلك وتوفر فائض نقدي في البنوك والمؤسسات الملية وشركات التأمين. والحرية المطلقة لتلك الشركات في الاستثمار بأتت هذه الشركات تبحث عن وسائل وطرق لتنمية هذه الأموال عن طريق الأسواق المالية العالمية من خلال المتاجرة في السندات والخيارات والمستقبليات والتي يعتمد الجزء الاكبر منها على نظام الشراء بالهامش الذي يسمح للمستثمر بالمتاجرة بأضعاف رأس ماله الحقيقي (قد تصل إلى مئة ضعف). وهي مبنية على نظام سعر الفائدة والعلاقة غير المتكافئة بين الاطراف مما دفع العدالسعي وراء الأرباح الخيالية والوهمية وحيث أن ليس هناك ضمانات لهذه الأسواق ولا حماية من قبل الحكومات، فكانت النتيجة الحتمية إلى حجم الخسائر الضخم .

2- فخ شركات الائتمان المصرفي العقاري :

نتيجة لتخفيض سعر الفائدة الامريكي تشجعت العديد من البنوك على منح قروض لشراء المساكن بفائدة متدنية وصلت إلى 5%. فانكب المستهلكين على شراء البيوت في مختلف أنحاء أمريكيا، إلا أن هذه القروض كانت بشروط منها:

- الفائدة متغيرة ومبنية على سعر الفائدة في البنك المركزي حيث هو سعر الفائدة المعروض والمعلن عنه بين البائع والمشتري.
- إذا تأخر المدين عن السداد تضاعفت عليه أسعار الفائدة، ونظرا لطيلة فترة السداد ومجموع الفائدة المركبة فإن المبلغ مع مجموع الفوائد قد يكون عاليا جدا. لا تمكن المدين من سداده .
- أن المدفوعات الشهرية للثلاث سنوات الأولى تذهب لسداد الفوائد وبعد ذلك يخصم جزء من المبلغ لسداد الفوائد والجزء الأقل يذهب لسداد المبلغ الأصلي.

- نتيجة توفر السيولة لدى البنوك والفائض النقدي بسبب السياسة التوسعية والقدرة على خلق النقود . تشجعت البنوك على إعطاء المزيد من القروض العقارية. مما أدى إلى زيادة غير مسبوقة في أسعار العقارات فاقت المعقول فاصبح المنزل الذي كان سعره 150 ألف دولار مثلا يساوي 300 ألف دولار.

ومن جانب أخر قامت المؤسسات المالية التي أخذت هذه العقود الائتمانية بطرح هذه القروض كسندات استثمارية مما أدى إلى وجود أسواق ثانوية مهمتها التجارة في هذه القروض وبيعها لعدة مرات والنتيجة أن الفجوة بين الأسعار الحقيقية والأسعار السوقية قد تفاقمت بسبب هذه المضاربات. وغاية البنك من بيع هذه القروض هي مضاعفة إيراداته، حيث يستفيد من فوائد القروض التي يسددها المقترض ويستفيد أيضا من بيع السندات ليحقق دخلا إضافيا من العمولات والرسوم. ثم يقوم مالك السندات الثاني ببيعها أو برهنها وأخذ قروض عليها ليضارب في الأسواق المالية بما يسمى التمويل بالهامش والمشتقات وغيرها. وحتى يطمأن المستثمر قامت هذه الشركات بالتأمين على هذه القروض والسندات في حالة التعثر وعدم السداد. ويتكرر السيناريو والنتيجة المتوقعة والمحتملة أن المدين الأول قد يعجز عن السداد فيضطر إلى الإفلاس وبيع العقار. ونتيجة تخلف العديد عن السداد لذلك أصيب العديد من المؤسسات المالية بالعسر المالي الحقيقي وهذا أدى إلى تدهور أسواق السندات العقارية وأصبحت تفقد قيمتها السوقية.

- قيام العديد من مؤسسات القروض المالية بإعطاء قرض ثانوي على نفس البيت، وأصبح البيت إما مرهون لأكثر من جهة، أو علية أكثر من رهن. هذا بالطبع زاد من قيمة الأقساط المستحقة على هذا العقار.

المبحث الثالث : نتائج الازمة المالية العالمية2008 وطرق علاجها .

المطلب الاول : نتائج الازمة المالية 2008.

1-اثار الازمة على الاقتصاد الامريكي:

طالت تداعيات أزمة الرهن العقاري الأمريكية مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث انتقلت من القطاع المصرفي وشركات التأمين وسوق الأوراق المالية إلى قطاعات الاقتصاد الحقيقي، وانعكست بالتالي على مستويات البطالة التي بلغ معدلها ولأول مرة في الولايات المتحدة 7.2 في المائة في نهاية عام ٢٠٠٨. وتراجع معدل نمو الإنتاج الصناعي وتباطأ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي وانخفض معدل نمو الصادرات الأمريكية، إلى غير ذلك من دلالات الركود الاقتصادي ومنها :

- إفلاس العديد من البنوك الاستثمارية التي وضعت استثمارات مالية تقدر بالمليارات في المتاجرة في الأسواق المالية .
- إفلاس شركات التأمين التي عجز زبائنها عن سداد القروض المستحقة وكذلك أقساط التأمين.
- امتناع البنوك عن إعطاء قروض جديدة ووضع شروط تعجيزية لا تسمح بمنح القرض بسهولة.
- انتقال العدوى إلى قطاعات أخرى تجارية وصناعية مما أدى إلى تسريح آلاف العمال، وهذا أثر سلبا على المؤسسات الاستهلاكية الأخرى الغذائية والخدماتية وتجارة السيارات وغيرها.
- ظهور بوادر الكساد الاقتصادي وتراجع النمو الاقتصادي ,كما زادت نسبة البطالة. جاء في مقال ميشال مرقص تحت عنوان (الرهان المحموم): ان 16 مصرفاً أميركياً أعلنت عجزها للآن، سواء بالإفلاس، أو بالعوز، وتدخلت الخزانة الفيديرالية لتعويم مؤسسات وشراء أسهم عديمة الفائدة. .

2–اثار الازمة على اوروبا :

ونتيجة للارتباط الوثيق بين الأسواق المالية الدولية في ظل نظام العولمة وثورة الاتصالات وتقنية المعلومات، ومع الريادة الاقتصادية للولايات المتحدة، انتقلت الأزمة إلى المؤسسات المالية والمصرفية الأوروبية. وسجل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة تراجعاً بنسبة 7.5 في المائة خلال الربع الأخير من عام 2008، ومن المتوقع أن يستمر الانخفاض في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالمعدل نفسه خلال الربع الأول من عام 2009, ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن تحقق الاقتصادات الناشئة والنامية نمواً محدوداً يبلغ معدله 1.6 في المائة لعام 2009 ويرتفع إلى 4 في المائة لعام 2010. غير أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي سوف ينكمش في شريحة كبيرة من البلدان في عام 2009.

وانخفض الانتاج الصناعى الأوربى فى مايو 2008 بمعدل 1.9%، وهو الانخفاض الأكثر حدة فى شهر واحد منذ أزمة سعر الصرف فى 1992. وقد سجل الاقتصاد الأوروبى فى الربع الثانى من العام انخفاضاً قدره 0.2%. على سبيل المثال ارتفعت حالات البطالة فى الاقتصاد البريطانى حسب إحصاءات "مكتب الإحصاءات القومية إلى 904,900، بزيادة حوالى 32,500 حالة وذلك فى أغسطس 2008. بينما شهد الاقتصاد الايرلندى فى الربع

الأول من العام انكماشاً فى اجمالى الناتج المحلى قدره 1.5%، وهى السابقة الأولى لها منذ عام 1983، وكذلك انكماشاً قدره 0.5% فى الربع الثانى لتصبح بذلك أيرلندا أولى دول الاتحاد الأوربى دخولاً فى الكساد الإقتصادى.

أما أسبانيا فقد نجحت فى تجنب الانكماش فى النشاط الاقتصادى ولكنها – بالرغم من ذلك – قد عانت من ارتفاع شديد فى معدلات البطالة حيث وصلت إلى 9.9%، فقد ازدادت حالات البطالة فى الاقتصاد الأسبانى بنحو 425 ألف حالة عن العام 2007 كل تلك الظواهر الخاصة بالأزمة انتقلت بدورها إلى الدول الأخرى مثل بلجيكا والنمسا والمانيا والسويد والدانمرك وغيرهم من الدول الأوروبية.

3–آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية:

انعكست الأزمة المالية الأميركية على معظم اقتصادات دول العالم حتى أنها أصبحت تلقب بالأزمة المالية العالمية، وبما أن الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي فإنها تأثرت بهذه الأزمة، وأن مدى تأثر الدول العربية أعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية المالية بين الدول العربية والعالم الخارجي، فكان الأثر المباشر للأزمة المالية على الدول العربية قليلاً جداً نتيجة محدودية انكشاف المنطقة للبنوك الأوروبية والأميركية وشبه انغلاق النظم المالية باستثناء دول الخليج العربي، بخاصة الإمارات والسعودية وقطر، وفى هذا الإطار يمكننا تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث مدى تأثرها بالأزمة، وهي:

- المجموعة الأولى: هي الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان.
- المجموعة الثانية: وهى الدول العربية ذات درجة الانفتاح المتوسطة أو فوق المتوسطة ومنها مصر والأردن والعراق والمغرب العربي.
- المجموعة الثالثة: وهى الدول العربية ذات درجة الانفتاح المنخفضة ومنها السودان.

فبالنسبة للمجموعة الأولى فإن صادراتها تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي، ويعتبر النفط هو المصدر الرئيس للدخل الوطني إذ يوفر 80% من عائداتها، وقد كان من أهم نتائج الأزمة انخفاض أسعار النفط العالمية نتيجة لانخفاض الطلب علية من قبل الدول الصناعية الكبرى، وجاء هذا الانخفاض بسبب انخفاض الطلب على منتجات تلك الدول وبالتالي إغلاق الكثير من المصانع وخفض إنتاجية المصانع الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تقليل طلب تلك المصانع على الطاقة، فنجد أن أسعار النفط انخفضت من حوالي 147 دولارا للبرميل في شهر تموز 2008 إلى أقل من 40 دولارا للبرميل الواحد في نهاية كانون أول من نفس العام، أي انخفضت بنسبة 72%، ومما لا شك فيه أن هذا

الانخفاض الحاد سيؤثر على وضع الموازنات العامة للسنوات القادمة وعلى معدلات النمو الاقتصادي لتلك البلدان، إذ استثمرت الدول العربية النفطية في الأسواق المالية الغربية، وبخاصة في السوق الأميركي أكثر من 400 مليار دولار في السنوات الأربع الماضية من فائض عوائد النفط.

المطلب الثاني : خطط الانعاش والانقاذ المالي .

1- الخطة الأمريكية للإنقاذ المالي.

و هي الخطة التي صاغها وزير الخزانة الأمريكية "هنري بولسون لإنقاذ النظام المالي من الأزمة الراهنة في أسواق المال، وتكلف بتنفيذها ومتابعة التنسيق مع السلطات المالية والمصارف المركزية الأجنبية لإنشاء برامج على شاكلة البرنامج الأمريكي لإنقاذ مصارفها المتورطة في أزمة الرهن العقاري.

وتهدف الخطة إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأملاك العقارية، والتي تعود إلى دافعي الضرائب، كما تهدف إلى حماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي، وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن, إذ تقترح الخطة ضخ 700 مليار دولار لشراء الأصول المتعثرة لدى المؤسسات المالية والمصارف الأجنبية التي ضخت سيولة لتمويل مصارف أمريكية انهارت أو عجزت عن السداد.

- اشترطت خطة إنقاذ حي المال " وول ستريت" ألا تحصل عمليات الشراء إلا بأرخص الأسعار التي يراها وزير الخزانة متوافقة مع أغراض مشروع القانون واستخدام الأرباح المخصصة من برنامج الإغاثة لصالح الطبقة المتوسطة والضعيفة وإنقاذ الملايين من أصحاب القروض بدلا من الاكتفاء بإنقاذ المقترضين

- الاحتفاظ بهذه الأصول المشتراه إلى غاية موعد الاستحقاق أو بيعها في الوقت وبالأسعار التي تحقق فيها أعلى عائد لدافعي الضرائب بهدف تهدئة مخاوف دافعي الضرائب الذين عارضوا بشدة استخدام أموالهم في إنقاذ " وول ستريت من أخطاءه.

- ألزمت الخطة تحديد شراء أصول الرهون العقارية المتعثرة في مساعدة المواطنين المهددين بالطرد من منازلهم وسكناتهم

- حماية أسعار المنازل وصناديق تمويل التدريس والمعاشات والادخار الفردي، وتوفير فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي.

- تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في شراء الأصول المتعثرة والاستثمار في المؤسسات المالية.

– في حالة ظهور عجز في جدوى خطة الإنقاذ بعد خمس سنوات من تطبيقها، تفرض رسوم على المؤسسات المالية لتعويض خسائر دافعي الضرائب.

– الآراء المؤيدة للخطة :

- بعض الاقتصاديين اعتبر الخطة علاجاً جراحياً يقدّم حلاً شاملاً من خلال إنقاذ الوضع المالي، وضمان عدم انتقال المشكلات التمويلية إلى الشركات، لتقتصر كما هي الآن على القطاع المالي فقط.
- تضمن الخطة استمرارية الثقة في البنوك الأمريكية.
- تقدم الخطة علاجا للمشكلات من حيث معاقبة من كانوا مسؤولين، ثم إيجاد الحلول لسد الثغرات المتعلقة بارتفاع أسعار العقارات، كما تؤكد ضرورة تحديد دور أسواق المال والمضاربات بالنسبة لبيع الأوراق الآجلة.
- ستساعد الخطة شركات القطاع المصرفي، لأن نظام التأمين على الودائع في أميركا يغطي ودائع الأفراد فقط، ولا يوجد تعويضات للشركات.

– الآراء المعارضة للخطة:

- يرى الكثير من الأمريكيين أنه يتعين على بورصة "وول ستريت" أو حي المال الأمريكي أن يقوم بحل مشكلاته بنفسه دون تدخل الحكومة وهو ما يتعارض مع فلسفة الفكر الرأسمالي.
- أن تخصيص مبلغ 700 مليار دولار لضخها في القطاع المصرفي قد لا تغطي الديون المتعثرة سوى بـ 6% من هذه الديون حسب الخبراء الاقتصاديين، وهو ما يفسر استمرار هبوط المؤشرات العامة للبورصات .
- الخطة تكافئ المتسببين في الأزمة المالية بالإهمال وسوء إدارة أموال المودعين، وتحمل دافعي الضرائب فاتورة ذلك.

- يبدي الكثير من الأمريكيين خشيتهم من الثمن الذي سيتحمله دافعوا الضرائب الأمريكيون.
- يعتقد عدد كبير من الأمريكيين، بأنه لا توجد ضمانات كافية لإنجاح الخطة، ويعتبرونها تبديداً للأموال العامة.
- ستفيد الخطة البنوك على المدى القصير، في التخلص من أعباء الديون المعدومة والاستثمارات العاطلة، لكن مع وجود شكوك في إمكانية أن تعود أسعار هذه الأصول إلى الارتفاع في المستقبل.

2- خطة الاتحاد الأوروبي:

اعتمد أيضاً خطة إنقاذ لمواجهة تحديات الأزمة المالية وانعكاساتها الاقتصادية، ولكن وفق مسارات مختلفة عن خطة الإنقاذ الأمريكية، حيث تم التركيز على ضخ 200 مليار يورو، أي ما يعادل 1.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الأوروبي، من أجل تحفيز الطلب المحلي وزيادة الثقة في الاقتصاد الأوروبي، بالإضافة إلى العمل على دعم التنافسية الأوروبية من خلال تشجيع الاستثمار الذكي، أي الاستثمار في المهارات المطلوبة للوفاء باحتياجات المستقبل، وفي سبل تعزيز كفاءة استخدام الطاقة وتطوير التكنولوجيا النظيفة، ودعم بعض القطاعات مثل البناء والتشييد والسيارات، وفي البنية التحتية والاتصالات لتحفيز الابتكارات والاختراعات. وتقوم خطة الإنقاذ الأوروبية على مبدأ أساسي وهو تعزيز التضامن والعدالة الاجتماعية، الذي يتحقق من خلال مساعدة الفئات المتضررة من تداعيات الأزمة المالية العالمية وبالأخص العمال الذين فقدوا وظائفهم.

و تم تأميم عدد من البنوك والمؤسسات المالية الأوربية. فقد شهد سبتمبر 2008 تأميم" برادفورد & بينجلى " أكبر مؤسسات القروض العقارية فى بريطانيا، كذلك قامت حكومة أيسلندا بشراء حصة 75% من glitnir "bank"، ثالث أكبر مؤسسة إقراض فى ايسلندا.

هذه الجهود المختلفة تأتى فى إطار محاولات الدول استعادة توازنها الذى فقدته فى ظل الأزمة المالية الراهنة، والذى كان احد أهم أسبابها – إن لم يكن أهمها على الإطلاق- هو أزمة الرهن العقارى التى ولّدها القطاع المالى الذى أصبح – على حد تعبير البعض – "طفلاً يحتاج الى وصاية"، هذه الوصاية هي التدخل الحكومي.

3- اليابان:

شملت خطة إنعاش الاقتصاد الياباني قيام البنك المركزي بتقديم نحو ٣٢ مليار دولار في صورة تسهيلات ائتمانية وقروض للبنوك لتحفيزها على التوسع في الإقراض، بالإضافة إلى تقديم إعانات مالية قدرها 21.3 مليار دولار لأصحاب المعاشات والأسر لتشجيعهم على الإنفاق؛

4-**الصين**:

اعتمدت خطة إنقاذ تشتمل على نصف تريليون دولار لدعم المؤسسات المالية، وتتجه إلى تقليص استثماراتها في الخارج والتوسع في الإنفاق المحلي لإنعاش السوق الداخلي. وقد خفّضت بالفعل سعر الفائدة خمس مرات متتالية منذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ في محاولة لدفع عجلة الاستثمار وتنشيط السوق المحلي.

الفهرس:

العنوان	الصفحة
مقدمة	02
محتوى المادة حسب الدليل البيداغوجي	04
الفصل الاول : الوقائع الاقتصادية مفهومها , اهميتها وخصائصها	07
المبحث الاول : ماهية تاريخ الوقائع الاقتصادية واهميتها .	08
المطلب الاول :مفهوم تاريخ الوقائع الاقتصادية.	08
المطلب الثاني: اهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية.	08
المبحث الثاني :خصائص ومميزات دراسة الوقائع الاقتصادية .	11
المطلب الاول : خصائص تاريخ الوقائع.	11
المطلب الثاني : مميزات تاريخ الوقائع الاقتصادية .	12
المبحث الثالث: أساليب عرض التاريخ الاقتصادي.	13
الفصل الثاني : ازمة الكساد العالمي 1929.	14
المبحث الاول: الأزمات الاقتصادية في العالم قبل سنة **1929**.	15
المطلب الاول : مفهوم الازمات الاقتصادية .	15
المطلب الثاني :أهم الأزمات الاقتصادية قبل ازمة الكساد **1929**	16
المبحث الثاني : الوقائع الاقتصادية السابقة لازمة الكساد **1929**.	18
المطلب الاول : االوضع الاقتصادي في اوربا والعالم قبل الازمة	18
المطلب الثاني :الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة قبل الازمة .	20
المبحث الثالث: ازمة الكساد العالمي **1929**.	21
المطلب الاول: اسباب ازمة الكساد العالمي **1929**.	23
المطلب الثاني: سبل العلاج للخروج من الازمة.	25

الفصل الثالث : الثورة الصناعية.	28
المبحث الاول: ماهية الثورة الصناعية ونشاتها.	29
المطلب الاول : مفهوم الثورة الصناعية.	29
المطلب الثاني : تطور و نشأة الثورة الصناعية.	29
المبحث الثاني: عوامل قيام الثورة الصناعية ونتائجها .	30
المطلب الاول عوامل قيام الثورة الصناعية .	30
المطلب الثاني: نتائج الثورة الصناعية .	32
المبحث الثالث : الثورة الصناعية والإستعمار الأوروبي.	33
الفصل الرابع : الواقائع الاقتصادية للدول الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية	35
المبحث الاول: النظام الاشتراكي , مفهومه, وخصائصه .	36
المطلب الاول :مفهوم النظام الاشتراكي .	36
المطلب الثاني :خصائص النظام الاشتراكي .	36
المبحث الثاني: الواقع الاقتصادي للدول الاشتراكية بعد الحرب لعالمية الثانية .	38
المطلب الاول :بناء الاقتصاد الاشتراكي السوفياتي .	38
المطلب الثاني :خصائص النوذج السوفياتي في الاقتصاد .	39
المطلب الثالث :الخطط الخمسية لتطوير الافتصاد السوفياتي .	40
المطلب الرابع : سياسة التوجيه الاقتصادي.	41
المبحث الثالث : انهيار النظام الاشتراكي(انهيار الاتحاد السوفياتي).	42
المطلب الاول: اسباب و ظروف انهياره النظام الاشتراكي.	42
المطلب الثاني: نهاية الاتحاد.	44
المطلب الثالث: نتائج انهيار الاتحاد السوفياتي	44
الفصل الخامس : الواقائع الاقتصادية للدول الرئسمالية بعد الحرب العالمية الثانية.	46

المبحث الاول : النظام الراسمالي , مفهومه, مراحله وخصائصه .	47
المطلب الاول :مفهوم الراسمالية.	47
المطلب الثاني : مراحل ميلاد الرأسمالية .	47
المطلب الثالث : خصائص الرأسمالية .	49
المبحث الثاني: الواقع الاقتصادي للدول الراسمالية بعد الحرب لعالمية الثانية.	51
المطلب الاول : بناء الاقتصاديات الرأسمالية.	51
المطلب الثاني :نتائج إتباع السياسات الاقتصادية الموجهة .	53
الفصل السادس : النظام النقدي بريتن وودز.	54
الميحث الاول: ماهية اتفاقية بريتن وودز ونشاتها .	55
المطلب الاول : تعريف نظام بريتن وودز.	55
المطلب الثاني : تبني اتفاقية بريتن وودز .	55
المطلب الثالث: المحتوي العام لاتفاقية بريتن وودز .	57
المبحث الثاني : قواعد وأسس اتفاقية بريتن وودز واثارها.	58
المطلب الاول : قواعد واسس اتفاقية بريتن وودز .	58
المطلب الثاني : اثار اتفاقية بريتن وودز:	59
المطلب الثالث : فترة أستقرار اتفاقية بريتن وودز	60
المبحث الثالث: فترة أنهيار اتفاقية بريتن وودز.	63
المطلب الاول :بداية انهيار اتفاقية بريتن وودز.	63
المطلب الثاني : ايقاف التحويل بين الذهب والدولار .	65
الفصل السابع : النظام الاقتصادي العالمي الجديد.	68
المبحث الاول: ماهية النظام الاقتصادي العالمي الجديد واركانه.	69

المطلب الاول :ماهية النظام الاقتصادي العالمي الجديد.	69
المطلب الثاني :أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد.	71
المبحث الثاني : خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد.	74
الفصل الثامن : بروز الاقتصاديات الاسيوية.	76
المبحث الاول: رابطة دول جنوب شرق اسيا "الاسيان" , مقومات التجربةوتحدياتها	77
المطلب الاول : نشأة وتطور الآسيان	77
المطلب الثاني : الاهداف من تاسيس رابطة الاسيان	78
المطلب الثالث : اهم المؤشرات الاقتصادية من تاسيس الاسيان	79
المبحث الثاني :الظروف والعوامل التي ادت الى نجاح تجربة النمور الاسياوية	80
المطلب الاول : الظروف والعوامل التي أدت إلى نجاح تجربة النمور الآسيوية.	80
المطلب الثاني :أهم الإنجازات التي حققتها النمور الآسيوية.	83
الفصل التاسع : العولمة الاقتصادية والتكتلات الاقتصادية	86
المبحث الاول : ماهية العولمة الاقتصادية ,خصائصها , اسبابها ونشاتها.	85
المطلب الاول :تعريف العولمة الاقتصادية .	85
المطلب الثاني : نشأة العولمة الاقتصادية.	85
المطلب الثالث : خصائص العولمة الاقتصادية , أسبابها , واهدافها	87
المبحث الثاني : ماهية التكتلات الاقتصادية.	91
المطلب الاول : تعريف التكتلات القتصادية .	91
المطلب الثاني : مراحل التكتلات اللإقتصادية و أثارها.	91
المطلب الثالث :مزايا التكتلات الإقتصادية وعيوبها .	92
المبحث الثاني : تأثير العولمة الإقتصادية على التكتلات الإقليمية والدولية.	93

المطلب الاول :التكتلات الإقتصادية في الدول المتقدمة والنامية.	93
المطلب الثاني : التكتلات الإقتصادية و تأثير العولمة عليها.	94
الفصل العاشر: الازمة المالية العالمية 2008.	95
المبحث الاول :ماهية الازمة المالية وانواعها .	96
المطلب الاول: مفهوم الازمة المالية.	96
المطلب الثاني : انواع الازمات المالية .	96
المبحث الثاني : نشاة الأزمة المالية العالمية 2008 مراحلها,و اسبابها .	98
المطلب الاول : نشاة الأزمة المالية العالمية وبوادرها .	98
المطلب الثاني : مراحل الازمة المالية 2008.	108
المطلب الثالث: . الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية.	111
المبحث الثالث : نتائج الازمة المالية العالمية2008 وطرق علاجها.	112
المطلب الاول : نتائج الازمة المالية 2008.	112
المطلب الثاني : خطط الانعاش والانقاذ المالي	115
الفهرس	119
قائمة المراجع	124

قائمة المراجع :

– كتب باللغة العربية:

1) حازم الببلاوي, النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة, المجلس الوطني للثقافة والفنون, الكويت ,2000.

2) عبد الله أحمد ، بريتون وودز الأحداث المفصلية في التاريخ المالي الحديث، الطبعة الأولى، ،دار أوغاريت للتأليف والترجمة والنشر، سوريا، 2020.

3) عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد احداث 11 ديسمبر، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية,القاهرة، 2003.

4) عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، مركز الأهرام للترجمة والنشر،القاهرة، الطبعة الأولى، 1993.

5) عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 2004.

6) جمال عبد الناصر , اقتصاديات والاتفاقيات دار الفكر العربية مصر سنة 1998.

7) زينب حسين عوض الله، التحديات والفرص حقيقة الدولار أمريكي, الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2003.

8) محمود الطنطاوي الباز ، مدخل لدراسة الإقتصاد السياسي ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، 2004 .

9) محمد صالح المنجد، الأزمة المالية، مجموعة زاد للنشر، الرياض 2008.

10) جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الأميركي، الأزمة لمالية العالمية 2008، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، 2008.

11) حازم البنى ، المبادئ والأسس الإقتصادية ، دون طبعة ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ، ليبيا، 1997.

12) أحمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد حسن ، تطور الفكر والوقائع الإقتصادية ، دون طبعة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2000 .

13) مدحت القريشي ، تطور الفكر الإقتصادي ، الطبعة الأولى ، دار وائل ، عمان ، الأردن ، 2008

14) محمد اسماعيل صبري ، تطور النظم الإقتصادية مابين الماضي والحاضر ، دون طبعة ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 2011 .

15) فليح حسن خلف ، النظم الإقتصادية: الرأسمالية ، الإشتراكية ، الإسلام ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب الحديثة وجدار للكتاب العالمي .

16) داليا عادل الزيادي ، النظم الإقتصادية المقارنة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، مصر ، دون سنة النشر ,2001.

17) علي فيصل علي الأنصاري ، الفروق الجوهرية بين الإقتصاد الإسلامي والرأسمالية ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة الكويت ، 2008 .

18) عبد الله ساقور ، الإقتصاد السياسي ، دون طبعة ، عنابة ، الجزائر ، 2004 .

19) ابراهيم مشورب ، الإقتصاد السياسي : مبادئ–مدارس–أنظمة ، الطبعة الأولى ، المنهل اللبناني ومكتبة رأس النبع ، بيروت ، لبنان ، 2002 .

20) أحمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد حسن ، تطور الفكر والوقائع الإقتصادية ، دون طبعة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2000 .

21) مدحت القريشي ، تطور الفكر الإقتصادي ، الطبعة الأولى ، دار وائل ، عمان ، الأردن ، 2008 .

22) محمد اسماعيل صبري ، تطور النظم الإقتصادية مابين الماضي والحاضر ، دون طبعة ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 2011 .

23) عبد الله خباية ، رابح بوقرة ، الوقائع الإقتصادية : العولمة الإقتصادية: التنمية المستدامة ، دون طبعة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر .

24) فليح حسن خلف ، النظم الإقتصادية: الرأسمالية ، الإشتراكية ، الإسلام ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب الحديثة وجدار للكتاب العالمي, بدون سنة.

25) علي فيصل علي الأنصاري ، الفروق الجوهرية بين الإقتصاد الإسلامي والرأسمالية ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة الكويت ، 2008 .

26) كريستوفر كولينز ، ترجمة ، أحمد فؤاد زيدان ، الإقتصاد العالمي : تاريخ موجز ، دار الفاروق للنشر ، 2018

27) حمد سيد عام، الاسكندرية، مصر، التجارة الدولية، مطبعة الاشعاع الفنية , 2001.

28) عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، كلية التجارة , جامعة الحلوان، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 2004.

29) عبد الله أحمد، بريتون وودز الأحداث المفصلية في التاريخ المالي الحديث، الطبعة الأولى، 2020،دار أوغاريت للتأليف والترجمة والنشر، سوريا , بدون سنة.

30) بثينة حسين عمارة , العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصري ،دار الأمين القاهرة ،2000.

31) عبير محمد عبد الخالق , العولمة, دارالجامعة الجديدة ،الإسكندرية, 2007.

32) العيد صالحي,العولمة والسيادة الوطنية المستحيلة ،دار الخلدونية, الجزائر ، 2006.

33) فلاح كاظم المحنة ,العولمة والجدل الدائر حولها ،الورق للنشر والتوزيع ،عمان الطبعة الأولى , 2002.

34) عبد الواحد الغفوري ،العولمة والجات ، القاهرة ،مكتبة مديولي ،2000.

35) محمد الأطرش ,حول تحديات الاتجاه التكتلات الاقتصادية،مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان، 2001 .

36) نبيل نايف حاجي، فرصة الإنقاذ قائمة، المركز العربي للدراسات والاستشارات المالية والمصرفية،القاهرة، بدون سنة.

37) السعيد دراجي, الأزمة المالية العالمية: أسبابها وتداعياتها, جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية, قسنطينة, بدون سنة.

38) رائد فاضل جويدالأزمة المالية العالمية لعام 2008 أسبابها وأنعكاساتها الأقتصادية والسياسية على الأقتصادات الأوربية والنامية , كلية العلوم السياسية.قسم العلاقات الاقتصادية الدولية,العراق, 2012.

39) قنطقجي، سامر، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، دمشق, 2008 .

40) صلاح عباس ,إدارة الأزمات في المنشأة التجارية, مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2000.

41) إبراهيم عبد العزيز النجار, الأزمة المالية واصلاح النظر المالي العالمي، الدار الجامعية, الإسكندرية 2009.

42) زكي رمزي ,الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل الأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت.

43) جلال يحي , التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر منذ الحرب العالمية الأولى، ج2 ،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

44) عوني عبد الرحمن السبعاوي, التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2010

45) بير رونفن, الموسوعة التاريخية (تاريخ القرن العشرين) ، ط2 ،دار الفكر,لبنان ،1985.

46) نوار خالد تميم, الثورة الصناعية, دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع , مصر2001.

47) محمد مظفر الأدهمي, تاريخ اوروبا الحديث, مطبعة التعليم العالي ج2, تونس ,2003,.

48) فاضل حسين, الاستعمار الاوروبي, لدار النهضة العربية ,الاسكندرية , مصر.1992.

49) محمد خليل برعي : مبادئ الاقتصاد ، دار الثقافة العربية ، القاهرة 1994 .

50) فرنسوا شارل هوجل, تاريخ العلاقات الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرون ، شفيق محسن،دار مكتبة 4 الهلال، بيروت، 2010 .

51) فائق طهبوب، محمد السعيد حمدان, تاريخ العالم الحديث والمعاصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات 4 جامعة القدس، فلسطين، 2008.

52) صلاح أحمد الهريدي, دراسات في التاريخ الأمريكي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية،2000

53) أحمد شعبان ،محمد علي:الأزمات والمتغيرات الاقتصادية ودور القطاع المصرفي، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية ،2010.

54) إسماعيل هاشم ,الثورة في اوروبا,لدار النهضة العلمية ,بيروت,1989.

55) فرانسو جورج, موسوعة تاريخ اوروبا العام1789 حتى أيامنا , دار حسين حيدر, ط1, باريس,1995 .

رسائل علمية :

1- عبد المجيد قدي, الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية, أطروحة دكتوراه , جامعة الجزائر, 2006.

2- طالبي صالح , تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية الأزمة الحالية وتداعياتها، رسالة ماجستير في العلوم 2 الاقتصادية وعلوم تسيير العلوم التجارية ، 2009 /2010 .

3- هيثم يوسف محمد عويضة ,كينز والكساد الكبير، قراءة في الأزمة 1999 والأزمة الحالية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008.

4- اشور شوقي أثر الأزمات المالية على التكتلات الاقتصادية، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، .

5- هيثم يوسف محمد عويضة ,كينز والكساد الكبير، قراءة في أزمة 1929 والأزمة الحالية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008.

مجلات علمية :

1- سمية فوزي، النظام العالمي الجديد وانعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد22،معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1994.

2- عبيدات عبد الكريم، النظام النقدي الدولي المعاصر وهيمنة الدولار الأمريكي، معارف (مجلة علمية محكمة)، السنة العاشرة- العدد 19،ديسمبر 2015.

3- خالفي علي , رميدي عبد الوهاب, رابطة دول جنوب شرق آسيا – الأسيان- نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة , مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. العدد السادس,الجزائر ,2012.

4- ساروت جاهان ، أحمد صابر محمود ، ماالمقصود بالرأسمالية ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، جوان 2015 .

5- هندرين حسن حسين, الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على النشاط الإقتصادي أسبابها , أنواعها , آثارها , إنعكاساتها, مجلة الإدارة واالقتصاد ,السنة 34 , العدد 89 , 2011.

6- بن خيرة طاهر , إدارة الأزمات الاقتصادية: مقارنة بين أزمة الكساد 1929، والأزمة المالية 2008 " دراسة تاريخية اقتصادية, مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخي,العدد8, الجزائر,2022.

7- عناد مجذاب بدر: الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي، مجلة الدراسات الدواية، العدد 13 ،بغداد ،2001.

مواقع الكترونية:

1. صندوق النقد الدولي، الحالة الاقتصادية في العالم: الأزمة والتعافي، نيسان/أبريل 2009. متاح على: www.imf.org .
2. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2009: الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية. متاح على: www.unctad.org.
3. غرغوري كلارك , الاقتصاد العالمي ,نشاته وتطوره ومستقبله ,الدار العربية للعلوم ,بيروت ,2009,. https://ar.wikipedia.org/wiki تم الاطلاع 25-01-2024
4. موسوعة ويكيبيديا النسخة العربية ،25-01-2024 . https://ar.wikipedia.org/wiki
5. https://hbrarabic.com
6. https: //w.w.w,bay tay tathi kma. 2ovg تم الاطلاع عليه يوم الأحد 2024/12/20
7. علي عواد الشرعة , الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي ,دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الإستفادة منها, من موقع" https://journals.openedition.org/insaniyat/" تاريخ الاطلاع26-01-2024.

محاضرات و مطبوعات بيداغوجية:

1. مومني اسماعيل ، مطبوعة تاريخ الوقائع الإقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف 1 ، 2021/2020 .
2. جلطي غالم , محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية , مطبوعة بيداغوجية, جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان, 2022 .
3. حازم أحمد فروانة, الأهمية والأبعاد مطبوعة بعنوان تاريخ الوقائع الاقتصادية، مقدمة لطلاب السنة أولى جذع مشترك علوم اقتصادية، 2019-2020.

4. عبد الحميد زوزوا : تاريخ أوربا و.و م.أ. 1914 ـ 1945 ،محاضرات ونصوص ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1996.

ملتقيات :

1. عماد عمر خلف الله أحمد ، الموازنة بين الإقتصاد الإسلامي وغيره من النظريات الإقتصادية الوضعية ، الملتقى الدولي حول الإقتصاد الإسلامي –الوقائع ورهانات المستقبل – المركز الجامعي بغرداية ، الجزائر.
2. رمضان على الشراح, الأزمات المالية العالمية أسبابها – آثارها – انعكاساتها على الاستثمار بالكويت, ورقة مقدمة للملتقى الدولى لآفاق الاستثمار"الدورة الثالثة" "معاً لمواجهة التحديات",27،28 أبريل 2009, الكويت.
3. سعيد الحلاق,الأزمة المالية العالمية ومعالجتها من منظور إسلامي , مؤتمر تداعيات الأزمة المالية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية, 4-5 أبريل 2009 , شرم الشيخ, مصر .
4. المجلس الاقتصادي والاجتماعي, انعكاسات الأزمة المالية العالمية على وضع المرأة في المنطقة العربية, اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا), الدورة الرابعة ,البند 5,بيروت، 21-23 تشرين الأول/أكتوبر 2009.
5. بوعشة مبارك: الملتقى الدولي حول الأزمة المالية العالمية، جامعة منتوري، قسنطينة يومي 14، 15 ـ ديسمبر 2009 .
6. مريم الشريف جحنيط , مداخلة تحت عنوان الازمة الاقتصادية والمالية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف الملتقى الدولي المنعقد أيام 20 – 21 أكتوبر، 2009 ،منشورات مخبر الشراكة والاستثمار.

مراجع اللغة الاجنبية:

الكتب:

1- robert j. shiller and robert pozen, too big to save: how to fix the u.s. financial system, copyright in excerpt for publish, united states 2009.

2- amer bisat .financial market turmoil perspective of a practitioner, traxis partners, beirut, 2008

3-arthur lyon dahl, the financial crisis and consumer citizenship, international for more information see: environment forum, paper presented at the sixth international conference of the consumer citizenship network berlin, 23-24 march 2009.

4-james v. delong, regulators and the financial crisis, convergence law institute, .united states, april 14, 2008

مواقع الكترونية :

1- international monetary fund, finance & development (quarterly publication), cracks in the system: world economy under stress, volume 45, no 4. december 2008. available at: www.imf.org.

2-european commission, economic and financial affairs, focus on the financial and economic crisis: facts and policies. 11 august 2009. available at: http://ec.europa.eu/economy_finance/focuson/focuson13254_en.htm.

3-world bank, prospects for the global economy 2009. available at: www.worldbank.org.